

AUC Library

DT 156.7 H2X 1945 C.1
AL HAMAMSHI/MAADHAA FI AL-SUNDAAN?

main



3 8534 00902918 6



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة



03-B225

15-1

ماذا في السودان ؟

DT
156.7
H 2 x
1945
C.1



بمكتبة
جلال الدين الحامصي

كتاب الحساب

٩٦١، ٤٤

٢٢. ٢

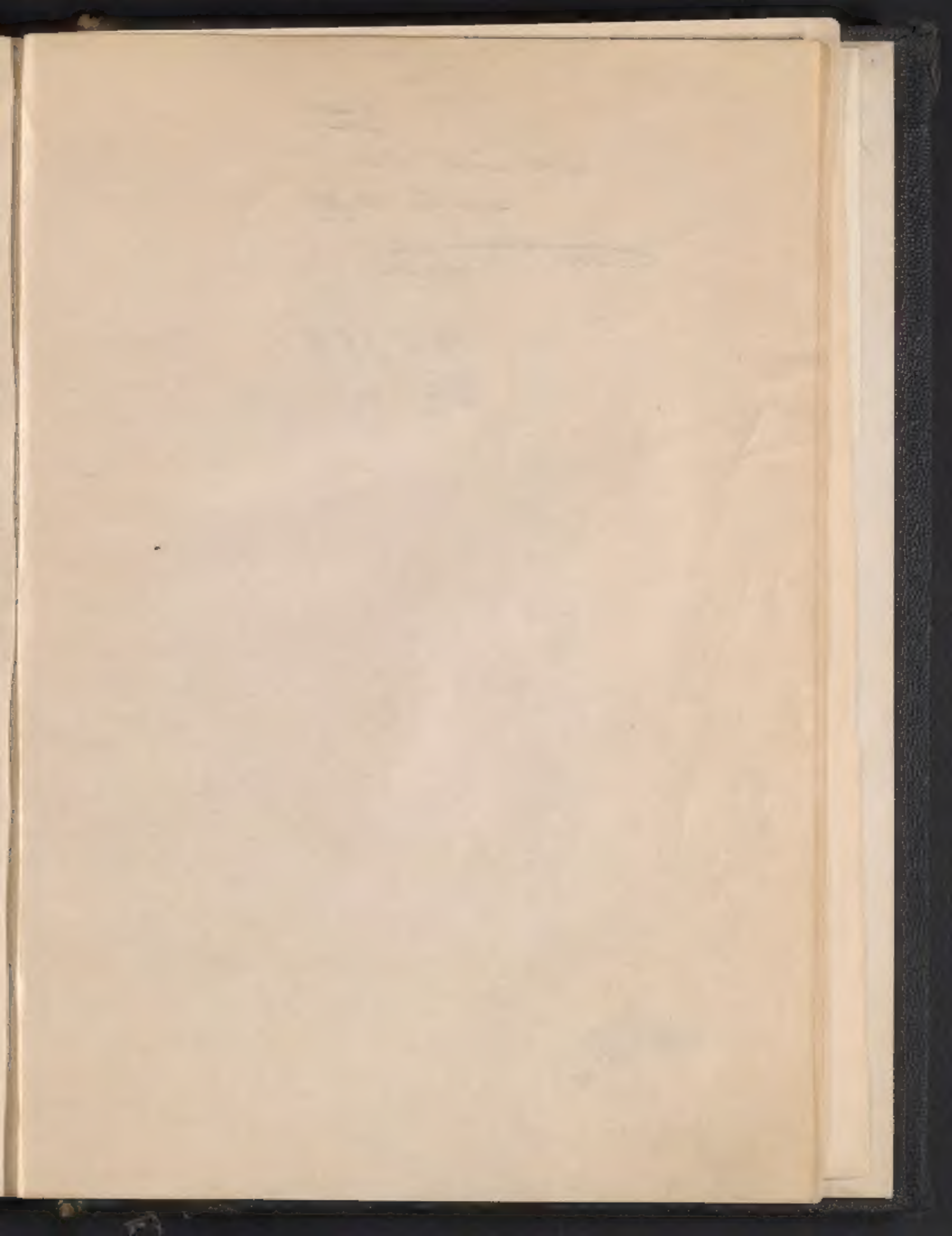
36742

٢٢

الاعضاء

الى ابي القاسم النبوي
تفج هذا ابي ...

٢٠٠٠
١٩٤٥



مقدمة الكتاب

بقلم حضرة صاحب المعالي مكرم عبید باشا

ماذا في السودان ؟ . . .

سؤال خطير يوجهه المصري إلى نفسه متسائلاً متحيراً ، وإن جاء متأخراً . . . بل لعلّ الحيرة منشؤها أن السؤال جاء متأخراً . . . إذا ما كان أحرانا منذ أن نادينا بوحدة وادي النيل ، أن نغني أول ما نغني بوحدة أبناء النيل . . . فنحاول أن نقرب إلى إخواننا نفساً ووطناً ، بتقدير ما قربتهم إلينا الطبيعة حساً ومكاناً . . . ومهما يكن من أمر ، فإنه لخير لنا أن نتأخر أمداً ، من أن لا نعمل أبداً . . . وقد كان لزميلي وصديقي الأستاذ جلال الدين الحامصي قصب السبق على الكثيرين من المصريين ، فلم يقنع بزيارة السودان ، بل رجع إلينا وهو يحمل السودان معه ، بين جنبات قلبه ، وفي نفحات قلبه . . . وإذا كان لي أن أناشد المصريين أن يقرأوا كتابه — وكل كتاب مثله عن السودان — فلا أرى في ذلك واجباً وطنياً ، أكثر منه علمياً .

ولعل إخواننا السودانيين يعذروننا إذا كنا حتى الآن قد أغفلنا العناية بهم وبشؤونهم ، فلقد أغفلنا من قبل العناية بأنفسنا . . . ولم نحس نفوسنا حية فينا ، إلا حينما نهضنا نطالب بحرية بلادنا فأحسنا أن لنا وطناً حراً نحيا فيه ونحيينا . . . وكان طبيعياً أن يتجه شعورنا الوطني بادية الأمر إلى وطننا الصغير — مصر — كما يتجه حب الفرد أولاً إلى أسرته ، أو القروى إلى قريته . ثم تطورت بنا الوطنية وامتدت إلى وطننا الكبير — وادي النيل — فإذا بنا نحب السودان للسودان ، بعد أن كنا نحب السودان لمصر . . .

ولعل اخواننا السودانيين يجتازون الآن في نهضتهم مثل ما اجتازنا من مراحل
في نهضتنا ، فيبدأون بالسودان وطناً لهم صغيراً ، ويتجهون إلى وادي النيل وطناً لهم
كبيراً ... ومن دواعي القبطة أن هذه النهاية السعيدة قد بدت بشايرها منذ الآن ،
فراينا أكثر الأحزاب السودانية تنادي بأن لها هدفاً أعلى هو الوحدة أو الاتحاد
بين السودان ومصر ، في ظلال التاج المصري السوداني ، مثلاً في مليكتنا المحبوب
فاروق الأول أعزه الله .

ولا يحسن أحد أن الوحدة بين القطرين هي بنت الطبيعة أو العاطفة فحسب ،
بل إنها أيضاً وليدة المصلحة المشتركة — وهي مصلحة حيوية من جميع نواحيها
المادية والسياسية والجنسية .

فمن الناحية للمادية ، حسبنا وحدة النيل لتوحيد المصلحة ، بل والحياة بيننا ...
ومن الناحية السياسية ، فإن المصلحة المشتركة تقضي بتعاوننا على كسب استقلالنا
كاملاً ، لأن في تجزئة بلادنا ، تجزئة لجهادنا ، ومن ثم لاستقلالنا .

ومن ناحية الجنسية ، فإنني أعرف في السودانيين رجولة وأخلاقاً كريمة تجعل
منهم بالاشتراك مع اخوانهم المصريين وحدة جنسية ، أو مجموعة خلقية ، يكمل بعضها
بعضاً ، ويشد بعضها بعضاً .

لم يبق إذن إلا أن نشكر الأخ الكريم جلال الدين الحامصي كتابه ، بل رسالته ،
تلك التي كان لها من التوفيق حظ أن فتحت أبوابها — بل قلوبها — كانت حتى
الآن مغلقة ، وولدت آمالاً كباراً ، لو شئنا — وانحدت مشيئتنا — لوأيناها بفضل
اتحادنا ميسورة محققة ...

فلنأمل ، ولنعمل ، فإن الله مع العاملين .

سعيد

١٩٤٥/١٢/١٠

مقدمة المؤلف

هذا بحث في أحوال السودان السياسية الراهنة ، ديبته على ما شهدت وسمعت في رحلتي إلى روعه في أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وقد أمتعته بلوحة تاريخية سريعة عن الأحداث التي انتهت إلى تدخل الإنجليز في وادي النيل وحلهم مصر على عقد الهدنة سنة ١٨٩٩ ، ثم أردت ذلك ، لمصوص الخاصة بالسودان في موضوعات التي جرت بين مصر وبريطانيا وختمت بمعاهدة ١٩٣٦

وما كان لي أن أتجاوز هذا البحث مقداره ونشره في كتاب لولا أنني رحوت أن يكون حافزاً لأساء وادي النيل في هذه الآونة التي ينتظر أن يبت فيها في مصير بلادهم إلى أن يراجعوا أنفسهم ويتدروا موقفهم ويحددوا أهدافهم ويدكروا أن المستقبل لهذا الوادي شأنه جليلاً دونه شأن ماضيه على ما اشتهر به من حلالة قدر ، وأنه نال هذا الشأن ما لم ينزع بين أهله الشيطان محولاً تفريق ما جمعت الطبيعة ولادة والدين صاروا ياهم بذكر الصعائر والاشتغال بها عن التمسك إلى ما هم أهله من حياة عزيزة ومقام رفيع .

فإذا حقق هذا الكتاب ما رحوت فقد بلغت به على قصوره ما أردت

جهد الربيع الخامس

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥



جفتان مرة



« السودان منا ، ونحن منه » ١

كملت ردها في مصر ، دون أن تفكر في أن زهر هذا السودان ، أو يظهر لأهدم ما نكمه لهم من حب وإخلاص !! بل لعل لا أعلو إذا قلت إن في مصر لا تعرف ما هو هذا السودان ، وإن هذه الكلمات التي ردها في مظاهرات والمسابقات إنما هي « تقليد » توارثته . . . فرددناه دون أن نعرف ، إذا رددته !! وأسرع فأقول إن التمسك « بالتقليد الموروثة » ليس بدعة من البدع ، بل هو واجب يجب أن يلتزمه لأن ولده إماما ، وبذلك يعرف ما له وما عليه ، وهو واجب على المسؤولين أمر الآباء أن يحرصوا في عروس الشباب هذه لمبادئ « عليّة » حتى يشعروا ، ويشعر أهل السودان — « ما فعل لا ينفون » أن في الحب الآخر من « أدي » قوماً يحسون « حاسمهم » ، يتألمون لألامهم ، ويمرحون لأفراحهم . . .

فهل هذا هو الوضع القائم بيننا وبين أهل السودان ؟

« أعرف أن من يقيم في مصر من يجب على هذا السؤال « بالإيجاب » مندوماً وراء حجة وطنية ومتمسكا « بالتقليد الموروثة » ، هذا صابته بالتدبير على صحة إجابته ، فهو عاجز حتى عن أن يقدم دليلا واحداً !! وسأقدم لهم في هذا الباب ، وغيره ، أدليل بعد الدليل على أن إجاباتهم غير صحيحة ، وأن المسألة الآن كما يجب أن يهمها أهل مصر — هي أن هناك حقائق مرة يجب أن تحلها اليوم بصراحة ، وهي حقائق جاءت نتيجة سياسة موضوعة ومرسومة نفذت بدقة جمعت السودان وشك أن يسير في طريق أخشى ألا يكون اتجاهه هذا الحاسب الآخر من « وادي النيل » مصر !!

أما عن تاريخ العلاقات بين وبين السودان ، فسوف لا أتعرض له من بعيد أو من قريب ، لأنني ههنا في مصر أعرف هذا التاريخ جيداً ، من كثرة ما يردده المتحمسون للسودان ، وهو حماس مبني على هذه الحقائق التاريخية القديمة ، دون أن يكون لأحد أدنى معرفة « بالحقائق الحديثة » . . . الحقائق المرة !!

عند ما فكرت في الذهاب إلى السودان قيل لي إنه يجب زيارة وكالة حكومته في القاهرة ، فعملت بالمشيخة . وهم يقابونك في هذه الإدارة الحكومية الانجليزية مقابلة طيبة ويدور الحديث بينك وبين « الشريك » الانجليزي في حو من المودة والصداقة وإظهار غاية الاستعداد لتقديم كل التسهيلات الممكنة خلال زيارتك « للسودان » . . وفي هذه المحادثات نرر أسئلة تحمل بين طياتها « الحقيقة المرة الأولى » .

« لماذا تريد زيارة السودان ؟ » « من من السودانيين تعرف ؟ » « هل سبق لك أن زرت السودان ؟ » إلى آخر هذا النوع من الأسئلة التي يرمى صاحبها إلى شعورك بأنك ستزور بلدًا لا تمت له ولا يمت لك هو بصلة ما !!

فاذا انتهت أسئلة الحملة ، فأنت أمام « حقيقة مرة ثانية » : فإن صاحبها يعين لك معتصماً بأن وكالة حكومة السودان يسرها أن تؤشر على جواز سفره والسماح لك بزيارة السودان لمدة أقصاها (كذا) من الوقت !!

وهذه الأسئلة تشعرك بأنك في الطريق إلى بلد غريب حقاً ، . . وأن ما جاء في المعاهدة المصرية الإنجليزية لا يعمل به فعلاً ! وقد قال لي بعض الكبراء « كان يجب أن تحتج على هذا لأنك « نائب » والنائب لا يجب أن يدخل السودان بجواز سفر « ولكن المسألة — في رأيي — ليست مسألة « نائب » أو « شيخ » أو « موظف كبير » . بل المسألة مسألة مصري له الحق في السفر إلى السودان من غير قيد

أو شرط . وأن هذا الحق قد سقط تنفيذاً للسياسة الموضوعة المرسومة دون أن نذكر في الاحتجاج أولاً ، ثم إعادة هذا الحق لنا في صورة لا تقبل التغيير ثانياً .

وقد كان في نيتي أن أحتج فعلاً ، وكان ممكناً أن يكون من نتائج هذا الاحتجاج أن أموز بدخول السودان من غير حوار سرى ، ولكن ما قيمة هذه « المجاملة الشخصية » إلى جانب الحق الثابت « المفقود » . وما قيمة « المجاملة الشخصية » ما دامت هذه القيود تواحه كل مصري آخر ليس صحفياً أو ناشئاً يفكر في زيارة السودان ! أما الإجراءات التي تتبع في جبرك القاهرة فقد كان يمكن أن تكون وحدها كعبية بأشبه رك أهلك تعادر مصر إلى بلد أجنبي ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الإجراءات التي تتبع في جبرك الخرطوم . ويكفي أن أقدم لك مجموعة من الأسئلة التي طرحت على هناك لتفهم منها الموقف على حقيقته :

« كم معك من النقود المصرية ؟ »

« كم يوماً ستبقى في السودان ؟ »

« نرجو السماح لنا بتفتيش حقائبك ؟ ... »

وقد سألت في جبرك مصر « لماذا تتبع هذه الإجراءات مع المصريين في السفر إلى السودان ؟ » فكان جواب الموظف « المصري » وهو خجل « إنها الأوامر ! » ، وعدت فسألت الموظف السوداني في جبرك الخرطوم نفس السؤال فأجاب وهو أيضاً خجل غاية الخجل « ما العمل .. إنها الأوامر !! »

والسؤال الذي تبادر إلى ذهني في كلتا الحالتين « أوامر من ؟ »

ولكن هذه الحقائق المؤلمة للنفس تزول إذا ما أنت تحدثت إلى السوداني العادي

الذى يشعر أنه منك وانت منه . فانه يسعدنا أن يتحدث اليك باللغة المشتركة -
العربية - وأن يسألك متلهفاً « كيف الحال في مصر ؟ » . فإذا أنت سألته « بل
كيف حالكم هنا ؟ » ، أجابك « يا نحن الدين يهمنا حالكم في مصر ، فإذا كنتم
في حالة طيبة فنحن نسعد لهذا وإن كنتم لا تسألون عنا كثيراً ... »

وهكذا دار الحديث الأول بيني وبين أول من قابلت ، وهكذا تتلاشى من ذهني
في الحظات هذه « لرسميات » التي ألفت العلاقات بيننا وبين « احواسنا »
في الحسب الآخر من الوادي صورة قائمة بحرية ألحمة إلى النفس . وهكذا استقبلت
في السودان ، وقد رأيت عدداً من الجركم على نهر النيل ، ويعلم كذلك أن عيرى من
اخواني القواب سيقومون بزياراتهم في القريب العاجل ! انهم هناك يسرون ، إذا جاء
مصري وسعى إليهم ليتعرف حالهم ويسألهم « ماذا تريدون ؟ » ، ولكننا
في مصر لا نعرف هذا ، ولا نشعر أن الواجب الأول علينا قبل أن نقول « السودان
مساكن منكم » أن ندل على أن هذا البلد حقيقى قولاً وفعلًا ، فاشرة الأولى -
وهناك ثمرات كثيرة - في العلاقات القائمة بيننا وبين أهل السودان إنما جاءت
نتيجة لاهتمام نحن ، أو إن شئت قلت حاد ، نتيجة للتقصير في واجب الزيارة
والإقامة . فالمصري إذا ذهب إلى السودان ، فإما يذهب إليه سائحاً ومشهداً ،
يريد أن يرى ويستمتع بجمال الطبيعة دون أن يفكر في أن يشعر رميله السودانى
به إهمالاً ، ودون أن يفكر في أن ينمذ إلى القلب الكبير الذى يحمله
كل رجل هناك حيث يجد فيه حمة كبيرة ساكنة فيحركه لينطق بما يريد أن
يمطوق به ! ويساعد على أن يحقق الأمل الكبير الذى يحش في صدورنا ، أمل
« الوحدة أو الاتحاد » .

على أنى أود أن أستدرك فأقول إن هذا الحب الكبير قد طال مسكونه بحيث

أحسن أنه قد يلزم لتحريره وقت طويل ومجهود قد يكون كبيراً في حالات ، وقد يكون مستعصياً في حالات أخرى . . .

إن هذا كله نتيجة لإهمال من جانبنا . . . وأحسنى ما أحشه — إن تمادينا فيه — أن ندفع الثمن ، وإن يكون عالياً !

ومن المسائل الهامة التي هي حديث كل سوداني ، هذه الأوامر الجديدة التي أصدرها المؤسس وحرمت على طاب العلم أن يعادر السودان إلى مصر إلا إذا كان يحمل معه « تأشيرة » من مدير مدرسة فاروق الثانوية « لمصرى » بأنه قبل فعلاً في المدارس المصرية الأميرية .

أما الموصف المصري فليس لديه شيء نوامير من هذا النوع من حكومته . .

وأما الطاب السوداني فهو يذهب إلى هذا الموطف المصري ليحصل على التأشيرة المطلوبة ، فيرد على اعتدائه حريماً لخلق قائمة الموطف المصري من هذه التعيينات أولاً؛ ولأنه يرى أن تنفى العلم أن لم يكن في المدارس الحكومية المصرية فالمدارس الأهلية كهيئة تقوله ثانياً . والطاب السوداني ، وكذلك ولي أمره ، يحصل إما مباشرة — أو بالايعار — أن مصر لا تريد أن يذهب إليها أسماء السودان « الشقيق » لتلقى العلم في مدارسها . . .

هذا الوضع بدت المسألة أمام السودانيين فأحدثت في المعوس أثرًا سيئًا إذا أضفتم إلى الآثار التي خلفها هذا الإهمال من جانبنا في تعرف حاجات السودانيين من مصر أممكم أن تدرك كيف تلعب « السياسة الموصوعة » دورها الخطير

في هذه الأيام ، وأحب أن أقول إن هذه السياسة الموضوعة هي سياسة مربة ، أعني أن واضعها لا يترددون في ابدال البعض منها إذا وجدوا أن هناك « تدمراً » أو « احتياجاً » . انهم هناك في الجانب الآخر من اوادى ينفذون السياسة الموضوعة ، ولكن على أن تسير في طريقه. بسهولة ودون اعتراض . . . فإذا وجد الاعتراض . . . وحده « الحل » . . .

فهل تنتبه لهذا ؟ .

برلمان الشعب ... وبرلمان الحكومة



كان أول ما لاحظته وأنا في طريق من مطار إلى الفندق الكبير أن حركة مرور السيارات في الخرطوم تختلف عن المطاعم الموضوع في مصر والمعمول به في معظم بلاد العالم ، وأنه يسير وفقاً للنظام الانجليزي حيث تنبع السيارات في سيرها اجاب الأيسر من الطريق . . . والملاحظة في حد ذاتها تافهة ولكنها تحمل بين طياتها معنى كبيراً خصوصاً إذا أضفت إليها أن اللعبة العريقة هناك هي اللعبة الانجليزية وكذلك لأحدث في الحال العامة منذ أن ما تمدد الانجليزية ، ثم لا نلت أن تعبر إذ عرف متحدث بيت أنه يتحدث إلى زميل في تجمع مهم «اللعبة الواحدة» .

والخرطوم له حسته لطيفة لا يتفق في كثير مع جمال الريف المصري وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام : «الخرطوم البحري» وهو الحى الوطنى ، «الخرطوم» وهو الحى الأفريقى حيث تقوم المركز الرئيسى لحكومة السودان ، وفي الجانب الجنوبى يلتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق في موضع يصفون عليه اسم «الحزن» وهي كلمة مشتقة من «لنقرن» حيث يقترن الهران ويخرج مهم فرع النيل اسى برط بن طريق «البادى» ، وبجى «الحزن» مدينة «أم درمان» الجزء الثالث من العاصمة ، ولهذا أطلقوا على الخرطوم اسم العاصمة الثلاثة .

وفي هذه المدينة «الصاحبة» — مدينة أم درمان — وفي مكان بعيد عن الصوصاء يقوم نادى الخريجين ، «والخريج» في السودان معاه مثقف متخرج من مدارس السودان والتي في مستواها . وترجع الفكرة في انشاء هذا النادى إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى . ولكن الفكرة في أول ظهورها لم تجد تأييداً — بل حوررت — من حكومة السودان . ولكن هذه الحرب لم تحمل دون معاودة الكرة مرة

بعد أخرى حتى نجح الخريجون في إقناع ولاية الأمر فبرز « نادى الخريجين » إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقد ساعد على إمرار الفكرة مستر سمسون ، الذى تولى مراقبة التربية المدنية بوزارة المعارف المصرية إلى وقت قريب ، وهو الذى وقف فى حجة افتتاح الددى — وكانت فى اوقت ذاته حصة وداع له — وقال : « إن هذا النادى الذى مفتتح اليوم ليجمع بين جذرائه كل مثقف سيكون له أكبر الشأن فى مستقبل السودان السياسى ... » . وقد تحققت نبوءة الرجل . وأصبح الددى اليوم مركز النشاط السياسى « الشعبى » فى عاصمة السودان ، وفى هذا النادى تحتضن الجمعية العمومية المؤتمر الخريجين فى عيد الأضحى المبارك من كل عام لانتخاب ستين عضواً بطريقة الممنعة . وهم على حد تعبير أعضاء المؤتمر « البرلمان » الذى يمثلهم ، ويطاقون عليه « الهيئة السيادية وهؤلاء الأعضاء ينتخبون من بينهم هيئة مؤلفة من ١٥ عضواً يطلقون عليها اسم « اللجنة التنفيذية » وفى قول آخر « وزارة المؤتمر » ، وهذه الهيئة تنتخب هيئة ثالثة هى « مكتب المؤتمر » .

ويعطى حق التصويت لانتخاب « برلمان المؤتمر » لكل « خريج » دفع اشتراكه السنوى . وقد كان عدد الذين اشتركوا فى التصويت فى عام ١٩٤٤ حوالى ٥٠٠٠ عضو ، ولكنهم يتوقعون أن يزيد عددهم إلى الصنف فى انتخابات هذا العام (١)

وبعد اعقدت الدورة الأولى لهذا المؤتمر فى عام ١٩٣٨ ، وقد كان الدافع المباشر إليه عدم رضا السودانيين عن المعاهدة المصرية الانجليزية وما دار من مناقشات شتى فى مجلس العموم خصوصاً عندما سئل مستر ايلدن « هل استشير السودانيين بصدور مصرهم » فأجاب الوزير الإنجليزى بأنه ليس للسودانيين هيئة تستطيع التعبير

(١) جاءت الآباء بعد ذلك مؤيدة ما توقعته دوائر المؤتمر .

عن هذه الآراء ... » فكان هذا الرد الدافع القوي إلى إيجاد الهيئة التي يمكن أن يكون لها الحق في التعبير عن آراء أهل السودان . . . فكانت « هيئة المؤتمر » . ومن أهم أعمال هذا المؤتمر مبدأ نشاطه :

١ - مذكرة تقرير المصير الأولى التي قدمت إلى الحاكم العام في أبريل سنة ١٩٤٢ للإبلاغها إلى الحكومتين المصرية والإنجليزية وطلب فيها « حق تقرير المصير » وقد ردها الحاكم العام بحجة أن حكومة السودان لا تعترف بحق مؤتمر الحريجين في أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني .

٢ - معارضة فكرة المجلس الاستشاري . وقراره باعتد ركل « خريج » يقبل عضوية هذا المجلس معصولا من المؤتمر . وقد قبل واحد فقط هذه العضوية فحصل ، ورفضه إثنان بعد أن بذلت معهما محاولات كثيرة .

٣ - يوم التعليم حيث تجمع الأموال لشراء المدارس وأعطت . وبذلك أصبحت مهمة المؤتمر اجتماعية كما هي سياسية .

٤ - المذكرة الأخيرة الهامة التي رفعها لتفسير حق تقرير المصير في قراره المشهور « قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر ونحت التاج المصري » وقد ردت عليها الحكومة رد يمثّل ردها على مذكرة ٢ أبريل سنة ١٩٤٢ .

٥ - المذكرة التي بعث بها أخيراً رئيس المؤتمر إلى معالي الحاكم العام ردّاً على رفض المذكرة الأخيرة . وسنقترح للكلام عن ذلك كله فيما بعد .

وجميع الأحزاب السياسية السودانية ممثلة في المؤتمر ، بل يمكن أن يقال - كما سأتبين فيما بعد - أن الكلام عن هذه الأحزاب بالتفصيل - إن الأساس السليم لسكان هذه الأحزاب مشتق من مؤتمر الحريجين ، ومن هذا يمكن للقارئ

المصري أن يدرك الأهمية التي يعلقها أعضاء المؤتمر — كما هو الحال مناسبة سلطات
حكومة السودان وإن أحست هذا — على الانتخابات التي ستجرى في اليوم الثاني
من عيد الأضحى المبارك الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥

ومع أن حكومة السودان تخاور في شتى المسائل من تظهر عدم اكتمالها بمؤتمر
الحرييين، إلا أنها في الواقع ترقب خطواته وقراراته «بين ساهرة» وتحرص هذه
الحكومة على أن ترد في مكاسات احسنة لتبادلهم وبين رئيس المؤتمر القول
بأنها «لا تعترف بحق مؤتمر الحرييين العام في أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني»
كما أنها تحاول التأكيد بأن الانتخابات التي جرت لهيئة المؤتمر الستينية في عام ١٩٤٤
لم تكن «نزيهة» وأنها لهذا «لا تعترف بلجنة مؤتمر الحرييين العام الحاسيتين
المتحدثين كمشايخ في الواقع للظنه المتعمدة . . .» بل ذهبت حكومة السودان إلى
أنه من هذا . . . فقد حدث أن «رئيس مؤتمر بريفية وداع إلى حاكم السودان
الآنق باسم «الشعب السوداني» عذبة سعرة معتزلا منصبه، و«حجت الحكومة
بمحبة أن المؤتمر «لا يمثل الشعب السوداني» . . . وأخيراً وليس آخراً تحرص
الحكومة في مكاساتها مع رئيس المؤتمر على القول بأن «وجهات نظرها إلى السودان
عن مستقبل . . . قدم منقدم وساطة حكومة السودان للحكومتين الشريكين بالطريقة
لاعتيادية وفي وقت مناسب بعد أن أكد منها بالطرق الصحيحة . . . وترجمة
هذا الكلام الوجه إلى رئيس المؤتمر هو «اتركوا لشعب السودان ولا تتحدثوا
باسمهم وستحدث نحن أي الحكومة . . . عنه عندما يحين الوقت المناسب . . .»

وفي الرد على هذا يقول رئيس المؤتمر إنه ما كان لحكومة السودان أن تحول
دون رفع هذه المطالب «لأنها لا بد عامة لكل ما يربو السودانيون في هذه الآونة
الدقيقة من الاهتمام بمر مستقبلهم، ولا بد بحيلة احاطة تامة، وحلوا به في هذا

الشان، ألا وهو « قديم حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري ». وبه يبدو عريفاً أن تقول حكومة السودان إنها لا تعترف بأن المؤتمر يملك حق تمثيل السودانيين . ومن غير مؤتمر الخريجين يملك هذا الحق ؟ والمؤتمر هو الهيئة الوطنية لشعبية الوحدة في البلاد — المؤتمر الذي يتكون من المحنة المثقفة الواعية المنشئة في البلاد جميعها — المؤتمر الذي يسير وفقاً للنظم الديمقراطية الصحيحة — المؤتمر الذي التفت حوله قلوب السودانيين جميعاً، حتى الذين لم تشملهم عضويته « موافقين راضين » .

ويرى المؤتمر كذلك أنه صاحب الحق الأول في التقدم بحلب السودان لأنه أدرك من غيره بالمطالب التي تعود بالرفاهية الحقيقية على أهليه ولأنه يتمتع بامعطف الشامن والثقة المطلقة من جميع الطوائف والطبقات، وليس من الطبيعي أن يعهد بالتعبير عن رغبات شعب من الشعوب إلى أفراد أو جماعة نعيمها الحكومة . . كما أنه ليس من حق حكومة السودان أن تعرض أمامي البلاد ورغباتها الحقيقية لأن « التعيين » يشملها أيضاً، ولأن جميع الأحزاب السياسية تعمل تحت لواء المؤتمر « وهي أحراؤه التي يعترف بها والتي تتكون منها مجتمعه » .

أما دفاع رئيس المؤتمر عن التصرفات الخاصة بالاشعابات الأخيرة فيقول فيه : « إن شرعية انتخاب لجنتي المؤتمر الخريجين لا شك فيها وللتعديل على هذا لم يتقدم أحد عضو من أعضاء المؤتمر بطعن في هذه الانتخابات التي لو لم تكن شرعية لما در الأعضاء بتقديم الطعون بالطرق المخصوص عنها في لوائح المؤتمر . . . »



هذه صورة من الصراع الدائم بين الحكومة السودانية من ناحية وبين مؤتمر الخريجين من ناحية أخرى . وهو صراع لا أحسب أنه سينتهي في القريب العاجل

لى اتدق ، وإن كنت أتوقع أن نخف حدته على مر الأيام وأن تقرب وجهات النظر
بعض التقريب ، وليس كله نتيجة لانفاق الأحزاب جميعاً في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ،
وهو الانفاق الذي ماتكم عنه فيما بعد منذ وجهة نظر كل حزب من الأحزاب التي
وصفت على اميثاق الوطني ، والذي أطلق عليه اسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق
الأحزاب المتحدة » .

هذا هو المؤتمر الذي نتحدث عنه الصحف كثيراً . بل هذا هو « البرلمان
الشمي السوداني » الذي يشق طريقه وسط عواصف و « ظروف » دقيقة ، ويتعرض
(امض) رجلاه لشتى أنواع الاصطدمات ، ولكن هذا « البعض » -- مع هذا --
يرى في مهمته الشاقة واحداً يحب عليه تدينه ، ملاده ، ويرى في « التصحية » أقل
ما يجب أن يقدمه لطريق وادي النيل . ولكننا في هذا الطرف لا نشعر ولا نحس
بذلك أولئك الإخوان الذين ينادون بحب أن يبدوا به ، بل إنما نلقى نظرة
على ما تنقله لنا الصحف المصرية ، دون أن نحول تفسير ما بين السطور ، وما تحمله
هذه البرقيات من آمال ... وآلام !

وفي مواجهة هذا المؤتمر أو برلمان الشعب أخرجت حكومة السودان « المجلس
الاستشاري » إلى الوجود في مايو سنة ١٩٤٤ ، وأعضاء هذا المجلس يعيهم معالي
الحاكم العام بقرار منه ، وهذه الهيئة -- في رأى الحكومة -- هي التي تستطيع
أن تعبر عن « رأى » الشعب السوداني ، وسترى في حديث جناب السكرتير الإداري
-- الذي سأسجله فيما بعد -- أنه يرى أن أعضاء هذا المجلس لا « يعينون »
في الواقع ، وإنما « ينتخبون » من بين أعضاء مجالس المديرية !!

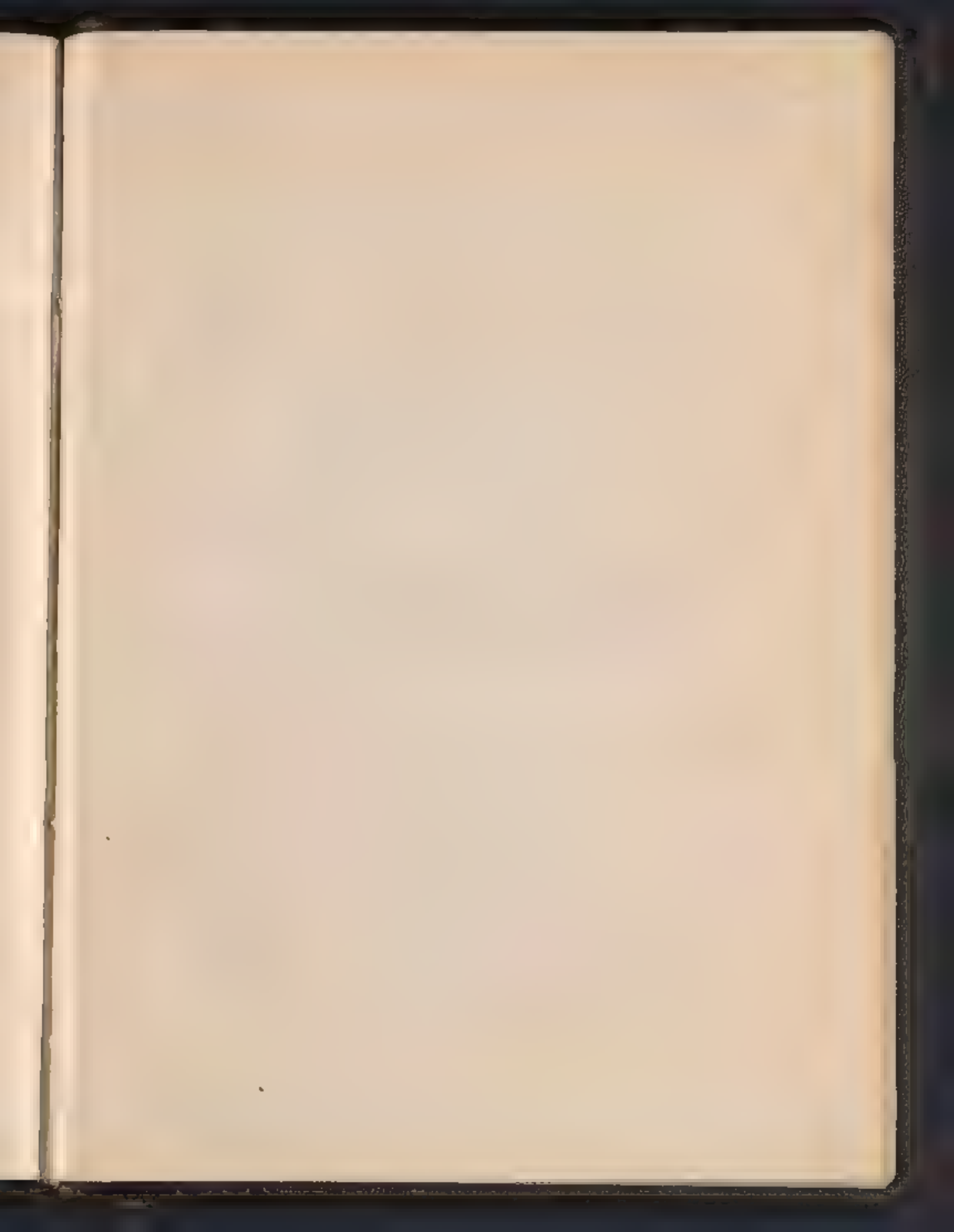
والحديث عن المجلس الاستشارى محصور في دائرة ضيقة لأن نشاطه في الواقع إنما هو « نشاط » يقع تحت إشراف الحكومة التي يرأس أحد رجبها المارزين الاجتماعات ، ويضع جدول أعمال الجلسات ، ويوجه لمناقشات الوجهة التي يراها ، « ملائمة » و « مناسبة » !!

ونظراً للأهمية التي تعنفها حكومة السودان الحالية على هذا المجلس فقد رأيت أن أخصص فيما بعد باباً للتفصيل الرسمية عن هذا المجلس

وبعد ، فلعل من الواجب الآن أن نتقل بك من هذه المقدمة إلى الحديث المفصل عن « الأحزاب السياسية » في السودان .



الأجزاء في السودان



والأحزاب في السودان كثيرة العدد : عادت مصر وعددها ستة ، وما كدت أصل الخرطوم في اليوم ذاته حتى سمعت أن حرباً جديدةً يوشك أن يخرج إلى الحياة وقيل إنه سيطلق عليه اسم « الحرب الجمهوري » ، وقد عرف فيما بعد باسم « حرب الجمهور » ! ! ومن العجيب أن يتم تأليف هذه الأحزاب بسرعة فائقة . فقد يحدث أن يجلس شاب من الحريجين — ممن لا ينتمون إلى حزب معين — مع زميل آخر يتحدثان في السياسة فتندو له فكرة جديدة معينة بشأن الوضع السياسي أو حل للموقف السياسي الحالي . . . هذه الفكرة الجديدة لا تلبث في نهاية الجلسة بين الزميلين أن تكون قد برزت للناس في صورة « حزب جديد » وهذا مادعا بعض الصحف السودانية إلى المناداة برأى عنوانه « حسب هذه الستة » ويقصد بالستة الأحزاب الموحدة فعلاً حتى الآن . . . ثم عودة بعض الصحف إلى منسدة الأحزاب أن تعكثل في ثلاثة فقط .

على أنه ما من شك أن هذه الأحزاب مع كثرتها ونسبل الأفكار شأنها قد أيقظت الوعي الوطني في نفوس جاب — وإن لم يكن كثيراً — من السودانيين بل بها كانت مدرسة لهذا الشعب في التمسك بحقوقه وأرضه والمجاهرة بهذا كله علناً . . . بل لقد ذهب الأمر إلى حد قيام الممارك بين الأهالي والسلطات الرسمية كما حدث عند ما فكرت الحكومة في وضع يدها على جزيرة تعرف باسم جزيرة « تولى » تواجه مدينة الخرطوم لاستعمالها كمنطار، فنصب الأهالي ونسكوا « بأرضهم » فدارت معركة، ثم رؤى بسببها وما أسفرت عنه من خسائر في الأرواح — أرواح الأهالي — صرف النظر عن الفكرة من أساسها . . . فظلت « الأرض » لأصحابها . . .

ما هي هذه لأحزاب ، وكيف نشأت ، وماذا نرى في علاقاتها مع مصر وبريطانيا ؟

بسم الله

ان اعطاه « حرب » في السودان هو لفظ حديث لم يعرف إلا منذ عهد قريب على أن التفسير كان فائد بسبب العقائد « الروحانية » إذ كان « الأوروبيون » (نسبة إلى جهة أنوروف من واحة أم درمان) وهم أبناء « الحتميين » (نسبة إلى جد السيد علي المرعي باشا علي أنه حاتم الأوياء) يحاربون « الأنصار » (أنصار السيد عبد الرحمن المهدي باشا) ومن الأنصار كمن فيها بعد الحرب الذي أطلق على نفسه اسم « الأشقاء » وطأت هذه الحرب حتى عام ١٩٤٢ عند ما وضع مؤتمر الخرطوم مذكرة تقرير السيد ونفذت إلى الجهات المختصة فقام الأشقاء ، الخلاف شخصي ، بعضهم في هذه الحركة ويقعون تحت الإنجليز يريدون فصل السودان عن مصر ثم يحس أن تقوم بينهم وحدة . وتقدم الأشقاء إلى الاجتماعات في نهاية ١٩٤٢ بهذه الفكرة ففازوا بالأغلبية . هذا مع أن حدود حرب الأشقاء يقولون إن رحمة لم يحسوا بها الرأي « كذبة » .

وفي سنة ١٩٤٣ ظهر على الأسماء السؤال التالي : « هل أنت اتصالي ؟ » (أي مؤيد الاتصال مع مصر) أم أنت انفصالي ؟ (أي مؤيد الانفصال عن مصر) .. على أن « الخوف » من بطش السلطات الرسمية جعل قبول هذا السؤال ، بهذا الوضع عسير ، وفي ذلك الوقت بذل بعض أفاضل السودانيين جهوداً كبيرة للتقريب بين وجهتي نظر الأشقاء والأبروميين ، ولكن الخلافات الشخصية عادت فحالت دون ذلك ، على أن هذه الأسمية تحققت في أوائل عام ١٩٤٤ عند ما تم هذا الاتفاق على وضع المبدأ التالي : « مصر والسودان قطر واحد تحت تاج واحد وإدارة واحدة سودانية للسودان » .

ولما جاء أوان الانتخابات للمؤتمر عرض اقتراح بأن تدور المعركة على هذا المبدأ، ولكن « الأبروصيين » عادوا فنقصوا الميثاق ورأوا أن يطلقوا على أنفسهم اسم « حزب الاتحاد » وأن يدخلوا المعركة على أساس طلب الاتحاد مع مصر بشكل « لدومنيون » ولكن الأتية عارضوا في هذا لأنهم رأوا أن نظام « الدومنيون » سيمكن من الاتصال عن مصر - وهو ملا يقرو به - ويضع السودان في وضع التابع للمتنوع .

أحسن الأحرار - حصار السيد عبد الرحمن أبي ندي - أنهم فقدوا الأتية بسبب محاسن الأخيرين لمعركة « الاتحاد مع مصر » فرأوا أن يدخل المقوق منهم معركة الانتخابات تحت ستر حريين أطلق عليهما « حزب القوميين » و « حزب الأحرار » وكان مبدأ الحرب لأول العام معاهدة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ - أي العام الحكم الثاني - ثم قبول اقتداب من دراني الحكم الثاني تحت إشراف هيئة دولية ويكون للحرب برنامج داخلي يجعل السودانيين يتصلون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم بعد مدة - لم تحدد في البرنامج - وإلى هذه الخطوات حمية التمكيز في الاتحاد مع مصر . أما مبدأ « حزب الأحرار » فهو استقلال داخلي للسودان بمحدوده الجغرافية ، ثم يتحد مع مصر ، وقد قدم الأتية لهذا الحريين معونة كبيرة في خلال المعركة الانتخابية التي جرت في ديسمبر الماضي وورعوا مشورات تحت الماس على المطالبة بالسودان للسودانيين .

وحزت المعركة الانتخابية هذه لمعنى ومع أن الأتية لم يتقدموا إلى الانتخابات بصورة علمية فإنهم تقدموا بقائمة كان الماس يطلقون عليها اسم قائمة « الحزب الخفي » وقد فاز منهم ١٥ عضوا وفاز الأحرار بتسعة مقاعد وفاز الأتية بدلتا من المقاعد وعددها ٣٦ . أما القوميون والاتحاديون فقد خرجوا من المعركة دون أن يكسبوا مقعداً واحداً .

ظهور حزب الأمة في الميدان

مد هذه الحركة ظهر لأخصار في صورة « حزب الأمة » وكانت دعايتهم بين عامة الشعب قوية مما دفع الأشقاء إلى محبة الانحاديين وفرنق من الأحرار الذين انقسموا قسمين - (الأول) انصار وعدد أعضائه ثلاثة وسمى «الأحرار لاتصاليون» انضم إلى الأشقاء والانحاديين ، (والثاني) انصالي وعدد أعضائه ستة وسمى «سم الأحرار الاتصاليون» وانضم إلى حزب الأمة . على أن الثلاثة لأول - كما قيل - في دوائر حزب الأشقاء ، كما وأقوى من الستة الآخرين من حيث النفوذ.

على أساس هذا الوضع الجديد رأى الأشقاء أن يغيروا لفظة « الوحدة » مع مصر إلى « اتحاد » حتى يتمكن الأحزاب الثلاثة من العمل سوياً ، وخرج المؤتمر على السامر بقراره التاريخي وانه : «قيامهم حكومتهم السودانية بموجب قرارية في اتحاد مع مصر ونعت الناجح المصري» .

وقدم المؤتمر بذلك مذكرة إلى معالي الحاكم العام للإبلاغها إلى الحكومتين الشريكتين فكان نصيبها الإهمال كما عرفت .

على أن الظروف الدولية ووطنية أعضاء الأحزاب جميعاً أمات عليهم أخيراً أن يوقعوا في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وثيقة أطلقوا عليها « أمم » الوثيقة الممدلة لاتفاق الأحزاب لمتحدة نص فيها على أن الأحزاب الموقع ممثلوها على هذه الوثيقة أجمعت على مطالبة المؤتمر (مؤتمر الحريتين) بالسعى لتحقيق المطالب الموضحة فيما بعد في أمرت فرصة بمكة بالوسائل السعيبة المشروعة التي يرتضيها والاستعانة بحكومة السودان بقدر الإمكان لتحقيقها .

والمطالب التي تم الاتفاق عليها هي :

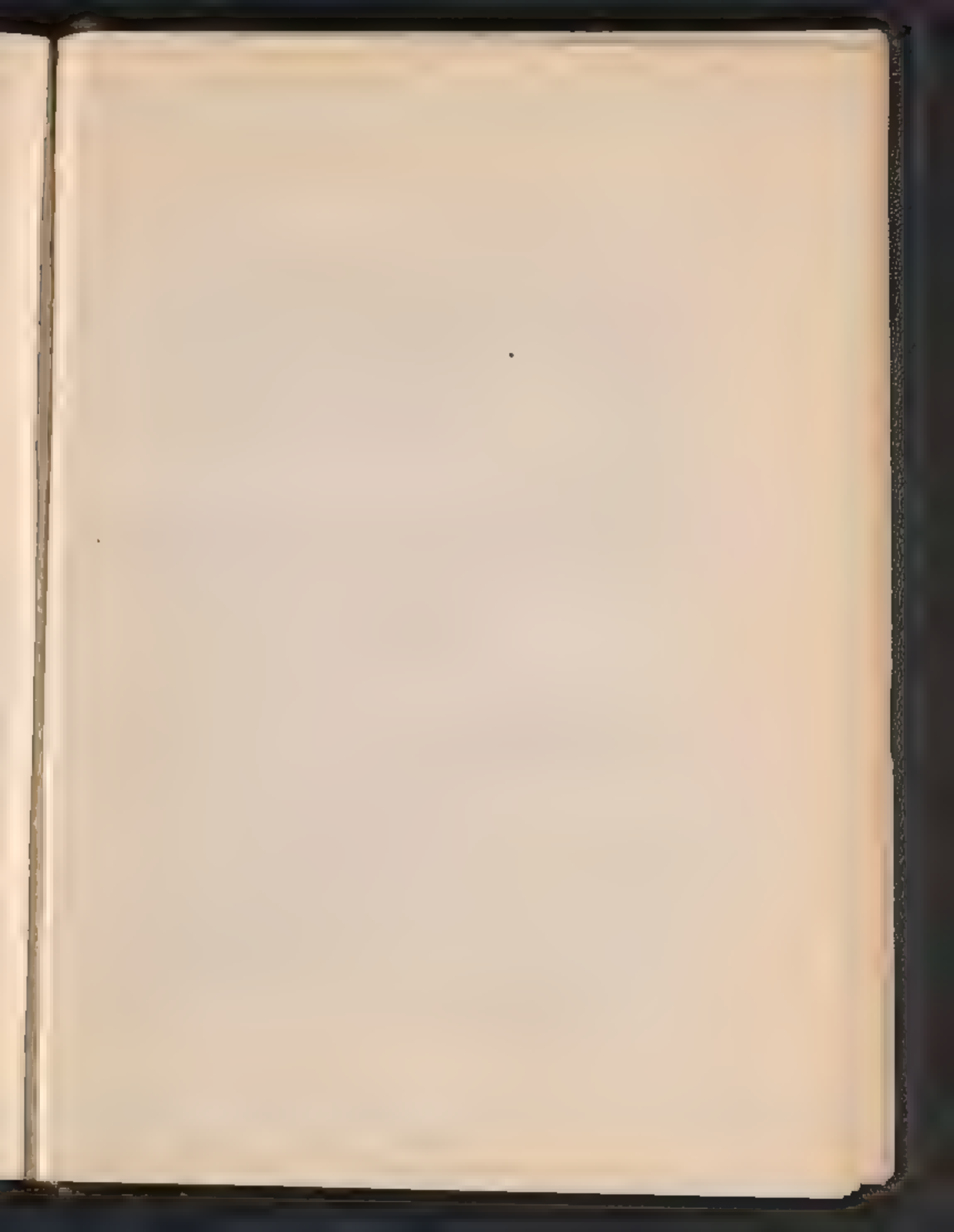
١ — قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر ونحالف مع بريطانيا العظمى .

٢ — طلب تعيين لجنة مشتركة صممها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف الآخر من ممثلي الطبقة المستعمرة من السودانيين على أن يتولى المؤتمر تعيين ممثلين السودانيين لوضع مشروع يتولى السودانيين مقاييد الحكم في البلاد في قصر مدد ممكن بشرط أن تعطى الحكومة مدد المحنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تقدم بعد توصياتها .

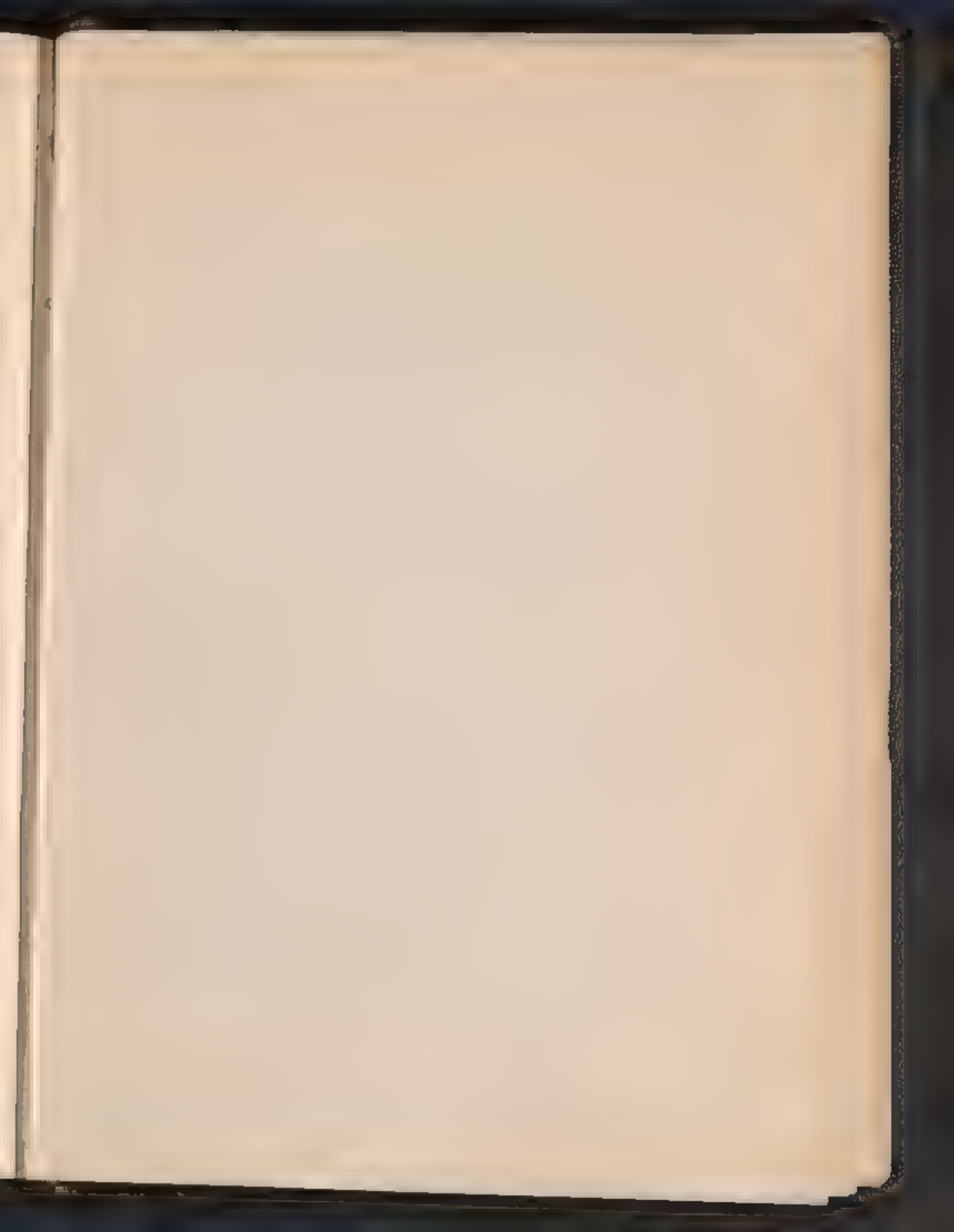
٣ — لمطالبة بإطلاق الحريات العامة : حرية الصحافة والاحتجاجات والتفكير والتجربة في حدود القوانين العامة التي تتماشى مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات .

هذه هي آخر وثيقة جمعت بين الأحزاب جميعاً ، وناريخها هو ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . هل تمسكت الأحزاب إلى النهاية ؟ وهل ظل الاتحاد قائماً أم عادت الخلافات إلى الظهور بعد أيام من التوقيع على هذا الميثاق الوطني ؟ وكيف تفسر هذه الأحزاب كلمة « الاتحاد مع مصر » وما هو مداه ؟ ..

لعل من المصلحة قبل الإجابة على هذه الأسئلة أن أعطي لك فكرة تفصيلية عن الأحزاب الرئيسية في السودان وكيف تعمل ، وكيف يقف الشعب معها ويستلهم في هذا التفصيل الإجابة الوافية عن هذه الأسئلة .



برامج الأعراس السودانية



ما حرب الأمة فقد خرج إلى اوجود في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ بعد ظهور نتيجة انتخابات المؤتمر في ديسمبر الماضي دستور أسماه « دستور حرب الأمة » ، ومبدأه كما جاء في هذا الدستور أن « السودن للسودانيين » وعرضه « العمل على استقلال السودان ، كامل حقوقه الجغرافية مع المحافظة على الصلات لودية مع مصر وبريطانيا العظمى » ، وهذا الحزب من أغنى الأحزاب من الناحية المالية وهو يعتمد في مديته على مورد رسم اقتساب خمسة قروش يدفعه العضو مرة واحدة في العمر أو كما يقول خصومه « تدفع » للعضو ! ثم الاكتفئات والتبرعات ، ويمكنه في الحقيقة يعتمد على قوة السيد عبد الرحمن المهدي ناشد المالية ، وهذا الحزب هو الوحيد من بين الأحزاب السودانية جميعاً الذي لم يعرف اسم رئيسه للناس بعد .

ويستند خصوم الحزب في محاربتهم له إلى أن حكومة السودان — كما جاء في البيان الذي دأبه الحزب على الناس — قد صدقت على تأسيس الحزب ، وإلى أنه يجدد من الحكومة تأييداً كبيراً ، ويقول بعض رجال الحزب في دفاعهم عن أنفسهم إن « التصديق » يفسره الخصوم تفسيراً لا يتفق مع الواقع إذ المقصود منه هو « التصديق » على تأسيس الدى لأن قوانين البلاد لا تحجر اقتناع أى ناد إلا بعد الحصول على موافقة السلطات الرسمية ، على أنى لست في أبجئى اختلافاً بينى في التفسير ، وذهب هذا الاختلاف إلى حد أن قال لى أحد أعضاء الحزب إن الحكومة قد صدقت على دستور الحزب لأنه أعظمها فعلاً . والدستور كما رأيت يقول إن « السودن للسودانيين ... » . كما أن خصوم الحزب يقولون إن الدعين إليه كانوا يرهبون الناس للاصطام إليهم بقولهم إنه « حرب الحكومة » . ومهما يكن من هذا

الاختلاف في لا شك فيه أن جميع أعضاء الحزب البارزين قد حاولوا بكل وسائل الدفاع أن يدفعوا عن أنفسهم اتهام حصومهم بأنهم يعملون وفقاً لما تراه الحكومة . .

قلت لهم « لقد وقعتم على (الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحزاب المتحدة) والتي نصها (قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا) فهل نعلم من هذا أن مبدأ الحرب قد عدل ؟ » فأجابوا بأن الشطر الأول من هذا القرار قد وافق عليه دون تحفظ إذ أن قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة معناه استقلالاً تاماً أولاً ثم ننظر فيما بعد - بعد استقرار « حكومتنا » - في شكل الاتحاد مع مصر والتحالف مع بريطانيا ، وقد ندين هذا التحفظ في الاجتماع الذي عقدته الأحزاب وتمسكنا به ، وأنه إذا كان حرب الأشقاء قد خطا خطوته في تفسير كلمة الاتحاد مع مصر بقوله أن يكون هذا الاتحاد « تحت التاج المصري » فليس معنى هذا أننا نقر هذا الرأي أو نرفضه لأن هذه مسألة لم نذكر - ولا نذكر في محثنا - وإن سمعنا إلا بعد الحصول على الاستقلال التام . ويقول حصوم حرب الأمة إن هذا الحرب أراد أن يصون لنفسه بقرار اتفاق الأحزاب المتحدة تقسيم كراسي اللجنة التنفيذية في الاتحادات المقيدة ، وما رفض العرض عادياً من ما وقع عليه ، ويرد أعضاء الحرب على ذلك بنات لأنهم على ثقة من الفور .

قلت لهم « وما هي وسائلكم لتحقيق مبدأ السودان للسودانيين . . » فأجابوا في حماس « إن الشر أوله كلام . . » مسعياً إلى فتح باب المفاوضات لتحقيق هذا الهدف فإن لم نفلح فأمامنا وسائل كثيرة .

ومن رأي هذه الجماعة أنه لا ضرورة لتحديد موعد المطالبة بهذا الحق إذ يجب عليهم أولاً أن يعدوا أنفسهم لتحمل تبعات الاستقلال ، والاستقلال بالوطنف الحكومية ، فإذا أتموا هذا الاستعداد طأبوا بحفهم ، أما متى يكون ذلك فهذا ما لم

يستطيع أعضاء الحرب أن يجددوه ولو بالتقريب ! أما الجهة التي يدعونهم متى جاء أوان المفاوضة — فهو الشخص الذي يمثل الطرفين الشريكين : الحاكم العام . على أنك تعود فتفلس مرة أخرى تناقص في آراء أعضاء هذا الحرب الواحد ، فيما يقول البعض كما رأيت إن المفاوضات — عندما يحين أوانها — تجري مع الحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين الشريكتين ، يطالب البعض الآخر أن يكون السودان طرفاً في المفاوضات التي ستجري بين مصر وبريطانيا العظمى ، فما سئل هذا الفريق « لو فرض أن الحكومة المصرية قتلت أن يدخل السودان طرفاً في المفاوضات المقترحة ، فهل تضمنون موافقة الطرف الثاني ؟ » فكان الجواب « لا ضمن » قت « وإذن ماذا يكون موقف الحكومة المصرية ، هل تفعل السودان في مباحثاتها أم تتحدث باسمه أم تؤجل الملت في شئونه حتى يوافق الطرف الثاني على تمثيل السودانين » جاء الجواب سريعاً وحارماً « لا ، بل في هذه الحالة تقدر لمصر موقعها إذ تكون قد أدت واجبها وتمتد ونعد في هذه الحالة أن نقدم إليها مطالباً لتتحدث عنها باسمنا في مفاوضاتها مع بريطانيا العظمى . »

وأعضاء هذا الحرب يكثر من الحديث عن الماضي ، الماضي البعيد والقريب ، فهم يتحدثون عن فتوحات مصر وعما يردده بعض أعضاء المجلس النيابية المصرية دائماً في أثناء الكلام « حقوق مصر في السودان » ويقول البعض منهم في وصفه لهذا كله « إن العلم المصري المرفوع هنا على دار الحاكم العام غرسته يد الفاتح ونحن لهذا لا نريده هذا الوضع ، نريد أن نرفعه من مكانه ، ثم نبحث المسألة بعد ذلك وقد نعود إلى عرسه بأيدينا . . وعند ذلك يكون العلم علم الإخاء » ! أما حدود السودان الجغرافية التي أشار إليها عرض حرب الأمة فهي الحدود الحالية ، ويهمس بعض أعضاء الحرب في أذنك قائلين : « وقد قصدنا بذلك أن

يكون الشمل والجسور جراً واحداً « ما لدا همس أعضاء الحرب بهذا التفسير
في غير حماس . . فهذا ما لم أجده تعليلاً حتى الآن !

وبعد فإن حرب الأمة يعمل جاهداً لتت مددته في نفوس الشباب السوداني وهو
يصف منه بأنه أقوى الأحرار لموحدة حالاً لأنه يمثل - كما يقولون - أصحاب
المصالح الحقيقية ، ورؤس ، القذافي والعشائر ، وقد حرصوا على أن يقولوا بأن عدد
الذين انضموا إلى الحرب حتى الآن هو مائة ألف ، وقد صحح بعض المحصرين
الرقم فأكد أنه مائة ألف وستة ، ويتوقعون أن يصل بهم مائة ألف في القريب العاجل .

والحزب الشيوعي رسمياً يطلق اسمه اسم « الأمة » تصديقاً لخطه . كما أنه يجد
تأييداً من بعض الصحف الأخرى .

أما حرب « الأشقاء » وهو الحرب الذي هو « علمية كراشي للوحدة استيعابية
في العلم مدني ، فقد كان مؤيداً في أول الأمر كما عرفت - من السيد عبد الرحمن
المهدي باشا ، ثم أصبح الآن في الحزب الأحرار عندما عارض في مذكرة مؤتمر
الأولى الخاصة بتقرير المسير وعددها دعوة « الانفصال عن مصر » وخرج يدعو
الناس إلى تأييد فكرة « قيام حكومة سودانية ديمقراطية في الاتحاد مع مصر وتحت
التاج المصري » . وهو يدخل معركة نوفمبر سنة ١٩٤٥ وهو واثق من قوة ثقة عدد
تريده مما فاز به في الانتخابات الماضية ، وقد تحقق هذا فيما بعد .

واقترارات التي أصدرتها لجنة مؤتمر الخرطومين خلال العام الحالي تعتبر في الواقع
معتبرة عن رضى حرب « الأشقاء » لأن جميع أعضاء لجنة المؤتمر التمهيدية من
هذا الحزب

والحرب ، وبين ما يمكن قويا من الفاحية المالية كحرب الأمة ، إلا أن مصدر
قوته في صدر رجا على الجهاد وتمسكهم بالمدأ الذي حرقوا به على الناس . كما أن
لم وسائل سياسية من الطرار الأول جعلت لأحزاب جميعاً تؤيد رأى المؤتمر
في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى . وهذا
اتحاد المؤتمر فرصة استغل في هذا القرار الاجمعى في مذكرته إلى معالى الحاكم العام
إذ قال : « من هذا يبدو معانيكم حية أن ما وصلت إليه الأحزاب مجمعة حية
متشعبة في جوهره مع القرار الذى سبق أن تقدم به مؤتمر الخريجين العام في مذكرته
للحكومتين المختصتين ، بل جاء مؤبداً ومدعماً ، وثبت أن المؤتمر قد كان في قراره
متوخياً إلى الذى اعتمد عليه الإجماع الأخير ، وكل يطلعون « قيام حكومة سودانية
ديمقراطية حرة » وطمحون أن تكون « في اتحاد مع مصر ونحوها مع بريطانيا
العظمى » غير أن الأحزاب سكنت عن تعيين نوع الاتحاد . أما المؤتمر فبعد
قايىب جميع وجهات النظر رأى أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى »

وهكذا بدأ حرب الأشقاء . محوفاً على المبدأ الذى نادى به من واد عليه
أن أخذوا شدة الأحزاب حجة على أن قرار المؤتمر إنما كان متمشياً مع رأى الشعب فى
الصحيح سوى لم يشار إلى تعيين والسلطان . وبما أن هذه المذاهب صادقة والى
الصحيح لرغبات الشعب السودانى

وجميع أعضاء حزب الأشقاء ، بعض قواهم تحت انصر بين وهم لا يرددون
في أحاديثهم ما رددته أعضاء حزب الأمة من الذكريات التاريخية المؤمة ذلك لأسهم
يرون أن السودان فى حاجة إلى من يبين عليه ، وهم يرون أن مصر هى التى يجب
أن تتولى هذه المهمة .

وهم يحاربون فكرة لاسعة ، حرباً لا هوادة فيها ، ويقولون إن قبول مصر لهذه
الفكرة معناه التقسيم للشرك فى محقه ، ذلك لأن هذا الشرك يسيطر على جميع

لمدير بات سيطرة تامة ممثلة في المظار والعمد — وهم من الأهالي — وهو يمنح هؤلاء
المظار والعمد سيطرة تحفظهم يخصمون للأوامر الصادرة إليهم من المشرفين على الحكم
في البلاد حصوعاً تاماً . فهل يمكن أن نترقب أن يقول الشعب السودانى رآه صحيحاً
إذا جرى الاستفتاء ؟

والحرب يبدى دائماً بأن يكون الاتصال بين مصر والسودان مستمراً ، وأن
يسيرا في سياستهم بانعاق اثلا يكون هناك أى تعرض بين السيدتين . ان الإنجليز
يعيشون يساهما وهم لهذا يعرفون جيداً حالة السودان ، ولكن مصر بعيدة عن كل
هذا . ان الرمحيين عندكم يقولون دائماً الزموا السكينة ونحن نرغب كل شئ ، بينما هم
في الواقع جميعاً لا يدرون شيئاً ولا يعرفون شيئاً !! إذا ذهبنا إلى مصر
فاسألهم وكلهم حمس وكلمة رعة في الاتصال بالرسميين للاستماع إلى توجيهاتهم ،
ولكن بدلاً من أن نجد ما نشبع به هذا الحمس صدمت بسؤال واحد وهو « ماذا
تريدون » . . .

ومع هذا ، ورغم كل هذه الشكاوى المؤلمة التى تسببها من كل محب لمصر ،
ومن كل راغب في الاتحاد معها ، فإني أعتقد أن هذه القلوب قد تحولات عن حمسها
أو رغبتها ، بل يفتجد الشعراء والرجالين يشيرون إلى هذه الوقائع ثم يعودون
فيؤكدون أنهم مع هذا لن يتركوا مصر ، ولن يفكروا في غير مصر !

يا لله ! هذا الحماس الشديد ، وهذا الحب القوي الجارف ، وهذا الشعور المتين . .
أى جريمة من مصر إذا هى تتجاهل ذلك كله ، أى جريمة من مصر فى أن تترك
هؤلاء يقدسون ويالات الاصطهاد وقطع أوراق الدين يسدون بنير الرأى الذى يعجب
أهل السلطان !!

ولعل كل هذا هو الذى يدفع الشباب المتحمس إلى القول فى صراحة « إذا
حدث أى تأخير من جانب مصر ، فإن تقوم للسودان بعد اليوم وثمة ! » وصدقنى

إذا قلت إن هذه الأنظمة كانت نطقها الأسمة وقلوب أصحابها تقطع من الألم...
وأى ألم .

وحزب الأشقاء مع قوته في المؤتمر ، وبين طبقت الشعب ، إلا أن ظروفه لمالية
القومية لم تمكنه من إصدار صحيفة يومية منتظمة . ويقوم كيانه على مال قليل
يدفعه الأعضاء من مرتباتهم القليلة عن رضائهم . ولكن إذا كان هذا المال يدوم
بعض الوقت ، فهل يمكن أن يدوم كل الوقت ؟ ...

أما الأحزاب البقية فقد ودمت لك أن معظمها مشتق من الحزبين الكبيرين :
« الأشقاء والأمة » .

ويدافع « القوميون » عن أنفسهم دفاعاً حاراً إذا سئلت رحله : « هل أنتم حمداً
في طريقكم إلى الاندماج في حزب لأمة ؟ » وهم يرون أن هذا الادعاء يحمل بين
طياته طابع « الدعاية الانتحائية » . ومن رأى هؤلاء أن القول بترك مسألة السودان
« لمشيشة السودانيين » فيه من الخطر الذي قد يعصف بكل شيء . لأن السودان
ليس هو الخرطوم .. وليس هو مؤتمر الحريين ، أو عمى آخر ، ليس هو الطبقة المثقفة
وإنما هو البلاد التي تضم بين أسوارها « الشعب » الذي يحكمه الطار والعمد حكماً
قويًا بمنعزات الأوامر الصادرة إليهم من « فوق » بكل أمانة وإخلاص . فإذا وافقت
مصر على استفتاء الشعب فليكن معلوماً لديكم أن النتيجة معروفة من الآن حتماً .

قلت لهم « وماذا تريدون من مصر أن تفعل ؟ » فأجابوا « فليكن لها سلطة
طاهرة كهذه السلطة التي يتمتع بها الشريك الثاني ، فإذا تم هذا المجرب الشعب
السوداني إلى زميله في اللغة والدين دون تردد ... » .

أما الأحزاب الباقية فأولها حزب الاتحاد ، وهو من الأحزاب التي خرجت إلى

الميدان السياسى منذ البداية . وقد نص برنامجه على ضرورة قيام حكومة سودبية
ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر على نظام الدومينيون ، وأن يقر هذا الوضع دوائياً
بعد قيام الحرب مباشرة ، ويعمل لتحقيق هذا التطور بالخطوات التى ترتبها
الطبعة المثقفة فى البلاد تحت إشراف الحكومة الثنائية المؤسسه على اتفاقية ١٩ يناير

سنة ١٨٨٩

وهذه المبادئ التى نادى بها حزب الاتحاد دخل بها معركة انتخابات مؤتمر
الحريين ولكنه لم يمر بمقعد واحد . وقد كان هذا الحزب هو أول الأحزاب التى
أصرت عن دخول معركة انتخابات هذا العام بحجة أن المعركة أصبحت بين
حرى الأشقة ، والأمة ، وأن المصلحة تقتضى ترك ميدان المعركة فسيحاً لهما ! وإن
كان بعض أعضاء الحزب صرحوا بإصرار حزب الأشفاء على توزيع مقاعد المؤتمر
على الأحزاب جميعاً بسبب يتهق عليها فى جلسة بين الجميع .
وللحزب مذكرة تفسيرية للكيفية التى ينفذ بها البرنامج المذكور .

يتبقى بعد هذا حرب حديد خرج إلى الوجود فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، هو
الحزب الذى يدعو إلى وحدة مصر والسودان فى دولة واحدة هى دولة وادى النيل
أو أى اسم آخر يختار بالاتفاق بين الطرفين ! ومن مقتضى برنامج هذا الحزب أن
يتنازل المصرى عن حسيته وكذلك السودانى وأن تكون هناك جنسية جديدة
يختار لها اسم جديد .

وقد وجهت إلى البرنامج انتقادات كثيرة رد عليها سكرير الحرب مؤقتاً بحدود
هى فى الواقع تفسير لوسائله فى تطبيق البرنامج .

ساعت مع السكرتیر الاداری



كان يحب بعد أن استمعت إلى كل هذه التفاصيل عن الأحزاب السياسية الشعبية ، أن أتحدث إلى الجانب الآخر الرسمي : فاجتمعت بمستر رورتسون الذي يقول منصب السكرتير الإداري خلفا لمستر نيو بولد الذي توفي أخيراً ، وطلب أن يدفن في السودان .

ومنصب السكرتير الإداري منصب من المناصب الهامة ، إن لم يكن أهمها من الوجهة السياسية الحكومية ، وشاعها هو أحد الدين يتولون رئاسة جلسات المجلس الاستشاري . ومستر رورتسون من الشخصيات الجذابة التي لا تقل الإلتفاع إليها ، وأنت تراه إذ تطرح عليه سؤالك دارساً لكل جانب من جوانب السودان عالماً بكل صميرة وكبيرة ، وهو يعتمد في مص إجاباته على خرائط السودان التي تعطى حدران حجارته المكدسة بالأوراق والدوسيهات . وهو رجل ضخم الجسم بوعاً وله « شارب كبير » يستقبل في وسط حجرته مرحباً ويودعك إلى الباب راحياً أن يكون قد أدى بعض الواجب نحوك .

المجلس الاستشاري وأغراضه

سألته « إلى أي حد حقق المجلس الاستشاري أغراضه وما هي أهدافه ولماذا يعين الأعضاء ولا ينتخبون ؟ »

فأجاب قائلاً « إن المجلس الاستشاري لا يرال في بداية عمله ، فهو لم يعقد حتى الآن الا جلسات قليلة . إذ بدأ هذه الجلسات في أول مايو سنة ١٩٤٤ وبمصر قانونه على أن يجتمع مرتين على الأقل في كل عام . وسيعود إلى الاجتماع هذه السنة

في يوم ٣ مؤتمر وبسرى أن أقدم لك كتاباً قد حوى ما دار في الجلسات التي عقدتها المجلس ثم الدورة الثالثة ، وتستطيع منه أن تحكم على الجهود الذي بذله في خلال الفترة الماضية

« ولست أشك في أن المجلس سيحقق لأعراض التي أشي من أجلي »
 « أما التساؤل لماذا عين الأعضاء ولم يتحموا ؟ فلا ظن أنه يمثل الحقيقة ، ذلك لأن أعضاء المجلس وعددهم ٢٨ عضواً ، بخلاف الرئيس ونائب الرئيس ، يتمتعون بشروط نص عليها القانون . ١٨ عضواً من هؤلاء الأعضاء « يتمتعون » من بين أعضاء من المديريات الستة على أن يوافق الحاكم العام على هذا « الانتخاب » وينصف إلى هؤلاء اثنين من أعضاء عرفة السودان التجارية على أن يكون واحد منهم على الأقل سوداني الأصل ومن الحكمة العامة التمثيلية الدقيقين من الشخصيات التي يرى الحاكم أنهم كصفة تمثيل وجهات النظر المختلفة ، وخاصة ما كان منها خاصة بالتعليم ، الزراعة أو الصحة أو غيرها . والحكاية أن يبين بعض أعضاء شرف ، وهؤلاء الأعضاء أن يحموا الحداثة ويشاركوا في المقتات والمكان من لهم أن يصوتوا عندما تأتي دور التصويت وقد احضر الحاكم مهدة السدة على الميرغنى نائب وسهدة لسيد عبد الرحمن نهدى نائب هذه الجمعية »

مؤتمر الخريجين وموقف الحكومة منه

وقد ربيت في مقال سابق كيف نفع الحكومة موقفه « عدنياً » من المؤتمر وبعض لأحزاب السياسية المشتقة منه . ولهذا سأنت محدثي « إلى أي حد يرى أن المؤتمر يعبر عن رأى الشعب في السودان »
 فأجاب قائلاً « إن هذا المؤتمر يمثل الخريجين . أي حاشاً صغيراً من أهل السودان ، وهو لذلك لا يمثل جميع أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد . إن موقفنا

من هذا المؤتمر أما كما نقول لهم على الدوام تكلموا عن أنفسكم فقط ولا تكلموا
عن الشعب السوداني أجمع

« وقد كانت انتقادات العام الماضي غير صحيحة . فقد كان الحريجون يشتركون
في لانتخابات الماضية ويهدفون إلى اختيار من يمثلهم لإدارة المؤتمر . ولكن لما
كانت معركة العام الماضي قد انتهت اللون السيئ ، فقد سمح لعدد كبير من غير
الحريجين بالاشتراك في هذه الانتخابات كما دلت التقارير الكثيرة التي رفعت إلى ،
ولهذا السبب فإن هذه الانتخابات لم تكن صحيحة ومطابقة لما هو المؤتمر .

« ويحتاج المؤتمر دائماً من المذكرات التي يرسلها إلى الحكومة لاسمعي
الحكومتين الشريكتين . واستفهم معنى لهذه الاحتجاجات وما تضمن
في تقريرات التي رفعتها إلى الحكومتين آراء جميع الحبيثات كالمجلس الاستشاري وعرفة
السودان المتحدة ومؤتمر الحريجين كذلك . . . »

هذا هو ما نحدث به حسب السكرتير الإداري عن مؤتمر الحريجين ولا نشك
أن هذا التصريح من حسب رسمي يعد « أمراً بسيطاً » لموافقة حكومة السودان
من « الهيئة الترمائية الشعبية » ذلك لأن الحكومة كانت إلى ما قبل هذا
التصريح ترى في المؤتمر غير الرسمى الذي صرح به مسبقاً من قبل . وقد سرى
أن نجد أعضاء المؤتمر عند ما أطلعوا على هذا التصريح يلقون هذا التصريح
مقابلة طيبة .

لماذا فصل الجنوب عن الشمال ؟

و حديث الشمال والجنوب ، حديث كل مصري وسوداني . فقد تعرض الرئيس
المصري الإجراء الذي اتخذته حكومة السودان وفصلت فيه الجنوب عن الشمال
(٢)

وأخرجت للناس المجلس الاستشاري ممثلاً للجانب الشمالي دون الجانب الجنوبي كما أن أهل الشمال يرون في هذه الخطوة خطورة لها ما بعدها خصوصاً ما يقال من أنه لا يسمح للشمال بالسفر إلى الجنوب إلا « بتصريح خاص » كما أن الرسائل التي ترسل بالعربية من الشمال إلى الجنوب ترد ولا تسلم للفرسل إليه !

قلت لحاج السكرتير الإداري « هل هناك مشروعات خاصة وضعت لمستقبل السودان الجنوبي، وإذا كان هناك فإلى أي حد؟ »

فجاء جنابه قائلا : « إن حكومة السودان مسئولة عن التقدم في الجنوب كما هي مسئولة عنه في الشمال، ومشروعاتنا الحالية أن نعد سكان هذه المنطقة من ناحية التقدم الاقتصادي والعلمي والزراعي ونحن سندا عمدهم طريق الاهتمام بشؤونهم والعناية بهم » ثم استطرد جنابه فتحدث طويلاً عن موقف أهل الشمال من الجنوب والحالة التي عليها أهل المنطقة الجنوبية وختم بيانه قائلا « وأعود فأكرر أن الفرض من حركة الشمال والجنوب هو حرصنا على أن نجعل المنطقة الجنوبية في حالة من التقدم تجعلها تسير مع المنطقة الشمالية جنباً إلى جنب ».

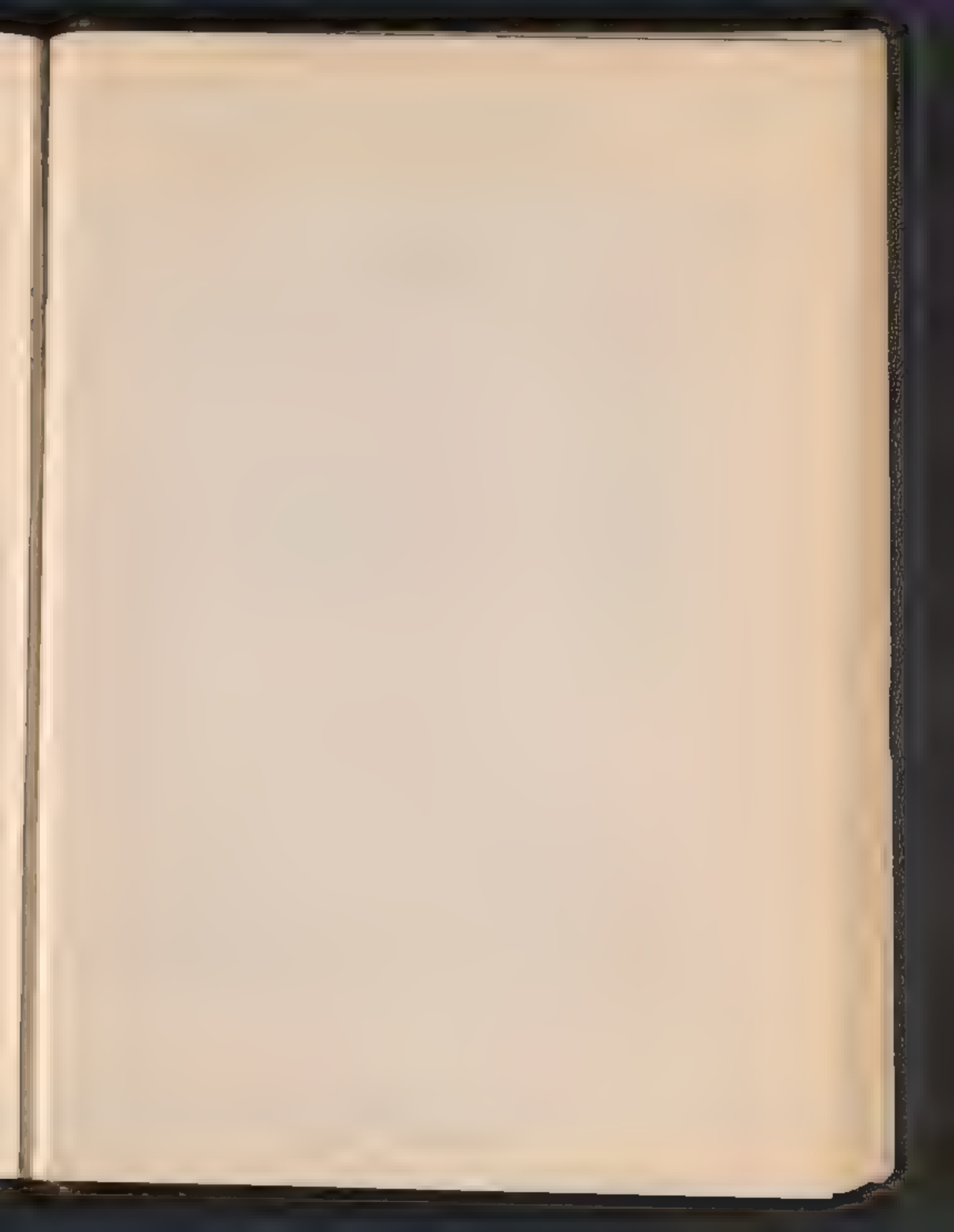
سلخ الجنوب عن الشمال

قلت إن الصحف قد تحدثت كثيراً عن سلخ الجنوب عن الشمال وضمه إلى منطقة أوغندا فهل هذا صحيح ؟

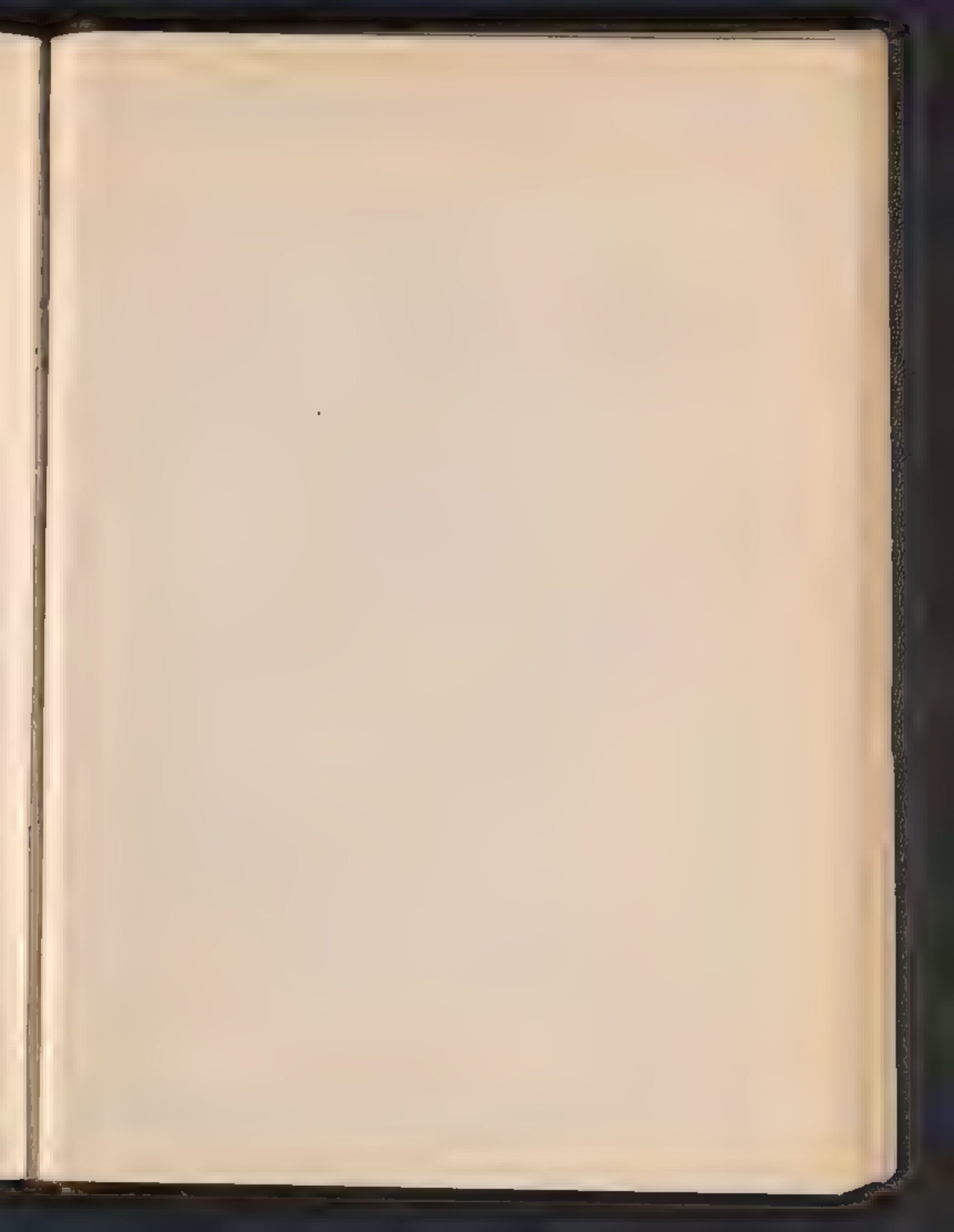
فجاء بعد تعكير « قد تكون مسألة فصل الجنوب عن السودان قد أثبتت في مقالات أو تعليقات بشرتها الصحف . ولكنني أستطيع أنؤكد لك أنها لم تثر رسمياً لآن » ويلاحظ أن محدثي حرص حرصاً كبيراً على أن يحدد في إجابته أن هذه المسألة لم تثر رسمياً « لآن ».

مياه النيل وقلق السودانين بشأنها

وقبل أن أعادر السودان ، وعدت وصولي إلى الخرطوم سمعت كلاماً كثيراً عن مسألة « اتفاقية مياه النيل » وأن المجلس الاستشاري يكره في بارة هذه مسألة نظراً لتخوف أهل السودان من أن تأخذ مصر من الماء نصيباً كبيراً قد يهوق تقدمهم ، وقد وجهت سؤالاً في هذا المعنى إلى محذني ونجاب فقال « بن مياه النيل كافية لمصر والسودان . والمسألة كلها مسألة التخزين . قد كانت هذه حرامات كافية أمكن إعطاء الماء للجميع ، إن السودانين يريدون أن يكون لهم نصيب من حق في هذا الماء . على أي استطيع القول بأنهم غير « عاصين » وأنهم « قنفون » يريدون التأكد من أن مستقبل السودان لا يجب أن يؤخره مسألة قلة المياه . وهذا هو كل ما في الموضوع » .



العلاقة بين مصر والسودان



كانت الفكرة السائدة في مصر — حتى الآن — أن السودانيين لا يتعلمون إلى المصريين كثيراً أو قليلاً . وهي فكرة سافرت بها في حقيقتي إلى السودان ، محاولاً الوصول إلى مبناها ووضع يدي على أساسها . ولكني أحمد الله أني عدت من رحلتي وقد وجدت « الجو » غير هذا الذي تخيلت ، أو غير هذا الذي رسمته يد « مجهولة » في « الجبه المصري » فتركت هذا الأثر القوي في نفوس الطرفين . . . فالمصري يمكن للسوداني في نفسه كل محبة وإحلال ، ولكنه يتردد في الإفصاح عن هذا كله لأن « فكرة ما » سيطرت عليه نتيجة « دعاية المنظمة » وصورت له رميلاً في « طرف الآخر من الوادي غير راغب في الاتحاد معه وأن الخير أن يهي كل طرف بمشاكله الخاصة دون أن يحاول ربطها بمشاكل الآخر »

وهكذا الحل في السودان ، فهم هناك لا يجدون من المصريين — كما قلت في بحثي الأول — أي اهتمام أو عناية ، ولهذا وجدت « الدعاية المنظمة » حقلاً واسعاً للدور . ولكن هذه الذور وإن كانت قد عمت مصر النمو لا تنمو بسرعة كما كان منتظراً ومتوقفاً . ذلك لأن محبة أهل السودان لمصر كانت أقوى من أن تسمح لها بالنمو السريع . ولكني أقف هنا قليلاً لأقول إن لهذا التوقف في النمو حداً لا يست أن يسهار ، وعند ذلك إن تقوم لمحبة السودانيين لمصر بعد اليوم قائمة .

من هذه المقدمة تستطيع أن تفهم أن هذه « الدعاية المنظمة » هي السبب الأول في إيجاد هذا الجو الجديد — أو إن شئت فسمه الجو الحيلى — في مصر والسودان . وأملك بعد هذا تريد أن تعرف كيف يمكن إزالة آثار هذه « لدعيات » من أفكارنا وأفكارهم ، ثم تهيئة الجو الذي يسمح لنا ولهم بأن نعمل بدأ واحدة بتحقيق فكرة

واحدة . وانت بحق في مطالتي بيان هذا كله . ولكني أرى قبل أن أخطو خطوة واحدة في بيان ما تريد ، أن أخطو خطوات كثيرة إلى الوراء ، فأعود إلى معاوصات « عدلى - كبرون » في عام ١٩٢١ ، فأشير إلى أن مسألة السودان أثبتت في هذه المعاوصات ، وإلى أن حديثاً من لأحداث التي دارت بشأنها جرى بين الرئيس المصري والرئيس الإنجليزي لويد جورج في المقابلة التي حثت بينهما يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ في الأخير معبراً بهذا عن وجهة نظر الحكومة الإنجليزية: « لمصر شأن غير شأن السودان وبما في عدا دمين مواصلتنا بطريقة لا تريد التدخل في شؤونها - أي شؤون مصر - وورد أن تربطها بمهمة حقيقية ، ولكن لا يسعنا ترك السودان وحرره عن مركزه فيه على الصورة التي نزل بها عن مركزنا في مصر » .

هذه هي وجهة النظر الإنجليزية في مسألة السودان . ولا أحسب إلا أنهم رددت في كل معاوصات سابقة . وقد ترددت - في كل معاوصات مقدمة . فالإنجليز يسيطرون على السودان خطرة هامة ، وبهم دون حل المسألة المصرية أنسط كثير من حل المسألة السودانية ، وكما يقولون ، الصحرة التي ترابطها كل معاوصات ! وقد لا ترى في أقوالهم ما أراد من خطر لأنك لا تترك السودان ولا تخس . عمية التي مدله : « الشريث الحليف » هناك ، وبالذعاية المنظمة التي ترمى إلى جعل كل فريق يرعد في الآخر ، ولا يرى أي داع لأن تقوم بين الطرفين أية علاقة ذات صورة من الصور . تحداً كان أو تحداً أوامداً حاً !

والسودى يرفض كل هذه الحمولات ، ويسمع إلى كل هذه الدعوات ، ثم يتجه مقصده بعد أن يجيب الآخر من وادى يقول أن يبعد إلى قلب المصري ليجد منه ما يهدد كل هذه الانشاعات والدعائيات ، فلا يجد إلا أعراضاً مبرحاً . دعوات لى تخرج شعوره ، وتتمس بوتر الخس في مسه ألا وهي « حق مصر

في السودان . وقد كان هذا الإعرض وحده كافياً لأن يجعل السوداني يعمل جاهدًا على أن تنمو بدور التفرقة بسرعة حتى يحدد نفسه منفصلاً «هـ» ، ومتممة «تتأخ» وعود تمل له الآن في سخاء . ولكن الرميل السوداني لم يعمل هذا بعد ، ذلك لأنه يعلم أن زميله المصري مهما أهمله ، فلا بد أن يكون في هذا «معبوء» على أمره . وأنه لابد أن يعود فيذكره . . . يذكر هذا الرميل السوداني الذي أحبه وأخلص له في حبه .

المسألة كما ترى مسألة «عسائية» لا يحتاج علاجها إلى بذل وتسحية ، وإي هي في حاجة إلى علاج نفساني يهدم كل ما بنته الدعاية المنظمة . فمعنى المصري «السوداني على أساس لزمة في «الأرض واللغة والخمس والدين» وعمل من حيث مصر دعاية مصادرة تزيين ما تركته الدعاية الأولى من آثار طامة كانت وبهر طامة ، وتخلق الرابطة التي تراط بين طرفي الوادي ، الرابطة التي لا تعصر والى تؤدي إلى وحدة متميزة سائمة في الصورة التي ترتبها مصر وبرنصم أهل السودان



وهذا العلاج الذي مقترحه ليس المقصود منه الحث على الإكثار من السفر إلى السودان والاجتماع بالسودانيين لا ! فلو أن المسألة كانت بهذه البساطة أو السهولة لما احتاج علاجها إلى وقت طويل أو جهود كبيرة كما توقع . ولكن المسألة أصعب وأعقد من ذلك بكثير ، ولو أنك عدت فقرأت ما سطرته في أول هذا مقال على لسان لوبيد جورج في مفاوضاته مع عدلي يكن — وهو ما يردده الساسة الانجليز في كل زمان — أمكنك أن تدرك الأهمية التي يعانها الانجليز على «مركزهم» في السودان ، وأنه لو ظلت مصر تعمل أهل السودان المعاملة القائمة على أساس المناداة «بمحق مصر في هذه البلاد» مصدقاً إلى ما نندبه من عدم العناية

شؤونهم، لمت « بذور » التفرقة بسرعة، وحل الوقت الذي يراه الإنجليز « مناسباً » لا يستعد الشعب هناك، أو كما قال جناب السكرتير الإداري في خطابه إلى رئيس مؤتمر الحريجين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ « بأن وجهات نظر أهالي السودان عن مستقبل بلادهم ستقدم بواسطة حكومة السودان للحكومتين الشريكتين بالطريقة الاعتيادية وفي وقت مناسب بعد التأكد منها بالطرق الصحيحة ... » .

وترجمة هذا الكلام أنه لو جاء الوقت المناسب لمعرفة وجهات نظر أهالي السودان عن مستقبل بلادهم — وكان موقف مصر من هؤلاء الأهالي كما هو الآن إصراف في إهمالهم مع المطالبة « بحقوقهم في بلادهم » — أقول لو جاء هذا الوقت فإن وجهة النظر هذه لن تكون بحقيقة لرعدنا وأمانينا، وتكون « السياسة الموصوعة » قد تحققت، وجاءت رغبة أهالي السودان عن مستقبل بلادهم مطابقة لما رمت إليه هذه السياسة .



وبعد . فحسب ذلك تريد مني بياناً عن الكيفية التي نرسم بها سياستنا السلمية المصادرة، والتي تقرب بين وجهتي النظر السودانية والمصرية، يمثل منهما في النهاية وجهة نظر واحدة يندبها أهالي السودان في الوقت المناسب .

سیاستہ مصر فی السودان



إن السياسة المصرية المضادة لما هو حادث الآن في السودان يجب أن تقوم على أسس ترضى عنها طمقة السودانيين القادرة على إبداء الرأي صراحة، أو بمعنى أوضح، الطبقة التي تستطيع أن تقول « لا » أو « نعم » في حرية وشجاعة رأي، ودون تدخل من جانب العمد والمظار .

إن على المصري أن يعلم اليوم أن المسألة لم تعد « حق مصري السودان » ولم تعد مسألة علاقات تاريخية ربطتنا بهذا البلد الشقيق . إذ أنه ما من ريطاني مسئول إلا ويتمنى أن يردد شعب مصر هذه الكلمات والمبادئ، وأن يطلقها قوية حاسمة ليتخذ منها دعامة لدعايته هناك . وما من سوداني يستمع إلى هذه المبادئ إلا وينفر من التفكير في أن يسعى إلى مصر وأن يتخذها « وحده » أو مع « غيرها » رميلاً في المرا والصراء . فليكن إذن الأساس الأول لسياستنا الجديدة نحو السودان ، حكومة وشعباً ، أن نقنأى هذه المبادئ المتينة البالية ، وأن نشعر هذا الشعب الذي يتطلع إلى مصر بقلب بائس يهيم بالحلب أسالاً لا ينظر إليه نظرة صاحب الحق في أرضه ووظائفه وقوته ، وأننا لا نرمي من السعي إلى الوضع الجديد الذي يربطنا به إلى اغتصاب حق من حقوقه ، وإنما العمل على إبعاد شعب تربطنا وإياه روابط وثيقة .

والعمل من أجل هذا كله لا يقع وحده على عاتق الحكومة المصرية ، بل يقع عليها وعلى الشعب نفسه ، إذ ما من حكومة تستطيع أن تخطو خطوة إيجابية في عمل ما إلا إذا وجدت من الشعب تأييداً حماسياً ، ودفعاً إلى السير في هذا العمل حتى النهاية . كما أن هذه السياسة الشعبية تثمر ثمرتها السريعة إذا وجدت من الحكومة تأييداً وتأييداً .

والسياسة المصرية المصددة التي نحن بصدد الحديث عنها في هذا المجال إنما تنقسم إلى قسمين : أحدهما شعبي ، والآخر حكومي .

أما السياسة الشعبية فلا يمكن أن يترك وضعها وتنفيذها لمجموعة الشعب دون أن تكون هناك رابطة أو جمعية تضع الأسس والمبادئ والقواعد التي تسير بمقتضاها هذه السياسة . وأملك لاحظت في بياناتي السابقة ما قاله بعض رجالات الأحزاب السودانية التي تدعو إلى الاتحاد أو الوحدة مع مصر من أن الاتصال بين البلدين يجب أن يكون دائماً ومستمراً « وأن يسيرا في سياستهما باتفاق لئلا يكون هناك أي تعارض بين السياستين » . ولكن كيف يمكن أن يكون الاتصال مستمراً ، وأن يكون هناك وفق بين السياستين إذا لم تقوم في مصر الجمعية التي نبدأ بالدعوة إلى تكوينها ويطلق عليها اسم « جمعية السودان في مصر » وأن تقوم في السودان جمعية أخرى مشابهة لها ، نسمى باسم « جمعية مصر في السودان » .

أما « جمعية السودان في مصر » فتنوّل وضع السياسة الشعبية التي تقرب بين وجهتي النظر في السودان ، وتقوم بتذليل الصعوبات التي تعترض رغبات السودانيين في مصر ، وهذه الصعوبات كثيراً ما يفهمها احوالنا هناك على أنها من صنع المصريين ، وتقرب مثال لذلك مسألة القيود التي وضعت لقبول الطلبة السودانيين في المدارس الأميرية ، كما تقوم الجمعية بدراسة برامج الأحزاب السودانية وتعدية الشعب بالبيانات الواضحة عنها ، وجهود كل حزب من هذه الأحزاب ، ثم توجيه أنظار الشعب إلى جانب الفريق الذي يتفق رأيه مع الرغبات المصرية ، ثم تعذية الشعب السوداني من ناحية أخرى بالبيانات والنشرات التي تدلل بها على أن مصر إنما تبقى من وراء هذا الشاطئ من جانبها رقي الشعب الشقيق ورفاهيته وتقدمه .

ولاشك أنه يجب على الصحافة المصرية أن تلعب دورها الهام في تكرير هذه السياسة الشعبية ، وتغذية الرأي العام بمجهودات الجمعية التي ستوّل هذا العمل

الكبير ، ثم توجيه أنظار الشعب إلى أن الصوت الذى يرتفع هناك فى الجانب الآخر من الوادى يجب أن يجد صدىه هنا فى مصر ، وأن السودانى يطعم فى معونة أخيه المصرى .. المعونة التى تعينه على الهوض بكل مرفق من مرافق حياته . والمعونة الصادقة التى تحمله ينسى الماضى المعبد ويتمسك بالمقاء إلى جانب مصر فى السراء والصراء مهما كانت الوعود والمحاولات . وعلى الصحافة المصرية أن تخصص جاساً من صفحاتها لأسماء السودان وأن تولى هذا الجانب عميتها بحيث يتقلا لادن خبروا شئون البلد الشقيق ، وعرفوا الانجاهات والتيارات الحربية المختلفة بحيث لا يتحبط الشعب هنا بين هذه التيارات وينتهى به الأمر إلى الخلط بين الداعى إلى الوحدة والداعى إلى الانفصال ... فان أشد ما يؤلم السودانى الداعى إلى الوقوف إلى جانب مصر أن يرى زميله المصرى لا يعرف شيئاً عن حقيقة هذه التيارات .

هذه هى مقترحاتنا بشأن السياسة المصرية الشعبية والصحية معاً . أما عن جمعية «مصر فى السودان» فاحسب أن مهمة تشكيلها تقع على عاتق أهلى السودان وحدهم بل إن الإسراع فى تأسيس جمعية «السودان فى مصر» ووضع برامجها وشره على الناس يجعل بتأسيس الجمعية الأخرى .

أما عن سياسة الحكومات المتعاقبة بشأن السودان ، فليست أود أن أذهب بعيداً ، أو أن أشعب الموضوع بحيث لا يخرج منه نتيجة ما . إذ يكفى أن نرجع إلى مصايط البرلمان لندرى أنه حينما عرضت المعاهدة المصرية الإنجليزىة للتصديق عليها فى جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تحدث رئيس الوزراء المصرى إذ ذاك قائلاً إن هيئة المعوضة توصلت إلى الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ تطبيقاً فعلياً بمسائل منها :

١ - « يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا فى ذلك ما يجب علينا نحو إخواننا

السودانيين من العمل على رقيهم ورفاهيتهم وتقديمهم . وبالطبع لا يكون هذا التعيين إلا عند حلول الوصائف بمدرجات لا يتمكن إحصاء الوظائف المشعومة دفعة واحدة . ويرقى الموظفون المصريون إلى أعلى الدرجات ومساوئ وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الخلو في مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا وبذلك أصبح نصيب المصريين في وظائف حكومة السودان على قدم المساواة القائمة مع الإنجليز . . .

هذه هي المسألة الأولى التي أشير إليها في بيان الوزارة . . . فهل تم شيء من هذا ؟ ! وهل حرصت الحكومتان المتعاقبتان على أن تنفذ ما جاء في هذا الكلام الذي يعتبر تفسيراً مقصوداً لمعاهدة ؟ ! الجواب على هذا كله بالنفي . إذ ما من مصري وصل إلى هذه المراتب العالية التي أشير إليها في هذا البيان حتى الآن بل ما من موظف مصري له كلمة في حكومة السودان ، ولإدارة الرئيسية الإنجليزية خاصة ، واللغة التي يسير العمل بمقتضاها هي اللغة الإنجليزية وحدها ، وهكذا أصبح الإنجليز مطلق الحرية في العمل بما يتفق وسياساتهم وأصبح الحكم الثنائي اسماً على غير مسمى . وأما الحكومة الأولى إذن أن تطالب بحقوق هذه الوظائف الكبيرة . على أن تكون معهوداً لدى السودانيين أن الحكومة المصرية لا تطالب بها لأنها تريد لها الدائم . لا ! بل إنها في هذا تريد أن تقدم للشعب السوداني دليلاً على حرصها - أكثر من غيرها - على رفاهيته وتقديمه وإلى أن سياستها اليوم نحو السودان غير سياسة الأمس

وعند هذا الحد نقف قليلاً لأقول إن هذا المبدأ - مبدأ تعيين المصريين في الوظائف الكبيرة - يجب أن يكون الأساس الأول لقبول فكرة استفتاء الشعب السوداني في مصيره السياسي ، فإذا كنت قد فات إن المت في هذه المسألة متروكاً لمشئته السودانيين ، فليس معنى هذا أن يتم الاستفتاء اليوم وبالوضع الحالي وبالسببية

الحالية . لا بل إن الطبقة المنفعة السودانية معها لا تقبل الاستفتاء مع استمرار نظام الحكم الحالي قائماً ، ذلك لأن الشعب السوداني واقع تحت سيطرة العمد والبطار الذين تعينهم وتفصلهم الحكومة ، وإن أى استفتاء يتم في الظروف الحالية ستكون نتيجته وفقاً لما نراه الحكومة التي تمثل حتى الآن جاساً واحداً : هو الجانب البريطاني !

إني أطالب دون تردد - أن يكون للشعب السوداني حق تقرير مصيره ، ولكن على أن يكون الحكم ثانياً بالفعل لا بالقول وذلك تسليماً منا بالوضع القائم المتفق عليه - وأن يحس السوداني إذا أبدى رأيه صراحة وأنا أعلم مقدار حبه لمصر - أنه لن يضار إذا قال باتحاده أو وحدته مع مصر .

٢ أما المسألة الثانية التي اتفق عليها لتطبيق الاتفاقية سنة ١٨٩٩ فهي « أن تكون هجرة المصريين إلى السودان حافية من كل قيد إلا في يتعلق بالصحة والأمن العام » .

فهل هذا هو الحاصل الآن ؟ وهل يسمح للمصري بالسفر إلى السودان إلا كما يسافر إلى أى بلد أجنبي ؟ أوليست الإجراءات التي اتبعت معى في جبركي القاهرة والخرطوم وكذلك في وكالة السودان بمصر فيها الدلائل الحاسم على أن شيئاً من هذا الذى قاله رئيس الوزراء في عام ١٩٣٦ إنما كان أقوالاً لم تأخذ شكلاً حدياً حتى الآن مع تعاقب الحكومات المصرية المختلفة الممتدة لجميع الأحزاب الموحودة وكذلك المثلة لطائفة المستقلين !!

٣ - أما المسألة الثالثة فهي حصة بحرية التجارة والملكية والتي قال رئيس الوزارة المصرية إذ ذاك بشأنها إنه لن يكون هناك تعريق بين المصريين والإنجليز . ولا أجد تحت يدي حتى الآن - للأسف - أى دليل على أن هذا الكلام قد طفق - أو سمح بتطبيقه - بالفعل !

والسياسة التي نطلب من الحكومة تمهيداً ليست كما رأيت سياسة جديدة يحتاج الأمر فيها إلى مشاورات ومباحثات تنتهي بمقوصات . بل إن المطلوب هو التمسك بتطبيق ما جاء في المعاهدة وفي التفسيرات الرسمية المصوغها . وقد قلت في بحث سابق إن هذه الحقوق اكتسبها الإلحاح نتيجة لسياسة التراخي في التمسك بما أعطته المعاهدة لمصر من حق ، و نتيجة لسياسة عدم المبالاة بكل خطوة حريثة تخطوها حكومة السودان . - الممثلة للحاج واحد - هدمتها جاساً من حقنا في الحكم الثاني .

فيمكن عمل الحكومة منذ الآن أن تحول بين حكومة السودان وبين إهمال رأى الجانب المصري ، ثم تكن خطواتها الثانية أن تمهد اليه هذه الحقوق التي أخذت منا أهدأ والتي يرى أهلى السودان - قبل المصريين - أن نطالب بها لنهد السبيل إلى مستقبل تهماه جيماً ... مستقبل يجمع بين الشعبين في صورة جديدة ، مستقبل تصمه الراية الحمراء وينمى فيه الجميع بمجد وادى النيل .

التطور السياسي في السودان



بعد هذا أرى نعمة للمبحث الذى قمت به خلال زيارتى للسودان أن أقبل لك
المذكرات والقوانين الرسمية التى أصدرتها حكومة السودان ورائت أنها « أهم مرحلة
في التطور السياسى في السودان » خاصة بالمجلس الاستشارية :

مذكرة تفسيرية من الحاكم العام

مقدمة : كان إصدار أمر المجلس الاستشارية وأمر المجلس الإقليمية ، إلى
جاء الأمر الخاص بإثبات المجلس استشارى لشمال السودان ، أهم مرحلة في التطور
السياسى في السودان ، والواقع أن هذه الهيئة التشريعية هي توسع خطوة ظهرت
في سياسة الحكومة الخاصة بـ « شريك السودانيين في إدارة البلاد » وهذه القوانين جزء
من سلسلة متتابعة من قوانين صدرت في خلال ٢٠ عاماً في ما يشبه درجات السلم
المتعاقبة ، وظهرت بواحد سياسة اشترك السودانيين في الإدارة تتجرب بسيطة
محلية في المديرية ، ويرجع ذلك إلى ١٩١٤ ، ولكنها اتخذت شكلاً تشريعياً
لأول مرة في عام ١٩٢٢ ، وذلك بأمر مسموح رؤساء بعض القبائل سلطات قضائية ،
فكان هذا بداية سلسلة من الأوامر عاجلت مسألة إحالة القضاء الأدنى والجماعى إلى
السلطات المحلية ، ووصل هذا إلى الذروة في أمر الحكم الأهلية الصادر في ١٩٣٢ ،
ومع أن الغرض من هذه الأوامر هو علاج التحول لدى لا ممر منه بين الجماعات
الزراعية والسلطات المحلية وتطورها من أساس نظام القبائل إلى أساس إقليمي فيها
كانت مقصورة على إحالة السلطات القضائية إلى أهل البلاد فقط .

أما مسألة إحالة السلطات الإدارية إلى السلطات المحلية - وهو أمر كان يحدث
 بصورة غير رسمية في جميع المديريات من سنوات طويلة - فقد اتسع نطاقها، واتخذت
 شكلاً قانونياً في "أمر الحكومة المحلية الثلاثة" التي صدرت في ١٩٣٧، وقد وصفت
 بنصوصها وأغراضها في المذكرة التفسيرية التي شرت مع هذه الأوامر في الجريدة
 الرسمية لحكومة السودان (٦٥٢ في ١٥ أكتوبر ١٩٣٧) وقد نص في الأوامر
 الأصلية الخاصة بالمديريات والمدن على إشراك المجالس البلدية ومجالس المدن (وكانت
 استثنائية فقط إلى ذلك الحين) في العمل مع مديري المديرية ومندوبي المراكز،
 وتم التوسع في هذا الأمر الحكومة المحلية الصادر في ١٩٣٩ (تعديل رقم ٢) وقد
 نص على إنشاء مجالس للبلدية والمدن (أنظر صفحتي ٢٢١ و ٢٩٦ من قوانين
 السودان)، أما أمر المناطق الريفية فقد نص على التوسع في مسألة إحالة السلطات
 التنفيذية إلى السلطات الوطنية المحلية.

واقصد شهدت السنوات الست التي صدرت فيها هذه الأوامر توجهاً مطرداً
 في الحكومة المحلية، وذلك في المناطق الريفية وفي المدن على السواء، وكان آخر
 تطور هام هو إنشاء مجالس المدن، وقد خولت أعمالاً تنفيذية، وفيها ممثلون للشعب
 بعضهم معينون والآخرون منتخبون.

مجالس المديريات

وحتمت المذكرة التفسيرية الصادرة في أكتوبر ١٩٣٧ قولها إن الحاجة
 لا تدعو إلى اعتماد قانون الحكومة المحلية مشتملاً بالأوامر الثلاثة الصادرة في ذلك
 العام، أما أمر مجالس المديريات الجديدة فإنه يمكن نظم الحكومة المحلية الذي
 يشهه الهرم في تدرجه.

ومن الممكن أن تحتوى مديرية بلدية ، وعدة مدن ، وعددا من المدايق الزراعية ،
واحد من هذه وست سلطة محلية خاصة بها ، ونشأ أحيانا حالات تخرج فيها
المسائل المحلية الخاصة بالتعليم والتطور الاقتصادى والصحة العامة والأمن ومواصلات
عن حدود بعض السلطات المحلية واحتصاصها ، ويصمم من القوانين الخاصة مرآ
مراعون فيه بين السلطات المحلية ، وهذا يقع عبء التنسيق واتخاذ القرارات الهامة
على عاتق مدير المديرية .

ولقد حدث فى ١٩١٠ بسبب ازدياد مظاهر تعقد لإدارة أن رأت السلطات أن
الأمريقتنى اشراك المجلس مع الحاكم العام فى سعيه بعض سلطاته التشريعية والتنفيذية
وبعد لمر الأجير الذى تمتة الحكومة محلية طهر أنه يحسن اشراك المجلس مؤلفة
من أعضاء فى السلطات المحلية والمواطنين المتتورين مع مديرى المديرية فى تنفيذ
سلطاتهم الخاصة بالحكومة المحلية .

ويحول أمر مجلس مديريات للحاكم العام أن يؤلف مجلس مديرية بأمر صادر
منه فى أية مديرية ، وأن يصف كهيئة تأييد مخصص عامة ، كما يبين سلطاته المجلس
الذى يؤلف على هذا النحو وواحدته ، والقسم الخامس من الأمر يعف مظهر الحكومة
المحلية فى مجلس مديريات ويؤكدده ، وهو يصف على أن يكون صف أعضاء أى
مجلس من هذا النوع على الأقل من أشخاص يعدون (قانون) من السلطات
الزراعية المحلية أو أعضاء فى سلطات المدن (أى مجلس المدن والمديات) التى
تأسست تنفيذاً تشريع الحكومة المحلية الحصر ، أما بقية أعضاء مجلس المديريات
فيمثلون أصحاب أهم لمصالح الاقتصادية والاجتماعية فى المديرية (أى الزراعة والصحة
والتجارة والتعليم الخ) ، ويمكن تعيين ممثلى السلطات المحلية أو انتخابهم طبقاً للطريقة
التي يثبت أسس أفضل من غيرها لضمان تمثيل الطوائف والجماعات ذات الشأن على

أحسن وجه ، ويعين الحاكم الأعضاء الناقين بعد ذلك كله بطريقة حددت في أمر خاص يبين كيف يدشى الحاكم مجلساً لمديرته ، وتنوى حكومة السودان أن تدخل في أوامر إنشاء مجلس لمديريات بصورة تسمح بأنهم لموظفين السودانيين العاملين إلى الأعضاء الناقين في المجالس ، وذلك في الأماكن التي يرى أن الضرورة تقضى بوجودهم في مجلسها .

والقسم السادس من هذا الأمر مهم لأنه يبين وظائف المجلس ومهمته ، وهما هو توجيه الصبح إلى الحاكم بشأن المسائل التي تكون لها صلة بالإشراف على الحكومة المحلية في أنحاء مديرية ومسيق أعمالها ، على أنه قد تظهر أمور لها أهمية عامة للسودان ، وقد ترعب الحكومة المركزية في الإصلاح على رأى مجلس أو أكثر من مجالس لمديريات ، وهذا هو سبب وضع الفقرة الثالثة من القسم السادس . ويص الأمر كذلك على أنه من الممكن أن يحول الحكم سلطة إحالة بعض السلطات التنفيذية التي أسندت إليه على قانون الحكومة المحلية إلى مجالس المديرية ، ويخول له القسم الثامن من الأمر أن يحيل إلى مجالس المديرية السلطات التي تخولها له قوانين أخرى .

المجالس الاستشارية

ويعد أمر المجالس الاستشارية في موصلا وحده وفيه وصف طريقة إشراك السودانيين مع الحكومة في مهم تمتد من نطاق الحكومة المحلية إلى نطاق الحكومة المركزية ، وهو أول وثيقة هوية تضعها حكومة السودان لهذا الغرض . ومع أن العادة حرت دائماً أن تستشير الحكومة قسماً شتى من الرئى العام في السودان بشأن مص المسائل الخاصة بالسياسة العامة ، لم يصدر قبل ذلك أى نظام رسمى عن الاستشارة .

وكتب السير ستوارت ميمز في رسالته بشأن إدارة السودان (وهو ملحق
بالتقرير السنوي المنشور عن عام ١٩٣٧) يقول :

« ولابد من زمن طويل قبل أن يحين الوقت لدى يتحد فيه شراك السودانيين
في الحكومة المركزية الشكل الميالى الصالح لجمهور بعيد عن السهولة أقل اختلافا
في أجناسه من السودان » ومع ذلك فإن حكومة السودان تبحث من سنوات
في امكان اشراك السودانيين في الحكومة المركزية طمناً لأمنهم مشروعة ،
وفي يناير ١٩٤٣ عين الحاكم العام لجنة خاصة تشمل خمسة أعضاء من مجلس سعادته
(أى الحاكم العام) وتشمل حاكماً أكبر مديريتين في السودان للبحث في إذا كان
مناسبا أن يؤلف مجلس استشارى مركب من اشراك السودانيين ، والقانون الذى صدر
بهذا الشأن هو نتيجة للتوصيات التى وضعتها اللجنة بعد ذلك .

ويمكن « أمر المجلس الاستشارية » الحاكم العام من أن يشيء مجلساً أو مجلس
استشارية للسودان بأمره ، ومعنى ذلك كما يفهم من المقدمة أنه يشيء إدارة أو هيئة
أكثر دواماً لاستشارتها ولإيضاح سياسته لها ، والذى يصح مضمونها أن يمثل أى
مجلس من هذا النوع مصالح البلاد تمثيلاً واسع النطاق ، ينص الأمر على أن يكون
أصناف الأعضاء على الأقل من أعضاء مجلس المديريات ، إما منتخبين أو بالانتخاب ،
ومعنى هذا أن أكثرية أعضاء أى مجلس استشارى سيكونون عادة أشخاصاً لهم
تجارب عميقة بشأن الإدارة المحلية للمديريات والمراكز ، ولديهم اطلاع وعلم بالأحوال
المحلية وحاجة الملاح العادى وصاحب لمشية والخانوت الخ ، وفصلاً عن ذلك يدمج
نظام الهيئة الاستشارية المركزية مع أنظمة الحكومة المحلية في المديريات .

ويعين الأعضاء الباقون بأمر الحاكم العام من المواطنين المتقنوين ليدلوا المصالح
الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة .

المجلس الاستشارى لشمال السودان

وتنفيذاً لنصوص هذا الأمر، وافق الحاكم العام على إنشاء مجلس استشارى يشمل المديرية الست فى شمال السودان، وهناك مسكن اقصر المجلس على هذه المديرية الست (وعدد سكانها يزيد على أربعة ملايين ونصف مليون) : (ولها) أن الأحوال العامة من اجتماعية وثقافية واقتصادية واغوية - فى شمال السودان تختلف اختلافاً شديداً عنها فى جنوب السودان، وهذا بناء على وصف السير ستوارت سايمر (الحاكم السابق) فى الفقرة السابعة من الرسالة السابقة الذكر. (وثانيهما) أن الاختلاف المصرى الأسمى بين قبائل الجنوب والمحطات السبى يعوقان مسألة اختيار الممثلين الوطنيين المسمين، وفى كلمة مختصرة لا يمكن أن يمثل جنوب السودان فى الوقت الحاضر تمثيلاً ملائماً فى الشمال، ولا يمكن أن يمثل الشمال الجنوب كذلك، على أن الأمر نص على إمكان إنشاء مجلس استشارى مستقل المديرية الجنوبية، أو مجلس استشارى للسودان بأسره فى أى وقت يظهر فيه أن إنشاء أحد هذين المجلسين أمر ممكن مرغوب فيه.

ولما كانت حكومة السودان تدرك الحاجة إلى هيئة استشارية مركزية فإنها لم تنتظر إلى أن يبت المجلس مديرية فى كل مديرية شمالية، ثم توأف المجلس الاستشارى المركزى بعد ذلك، لذلك أدخلت بعداً خاصاً فى القسم السادس من الأمر (١) لتعيين أعضاء فى المجلس الاستشارى من المديرية التى لا تحتل بمجلس مديرية.

وتنص الفقرة الرابعة (القسم الخامس) على إمكان اختيار المواطنين السودانيين العاملين أعضاء فى المجلس إلى أن يحين الوقت الذى يظهر فيه عدد كاف مناسب لعصوية المجلس من السودانيين غير الموظفين، والعرض من هذا النص غير العدى هو أن لا يكون عدد المرشحين المتعلمين الذين يمكن تعيينهم فى المجلس محدوداً، لأن

الأكثرية العظمى من المتعلمين السودانيين في خدمة الحكومة الآن ، وتنص الفقرة الخامسة على تعيين الأعيان السودانيين الدائرين أعضاء خريين في المجلس ، وتمكن هذه الفقرة الحكومة من أن تشارك في أعمال المجلس الشخصيات الكمية الدينية أو الدررة التي قد لا ترغب أو لا تستطيع - لأسباب صحية أو حصة - في أن تعين كأعضاء عامدين في المجلس ، ونتيجة الية إلى تطبيق هذا النص على عدد قليل جداً .

وتنص الفقرة السادسة على تعيين أعضاء غير عاديين في خدمات خاصة للمجلس ، وذلك لكي يوصوا بديانات أو إيصاحات عن موضوعات فردية خاصة بالسياسة ، ويشمل هؤلاء رؤساء المصالح وحكام المديرية والخبراء الفيين من داخل السودان أو خارجه .

وتبين الفقرات ١٤ و ٢٠ و ٢١ الإجراءات التي تقدم بها المصالح والتي تفسر بها السياسة ، ولم ينع في المرسوم على تحديد الموضوعات التي تعرض للمحس ، مع هذا قوله ب الرئيس (أي الحاكم العام) هو الذي يقرر جدول الأعمال الأولى في كل دورة ، وأن الموضوعات الأخرى التي يطلب العدد المرسوم من الأعضاء إدماجها في جدول الأعمال يجب أن تعرض عليه لإقرارها .

أمر الحكومة المحلية (مجالس المديرية) ١٩٤٣

أمر رقم ٦ - ١٩٤٣

أمر ينع على إنشاء مجالس مديريات وإشراك هذه المجالس في أعمال المظام الخاصة بالمديريات وفي حكومة المديريات ذات الشأن .
وقد رسمه الحاكم العام للسودان قانوناً على الوجه الآتي :

١ - يمكن أن يسمى هذا الأمر أمر ١٩٤٣ للحكومة المحلية (محاسن إداريات) وينفذ من تاريخه .

٢ - ينص هذا الأمر على ما يلي إلا إذا كان فيه شيء يتعذر تنفيذه في الموضوع أو في النص :

تشمل كلمة « حاكم » القائم بأعمال الحاكم أو أي موظف رسمي يمثل بصفة مؤقتة .

معنى « سلطة الحكومة المحلية » أي شخص أو هيئة أسند الحاكم اليها على أمر الحاكم العام للمدين في القسم (١٤) من أمر الحكومة المحلية (مديريات) ١٩٣٧ أو في القسم (١٣) من أمر الحكومة المحلية (مدن) ١٩٣٥ - أية سلطة من السلطات المخولة له أو المخولة لأية سلطة تخضع له تمثل هذا الأمر أو ناية لائحة ناعمة له ، ومعنى « سلطة الحكومة المحلية » كذلك ، أي شخص أو هيئة عينت ، من الحاكم العام للمدين في القسم ٥ من أمر الحكومة المحلية (مناطق ريفية) ١٩٣٧ ، ومعنى « تشريع الحكومة المحلية » من الحكومة المحلية (مديريات) ١٩٣٧ وأمر الحكومة المحلية (مدن) ١٩٣٧ ، وأمر الحكومة المحلية (مناطق ريفية) ١٩٣٧ ، وجميع اللوائح والأوامر الثابتة لهذه الأوامر ، ويشمل هذا التشريع أي أمر أو جزء من أمر أو أية لائحة أو أمر تابع لها يعلن - تنفيذاً لنصوص الأمر الحالي - أنه جزء من تشريع الحكومة المحلية للفرض المقصود من صدور هذا الأمر .

٣ : (١) يكون من حق الحاكم العام قانوناً ، وبناء على الأمر المنشور في الجريدة الرسمية لحكومة السودان ، أن ينشئ محاسناً في أية مديرية على أن تسند إلى هذا المجلس (فيما يتعلق بمثل هذه المديرية) أية سلطة أو واجبات تحال إليه من حين إلى آخر تنفيذاً لهذا الأمر ، وأن يصدر اللوائح التي

لا تتناقض مع نصوص هذا الأمر ، وهي لوائح تنظم طريقة تنفيذ السلطات والواجبات التي تحمل إلى هذا المجلس من حين لآخر ، وأن يصع الإجراءات التي يسير عليها المجلس في مداولاته ، وأن يصع النصوص العرضية والتكميلية التي تبدو ضرورية له أو ملائمة في نظره لتنفيذ أعراض هذا الأمر على أحسن وجه .

(ب) يكون من حق الحاكم العام أن يعدل هذا الأمر من حين لآخر ، أمر ينشر في جريدة حكومة السودان الرسمية .

٤ : (١) يكون حاكم المديرية رئيس المجلس ، أما الوكيل فهو الشخص الذي يعين تنفيذاً لأمر تشكيل المجلس ويتولى الرئيس رئاسة جميع الاجتماعات إذا كان موجوداً .

(ب) في حالة غياب الرئيس يتولى الوكيل الرئاسة ، وإذا غاب تولاها منى عضو من أعضاء المجلس يعينه الحاكم من حين إلى حين لهذا الغرض ، وإذا غاب مثل هذا العضو ، أو لم يوجد ، فإن العضو الذي ينتخه المجلس هو الذي يرأس اجتماعاته .

٥ : (١) يعين ما لا يقل عن نصف أعضاء أى مجلس يؤسس تمهيداً لهذا الأمر (بطريق التعيين أو الانتخاب) من الأشخاص الذين يوصفون بأنهم « سلطات الحكومة المحلية » أو من أعضاء « السلطات الحكومية المحلية » في المديرية ، ولا يدخل في هذا الرئيس ووكيله .

(ب) يمثل الأعضاء القانون في مثل هذا المجلس (وهم يعيرون بالطريقة التي ينص عليها في أمر إنشاء المجلس) أهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية في المديرية .

(ج) لا يجوز أن يرشح شخص لمصب أى عضو من أعضاء المجلس المنصوص عليهم فى الفقرة (١) من هذه المادة إلا إذا كان قد أتم السنة الخامسة والعشرين من عمره ، ولا يجوز أن يرشح شخص لمصب أى عضو من أعضاء المجلس المنصوص عليهم فى الفقرة (ب) من هذه المادة إلا إذا كان قد أتم السنة الثلاثين من عمره .

٦ - تكون سلطات وواحدت أى مجلس يؤسس تنفيداً لهذا الأمر كما يلى ، وذلك إلى الحد وما طرغته التى سبقت فى الأوامر الملحقه بالأمر المذكور :
(١) مد الحكة ، مصحح فى ما يتعلق بتنفيذ سلطاته وواجباته بوصفه السلطة المشرفة المنسقة ، ووصفه متمتعاً بالسلطات الأخرى المذكورة فى قانون الحكومة المحلية .

(ب) بعد المجلس أية سلطة أو واجب يسندها دون حكومة المحلية إلى الحاكم ، ثم تحول إلى المجلس تنفيذاً للعادة السائدة من هذا الأمر .
(ج) توجيه النصيح إلى الحاكم بشأن أية مسألة أخرى .

٧ - يستطيع الحاكم العام بأمر ينشر فى جريدة السودان الرسمية أن يخول للحاكم أن يحيل إلى أى مجلس يؤف فى مديريته (تنفيذاً للمصوص هذا الأمر) جميع السلطات التى تخول له من حين لآخر تنفيذاً لقرارات الحكومة المحلية أو يحيل إليه أى جزء من هذه السلطات .

٨ : (١) يستطيع الحاكم العام بأمر ينشر فى جريدة حكومة السودان الرسمية أن يعس أن أى أمر أو جزء من أى أمر قد أصبح قسماً من قانون الحكومة المحلية للأغراض المذكورة فى الأمر الحالى .

« سلطة الحكومة المحلية » هي أي شخص أو هيئة من الأشخاص بخول
 له الحاكم (بأمر من الحاكم العام وفقاً للقسم الرابع (١) من أمر
 الحكومة المحلية (الدييات) ١٩٣٩، أو تعييداً للقسم الثالث (١) من أمر
 الحكومة المحلية (١٩٣٧ مدن) أية سلطة تكون قد أسندت إليه
 أو أسندت إلى أية سلطة تتجمع له بهذا الأمر أو أية لائحة أو نظام
 يوضع على أساسه، ويدخل في معنى هذه السلطة كذلك أي شخص
 أو هيئة من الأشخاص تعين بأمر من الحاكم العام طبقاً للقسم الخامس
 من أمر الحكومة المحلية (مناطق ريفية ١٩٤٣)

٣: (١) « على الأمر المنشور في جريدة حكومة السودان الرسمية يكون من
 حق الحاكم العام قانوناً أن ينشئ بحسب ما أكثر في الهيئة لاستشارية
 التسعة للحاكم العام، وذلك لحكم السودان بأمره حكماً طيباً أو حكم
 أي حرة معين منه، ومن حقه أن يدخل في مثل هذا الأمر لوائح
 لا تتناقض مع مذهب الأمر وتعين الطريقة التي يطلب بها النصح من
 المجلس والطريقة التي يدلي المجلس بواسطتها بهذا النصح، وتضع
 اللائحة كذلك الاحكامات التي ينعمها المجلس في مداولاته والمصوص
 التكميلية والعرضية التي تبدو ضرورية أو مناسبة لتنفيذ أغراض هذا
 الأمر على أفضل وجه.

(ب) يكون من حق الحاكم العام قانوناً أن يصدر من حين لآخر أمراً بتعديل
 مثل الأمر السابق الذكر على أن يبشر في جريدة حكومة
 السودان الرسمية.

٤: (١) يكون الحاكم العام رئيساً لكل مجلس استشاري ينشأ تعييداً لهذا الأمر
 وإذا حضر اجتماعاته فإنه يرأسها جميعاً.

(ب) إذا لم يحضر الحاكم العام رأس الاجتماعات وكيله ، وإذا لم يحضر وكيله يرأس الاجتماعات أى شخص يعينه الرئيس ويكون له أية سلطة كانت تخول للرئيس .

٥ - يكون السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القانونى - كل حسب وظيفته - وكلاء لكل مجلس استشارى يشأ تعييداً لهذا الأمر ، ولكن إن يكون للوكيل الحق فى أن يقترح على أى مسألة تقدم إلى أعضاء المجلس للاقتراع عليها .

٦ : (١) تكون عصوة ما لا يقل عن صف أعضاء أى مجلس استشارى تؤسس تعييداً لهذا الأمر بالتعيين ، ولا يدخل فى هذا الرئيس ووكلائه والأعضاء المحررون ، على أن يكون التعيين بالتسوى بين كل مديرية وأخرى ، ويحدث ذلك بالترشيح أو بالاختيار من أعضاء مجالس المديريات التى تؤسس تعييداً لأمر الحكومة المحلية (مجالس مديريات) لعام ١٩٤٣ ، ويسرى هذا على ذلك الجزء من السودان الذى تأسس المجلس الاستشارى له ، ويسرى على أية مديرية لم ينشأ فيها مثل هذا المجلس من الأشخاص الذين يسمون « سلطات الحكومة المحلية » أو أعضاء الهيئة التى تسمى « سلطات الحكومة المحلية » أو الأشخاص الذين يوصى الحاكم بصفة خاصة « ترشيحهم لتعيين أعضاء فى مجلس المديرية عند انشائه .

(ب) يمثل الأعضاء القانون فى أى مجلس استشارى من هذا النوع أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية فى السودان إلى المدى الذى يرى الحاكم العام أنه أصبح مرغوباً فيه أو ملائماً .

(ج) لا يرشح لعصوبة مثل هذا المجلس أى شخص لم يتم السنة الثلاثين من عمره ما

وضع هذا الأمر الحاكم العام لسودان في ٢٦ أغسطس ١٩٤٣

امضاء :

هـ . ج . هـ . هـ
حاكم عام

امضاء :

ك . د . د . د . هـ
سكرتير الحاكم لدى المجلس

أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٣

أصدر الحاكم العام الأمر التالى تنفيذاً للسلطات المخولة له بالأقسام ٢ و ٣ و ٤ من أمر المجلس الاستشارية ١٩٤٣ :

القسم الأول - تمهيد

١ - يمكن أن يسمى هذا الأمر « أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان ١٩٤٣ » وهو يدخل فى طور التنفيذ من يوم نشره فى جريدة حكومة السودان .

٢ - يكون معنى الكلمات والجلل المستخدمة فى هذا الأمر هو المعنى نفسه الوارد فى أمر المجلس الاستشارية ١٩٤٣

القسم الثانى - تشكيل المجلس

٣ : (١) يشأ هذا الأمر مجلس استشارى (سيشار إليه فيما بعد بأنه « المجلس ») لذلك الحرة من السودان الذى يشمل مديريات النيل الأزرق ودارفور وكسلا والخرطوم وكردفان ومديرية الشمال .
(ب) يكون اسم المجلس هو « المجلس الاستشارى لشمال السودان » .

٤ : (١) يتألف المجلس من الرئيس والوكيل و ٢٨ عضواً عادياً .

(ب) يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء عاديين من كل مديرية ذكرت في الفقرة ٣ (١) من هذا الأمر ، وإذا حدث في تاريخ التعيين أن كان مجلس مديرية قد تأسس في أية مديرية من هذه المديريات فعيداً امصوص أمر الحكومة المحلية « مجلس مديرية » ١٩٤٣ فإن لأعضاء العاديين الثلاثة الذين يحترهم الحاكم العام من هذه المديرية يعيرون من أعضاء مجلس المديرية ، إما ساء على ما يترأى لحاكم امم نتيجة توصيات مشورة من حاكم المديرية ، و ينتخبهم أعضاء مجلس المديرية تنفيذاً للقواعد الميئة فيما بعد .

وإذا لم يكن في أى مديرية « مجلس مديرية » عند تاريخ تعيين الأعضاء العاديين المجلس الاستشرى اشمار السودان فإن الأعضاء الثلاثة الذين يمثلون المديرية يعيرون ساء على توصية الحاكم من الأشخاص الذين يوصفون أنهم « سلطات الحكومة المحلية » أو من الذين يوصفون أنهم « أعضاء في سلطات الحكومة المحلية » ، في المديرية المذكورة ، أو من الأشخاص الذين يوصى الحاكم بصفة خاصة ترشيحهم لعضوية مجلس المديرية عند انشائه .

(ج) يعين الحاكم العام عسور عاديين من أعضاء عرفة السودان التجارية ويكون واحد من العضوين على الأقل من أصل سوداني .

(د) يعين الحاكم العام الأعضاء الثمانية العاديين الباقين بطريقة يكون القعد منها هو أن تمثل في المجلس أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية ، ومنها الزراعة والتعليم والصحة وقد لم يرى أنه أمر مرغوب فيه .

(٥) لكي يمثل المجلس جميع مظاهر الرأي العام السوداني بقدر المستطاع — وإلى أن يحين الوقت الذي يظهر فيه أن هناك عدداً مناسباً كافياً من السودانيين « الصالحين للعضوية » خارج صفوف الموظفين العمامين في حكومة السودان — يمكن تعيين عضو أو أكثر من الأعضاء العاديين الذين تنطبق عليهم الفقرة (د) من الموظفين الرسميين السودانيين العمامين. ٥: (١) يستطيع الحاكم العام أن يعين الأعيان السودانيين الدائمين أعضاء تحريريين في المجلس ، ويستطيع هؤلاء بناء على دعوة الحاكم العام أن يشهدوا أي جزء من إجراءات أي دورة من دورات المجلس .

(ب) ترسل إلى كل عضو تحريري نسخ من جداول الأعمال ومحاضر جلسات المجلس ، كما يرسل إليهم أي تقرير يصدره الحاكم العام تنفيذاً لنصوص الفقرة ٣٠ من هذا الأمر إذا وافق الرئيس على ذلك .

٦ - حين يرفع الحاكم العام في أن يدلى أي شخص بآرائه إلى المجلس عن أي ناحية من سياسة الحكومة إزاء أي مادة أدرجت في جدول الأعمال بأي جلسة من جلسات المجلس أو يفسر هذه السياسة — أنه يستطيع أن يعين مثل هذا الشخص عضواً غير عادي في المجلس لمثل هذه المناسبة .

(ب) يستطيع أي عضو غير عادي في المجلس أن يشترك في مداوالات المجلس بالطريقة نفسها التي يشترك بها أي عضو عادي فيها ، ولكنه لا يقترح على أي مسألة قد تعرض على أعضاء المجلس للاقتراع عليها .

٧: (١) يحدد أعضاء المجلس بصفة عامة — ما عدا الرئيس والوكيل — مرة كل ثلاث سنوات بشرط أن تعتبر المدة الأولى (وهي من ثلاث سنوات) وكأنها قد ابتدأت في اليوم الأول من شهر يناير التالي لنشر

هذا الأمر، وذلك بغض النظر عن التاريخ المسمى لتعيين الأعضاء العاديين الذين يتألف منهم أول مجلس .

(ب) ويسحب من المجلس كل عضو من الأعضاء العاديين عند انتهاء كل مدة (وهي من ثلاث سنوات) ومع ذلك يمكن ترشيحه ليعاد انتخابه مرة أخرى .

٨ - يستطيع أى شخص معين عضواً فى المجلس أن يستقيل من منصبه بإخطار كتابى يرسل إلى الحاكم العام .

٩ - يستطيع الحاكم العام كتابة أن يلقى تعيين أى عضو من أعضاء المجلس ١٠ : (١) يستطيع الحاكم العام أن يقف أى عضو من أعضاء المجلس عن أداء وظائفه كمصروف فيه .

(ب) يستطيع الحاكم العام أن يعيد إلى المجلس أى عضو سبق وقفه .

١١ - فى حالة حلول منصب أى عضو بلوافة أو الاستقالة أو إلغاء التعيين يستطيع الحاكم العام أن يعين شخصاً حراً لممل هذا المنصب .

١٢ : (١) يعين الحاكم العام سكرتيراً للمجلس .

(ب) يحفظ السكرتير جميع السجلات والوثائق الخاصة بالمجلس .

القسم الثالث - اللوائح

١٣ - تعقد دورات المجلس مرتين على الأقل فى كل عام ، ويكون موعد عقدها ومكانه طبقاً للتعليمات التى يصدرها الرئيس .

١٤ : (١) يصدر السكرتير إعلاناً بدعوة الأعضاء إلى الدورات التى تعقد على أن يكون مرفقاً بنسخة من جدول الأعمال ، وترسل الدعوة إلى المسكن المعتاد لكل عضو أو تترك فيه قبل تاريخ افتتاح الدورات ثلاثين يوماً

على التليل ، ولكن عدم إرسال أى إعلان أو جدول أعمال من هذا النوع لا يؤثر من الماحية القانونية في صحة الدورات أو الإجراءات التي تتخذ فيها .

(ب) الرئيس هو الذى يضع جدول الأعمال التي تعرض في أى دورة من دورات المجلس ، ويقسم الجدول قسمين : فالقسم الأول يذكر المسائل التي يرعب الرئيس في استشارة المجلس بشأنها والطريقة التي تقدم بها كل مشورة من هذا النوع ، والقسم الثانى يشمل موضوعات السياسة الحكومية التي يراد شرحها للمجلس .

(ج) ويستطيع أى خمسة أعضاء - بإخطار كتابى يسلم إلى سكرتير المجلس قبل اربح افتتاح الدورة شهرين كاملين على الأقل - أن يطلبوا إدماج أى موضوع معين في القسم الثانى من جدول الأعمال . ويترك إدماج مثل هذا الموضوع في الجدول للرئيس يتصرف فيه كما يشاء ، ويستطيع أن يقتصر في أى إدماج من هذا النوع على أى حرة أو مطهر معين من الموضوع .

(د) يستطيع الرئيس مطلق حرة بعد موافقة أكترية الأعضاء الذين يشهدون أى دورة أن يدخل أى موضوع حسديد في أى حرة من جدول الأعمال .

(هـ) لا يعرض للبحث في أى دورة من دورات المجلس مسألة لم تدرج في جدول الأعمال بالطرق المبينة سابقاً .

١٥ : (١) بعد الفراغ من لمسائل مدرجة في جدول الأعمال يعلن الرئيس انتهاء الدورة

(ب) يستطيع الرئيس مطلق حريته وفي أي مرحلة أن يعلن انتهاء أي دورة من دورات المجلس ، وفي مثل هذه الحالة لا يحل أي موضوع في الجدول إلى الدورات التالية للمجلس .

(ج) يستطيع الرئيس مطلق حريته وفي أي مرحلة أن يعجل أي دورة ، وفي هذه الحالة تدمج الموضوعات الدقية في جدول الأعمال في مكانها المناسب من جدول الدورات التالية

(د) بعد انتهاء أو تعطيل أي دورة لا يجتمع المجلس مرة أخرى لأى عرض إلا إذا دعى إلى الاجتماع في الوقت المناسب تبدأ لمصوص الفقرة الخاصة بالإجراءات .

١٦ - يستطيع الرئيس بقرار منه أن يؤجل أي دورة .

١٧ : (١) يعمل الرئيس على وضع محاصر لإجراءات كل دورة ثم تدمج في كتاب يحفظ لهذا الغرض .

(ب) لا تدجل المحاصر إلا لمخصص لأي خطوة مقترحة ، وفيه يتعلق بالموضوعات التي تدخل في الجزء الأول من جدول الأعمال تذكر في المحاصر مسألة عرض أي موضوع على المجلس ، ووع أي مشروع قرار أو تعديل يعرض عليه سواء وافق المجلس عليه أو رفضه مع اسمه مقترحين ومؤيدين والقرار الذي اتخذ شأنه ، وتذكر كذلك المناقشات التي دارت في المجلس وموضوعها وتعيين أي لجنة خاصة أو قائمة لهذا الشأن والغرض منها ، ويذكر أي تقرير يقدمه المجلس أو لجنة منه وموضوع التقرير ، وفي ما يتعلق بالموضوعات التي تدخل في الجزء الثاني من جدول الأعمال يذكر كل شرح من جانب الحكومة لسياستها والموضوع الذي شرحته .

(ج) تجميع كل التقرير التي يقدمها لمجلس وتوضع لها أرقام وتحمط مرتبة ترتيباً زمنياً في ملف أو ملفات خاصة .

(د) يصع السكرتير ملخصاً لأي تقرير لسياسة الحكومة بشأن أي موضوع وتجميع هذه التلخيصات وتوضع لها أرقام وتحمط مرتبة ترتيباً زمنياً في ملف أو ملفات خاصة ، ويعمل السكرتير ذلك بناء على تعليمات الرئيس أو طلب أكثرية الأعضاء الذين يسمعون هذا التفسير .

(هـ) تسجل المحضر بالامتنين الإخبارية والمربية ويحمطها سكرتير لمجلس ويقرأها ويأخذ موافقة المجلس عليها ويوقعها الشخص الذي يرأس الجلسات التالية للجلسات التي سجلت حوادثها .

١٨ - يستطيع أي فرد من أفراد الجمهور أن يطالع على محضر إجراءات المجلس في جميع الأوقات المعقولة ، ويستطيع أي فرد أن يحصل على نسخة منها أو ملخص لها بعد دفع الرسوم المعقولة التي تحدد لذلك .

١٩ - المسائل التي تمرص في أي دورة نسط وفقاً للنظام الذي تبنت عليه في جدول الأعمال إلا إذا أراد الرئيس غير ذلك .

٢٠ : (١) يقدم المجلس إلى الرئيس نسخة بشأن أي موضوع وفقاً للتعليمات الواردة في جدول الأعمال بإحدى الطرق التالية :

(١) بقرار من المجلس بعد المناقشة في الموضوع

(٢) بالمناقشة في الموضوع فقط

(٣) بتقرير من لجنة خاصة يعيها المجلس لهذا الغرض نفسه

شرط أن يكون من حق المجلس أن يصدر قراراً يطلب فيه

أن يمرض مثل هذا التقرير أولاً عليه لمناقشته ثم إقراره

(٤) بتقرير يوضع بعد إحالة الموضوع إلى لجنة مؤلفة من المجلس كله .

(٥) بتقرير من لجنة قائمة في المجلس بشرط أن يكون من حق المجلس أن يصدر قراراً يطلب فيه أن يعرض مثل هذا التقرير أولاً عليه لمناقشته ثم إقراره .

(ب) يستطيع الرئيس — أو الشخص الذي يتولى الرئاسة في أى دورة إذا غاب الرئيس — أن يطلب قبل تقديم النصح إليه بأى طريقة من هذه الطرق تقديمه إليه بأى طريقة أخرى .

(ج) يعرض الرئيس على المجلس كل تقرير تقدمه أى لجنة من المجلس إليه مباشرة لإبلاغ الأعضاء بحواه في الجلسة التالية لتسليم هذا التقرير إليه

٢١: (١) يشرح الوكيل أو أى عضو أو أعضاء غير عادين يعيّن لهذا الغرض كل موضوع يكون خاصاً بسياسة الحكومة من الموضوعات المذكورة في القسم الثاني من جدول الأعمال .

(ب) بعد الانتهاء من مثل هذا الشرح يستطيع الرئيس بمطابق حريته أن يسمح بتوجيه الأسئلة لغرض واحد هو إيصال أى نقطة تثار أو تثار في أثناء الشرح .

٢٢ — يستطيع الرئيس — أو الشخص الذي يرأس أى دورة للمجلس في غيابه — أن يفعل باب المناقشة بشأن أى موضوع معروض على المجلس في أى وقت .

٢٣: (١) يعين المجلس عند ما يقتضى ذلك جدول الأعمال أو السلطات التي خوات له في الفقرة (ب) من المادة ٢٠ — لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر لترفع تقريرها إلى الرئيس ، أو لترفع تقريرها — بعد قرار يتخذه المجلس تمهيداً لخصوص الفقرة (١-٣) من المادة ٢٠ —

إلى المجلس في موضوع من الموضوعات التي يشملها الجزء الأول من جدول الأعمال .

(ب) يستطيع المجلس أن يعين واحداً من الأعضاء رئيساً للجنة خاصة ، فإذا لم يفعل المجلس ذلك انتخب أعضاء اللجنة رئيسهم .

(ج) يكون رئيس اللجنة الخاصة مسئولاً بصفة عامة عن إعداد التقرير وكتبه وهو مسئول كذلك (إلا إذا صدرت إليه تعاميات من الرئيس أو المجلس بغير ذلك) عن إتمام التقرير وتسليمه إلى الرئيس أو المجلس وفق ما يقضى به الحالة في خلال أربعة أشهر من تاريخ تعيين اللجنة .

(د) تجتمع اللجنة الخاصة في أيام كني والمواغيد التي يحددها رئيسها .

(هـ) ينهى تعيين اللجنة الخاصة عندما ترفع تقريرها إلى رئيس المجلس أو إلى المجلس نفسه وفق ما تقضى به الحالة .

(و) يستطيع المجلس بقرار منه أن يلقى تعيين أى لجنة خاصة وأن يعين لجنة خاصة أخرى بدلا منها .

٢٤ : (١) يستطيع المجلس بقرار منه أن يعين لجنة أو لجاناً قائمة في المجلس تكون مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو أكثر لرفع تقريراً إلى الرئيس - أو إلى المجلس وفق ما يقضى به الحالة - بشأن أى موضوع من الموضوعات المعروضة على المجلس تنفيذاً لمصوص الفقرة (١ - ٥) من المادة ٢٠ و يستطيع أن يعين أعضاء إضافيين في هذه اللجنة أو اللجان من حين لآخر .

(ب) يستطيع المجلس أن يعين أحد الأعضاء رئيساً لأى لجنة قائمة ، فإذا لم يفعل (المجلس) ذلك انتخب أعضاء اللجنة رئيسهم .

(ج) يكون رئيس اللجنة القائمة مسئولاً بصورة عامة عن إعداد التقرير الخاص بأي موضوع يعرض على اللجنة وكتابته ، وهو مسئول كذلك (إلا إذا صدرت إليه تعليمات من الرئيس أو من المجلس بغير ذلك) عن يتم التقرير ورفعه إلى الرئيس — أو المجلس وفق ما تقتضيه الحالة في خلال أربعة أشهر من تاريخ عرض مثل هذه المسألة على اللجنة .

(د) تجتمع اللجنة القائمة التابعة للمجلس في الأماكن والمواعيد التي يحددها رئيس اللجنة .

(هـ) يستطيع المجلس بقرار منه أن يعيّن أي لجنة قائمة أو تعيين رئيسها أو جميع أعضائها أو بعضهم . ويستطيع أن يعيّن رئيساً جديداً أو أعضاء جدداً وفق ما تقتضيه الحالة .

(و) ينتهي تعيين أي لجنة قائمة عند انتهاء مدة الثلاث سنوات المقررة للمجلس الذي عين اللجنة .

(ز) يستطيع المجلس بقرار منه أن يخول للرئيس في الفترة الواقعة بين دورتين أن يرفع أي مسألة لها صلة بأي موضوع معين إلى اللجنة القائمة لكي تضع تقريراً عنها .

٢٥ - يستطيع رئيس أي لجنة في المجلس (بموافقة رئيس المجلس أو وكيله) أن يدعو أي شخص سواء كان عضواً في المجلس أو لم يكن عضواً فيه إلى حضور أي اجتماع للجنة بصفة استشارية ، ولكن مثل هذا الشخص لا يحسب عضواً من تلك اللجنة ولا يقترح على أي مسألة تعرض على اللجنة للاقتراع عليه .

٢٦ - يستطيع المجلس من حين لآخر أن يصدر أوامر بشأن إدارة أعمال المجلس أو أي لجنة منه بشرط أن لا تكون هذه الأوامر متناقضة أو متعارفة معصوص أمر المجلس الاستشارية ١٩٤٣ أو الأمر الحالي

القسم الرابع - الانتخابات

٢٧ - عند ما يحدث أى انتخاب قبل تعيين أى عضو من أعضاء المجلس من

بين أعضاء أى مجلس مديرية يحدث الانتخاب وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) يعقد رئيس مجلس المديرية المذكور اجتماعاً خاصاً من أعضاء هذا المجلس .

(ب) يقترح عضو من أعضاء المجلس اسم أى شخص يرشح للانتخابات

ويؤيده عضو ثان ، بشرط أن لا يرشح أى موظف عامل فى حكومة

السودان إلا إذا كان قد حصل على إذن كتابى بذلك من حاكم

المديرية أو رئيس مصلحته .

(ج) يقدم الرئيس إلى كل عضو من الأعضاء عند اجتماع المجلس ورقة

اقتراح تحتوى أسماء جميع المرشحين الذين اقترحت أسماؤهم وتأييدت

بالطريقة القومية المخصصة ، ويسجل كل عضو فى هذه الورقة صوتاً

أو عدة أصوات وفقاً لعدد الأعضاء الذين يراد انتخابهم ثم يعيد

الورقة إلى الرئيس .

(د) يفتح الرئيس أوراق الاقتراح فى الاجتماع ويسجل النتائج .

(هـ) يعلن الرئيس أن العضو - أو الأعضاء - إذا كان يراد انتخاب أكثر من

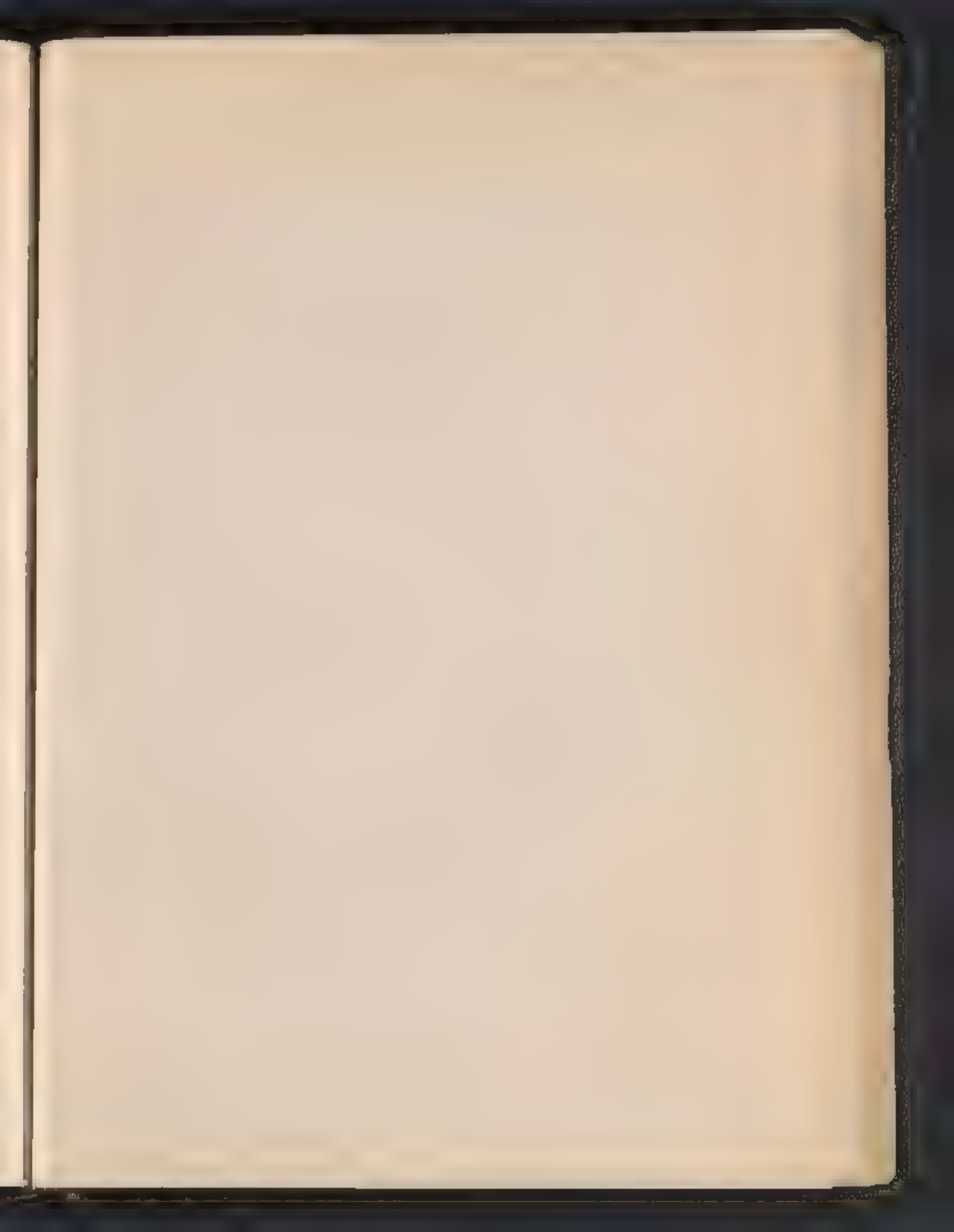
عضو - الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات قد انتخبوا ، وفى

حالة تساوى الأصوات بطريقة تؤثر فى نتيجة الانتخاب يحدث انتخاب

آخر مباشرة بقدر ما تقضى به الضرورة وبالطريقة نفسها التى حدث

بها الانتخاب السابق .

الثورة المهدية وذيولها



رأيت لزما على ، وقد انتهيت من إعطاء القارىء المصرى فكرة واضحة عن الحالة السياسية المحصورة في السودان ، وما رأته الحكومة القائمة هناك بشأن تطور البلاد السياسى ، أن أشير - مجرد إشارة - إلى الثورة المهدية التى قامت في السودان وأدت إلى إعادة فتحه ثم عقدا معايتى سنة ١٨٩٩ ، وإلى قيام الحكم الثنائى (!) في السودان . ولا تزال أسباب هذه الثورة وأسبابها والدوافع إليها موضع بحث مؤرخين والكتاب وليس من المصلحة أن أنقل للقارىء ما يردده هؤلاء جميعاً في أبحاثهم - لا لأنها غير جديرة بالقل - وإنما لأن الوثائق الحقيقية التى تكشف الستار عن أسباب هذه الثورة ، والدوافع إليها - لا تزال بعيدة عن متناول الجمهور ، وليس من المصلحة - وخاصة من الجانب المصرى - أن يثار هذا الموضوع إثارة لا تقوم على أساس ، أو أن يتناولها الكتاب على أنه بحث « لتسليية » أو إثارة جمهور القراء ببيانات مثيرة تنفع الكتاب مادياً ، ولكنها تصيب القضية العامة إصابات جارحة ..

لهذه الأسباب جميعها ، رأيت أن أشير إشارة موجزة إلى أنه في فترة قصيرة من تاريخ السودان قامت الثورة المهدية لأغراض - لم تدرس دراسة جدية حتى الآن - والدوافع - لم تعرف تمام المعرفة - انتهت إلى اتفاقيتى ١٨٩٩ وإلى أن قدم في السودان نوع من الحكم هو الذى كان مثار البحث في كل مباحثات ومفاوضات رسمية حتى الآن . وهذه الثورة المهدية هى التى أشارت إليها مقدمة اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذى نشره فيما بعد .

وقد رأيت أن أضع الاتفاقية بنفسها أمام أنظار القراء حتى يستطيعوا تتبع تطورات المسألة السودانية في كل المفاوضات لمصرية بريطانية ، وهى التطورات

التي حرصت على إيرادها — دون سواها من التطورات التي تلت عقد هاتين
الاتفاقيتين — رغبة مني في أن يلم المصري والسوداني بوجهة النظر المصرية ، وكذلك
وجهة النظر البريطانية في مسألة هي اليوم في مقدمة المسائل الوطنية الكبرى :

اتفاقيتا يناير ويوليو عام ١٨٩٩

في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وقع بطرس غالي باشا عن حكومة الجندب العالي حديو
مصر ، واللورد كرومر عن حكومة جلالة ملكة الانجليز الوفاق الآتي نصه بشأن
إدارة السودان في المستقبل ، وهو الوفاق أو الاتفاق المعروف باسم « اتفاقية ١٨٩٩ »
وهذا هو نص الاتفاق :

« حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة المحمية
الحديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بدلتها بالانحداد حكومتنا
جلالة ملكة الانجليز والجندب العالي الحديوي :

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم
المفتوحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجندب العظيم من
تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل
جهة من الاحتياجات المتنوعة :

« وحيث إنه من المفترض التصريح بمطاب حكومة جلالة الملكة المترتبة على
ما لها من حق المفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآف
ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل :

« وحيث إنه تراعى من جهة وحده أصوية الخاق وادي حلفا وسواكن إدارياً
بالأقاليم المفتوحة المجاورة لها .

« فذلك قد صدر الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا مما لها من التعويض
اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

المادة الأولى

« تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى حد في
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي :

أولاً الأراضي التي لم تخضع قط الحدود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو !
ثانياً الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان
الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم استعنتها الآن حكومة حلاله الملكة والحكومة
المصرية بالاتحاد أو !
ثالثاً = الأراضي التي قد نفتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن
فصاعداً.

لمادة الثانية

« يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع أنحاء السودان
ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

المادة الثالثة

« نفوس الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب
« حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة
الملكة ولا يحصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاه الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة

« القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من
شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها
(٧)

وكيفية تولتها وتصرف فيها بحوز سبها أو تحريرها أو مسحها من وقت إلى آخر
تنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى معمولها
على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو
ضمناً تخوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

« وعلى الحاكم العام أن يبين على الأمور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا
القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس
نظار الجناب العالي الخديوى .

مادة خامسة

« لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر العالية
والقرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بحوائج
منها منشور من الحاكم العام بالكيفية الساف بيا .

المادة السادسة

« منشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح
للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية التجارة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك
كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية إقليمية دولة أو دول .

المادة السابعة

« لا تدفع رسوم الواردات على المصانع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها
إلى السودان ، ولكنهم يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على المصانع القادمة
من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك المصانع آتية إلى
السودان عن طريق موانئ أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر لا يجوز
أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حيثئذ على مثله من

المضامع الواردة إلى الملاد أصرية من الخارج . ويحور أن تقرر عوائد على المصانع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

« في عدا سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة

« يعتبر السودان وحدة ، في عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلافه بمشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة

« لا يحور تعيين قضاة أو وكلاء قضاة أو مأموري فصولات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل مصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة

« مجموع ممتلكات منطقة إدخال الرقيق إلى السودان أو تصدره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة لتحذير التمتع بهذا الشأن .

المادة الثانية عشرة

« قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معقول معاهدة روكسل لسنة ١٨٩٠ في ما يتعلق بإدخال الأسلحة السرية والدخائر الحربية والأشربة لمقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

الإمضاءات

تحريراً بالقاهرة في ١٩ بر سنة ١٨٩٩

كرمر بطرس غالي

وفي ١٠ يوليو من السنة نفسها عدلت هذه الاتفاقية على الصورة التالية :

« حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود ببينا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المحتلطة لا تمتد على أي قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه روحه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن :

« وحيث إنه لا تشكل محكمة محتلطة بسواكن في أي وقت من الأوقات ، وقد ترى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات :

« وحيث إن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لم يحصل ما يحدث من الممارعات بين أهليها قد ألحق بهم ضرراً حسيباً فيكون حينئذ من الصواب إجراء لمساواة بين تلك المدينة وبين باقي السودان :

« وحيث إنه ساء على ما ذكر قد تراءى لنا تمديد الوفاق المشار اليه فيما لما نحن مؤمنين على هذا من التعويض التام في ذلك قد حصل التراضي والامتناع يسما على ما هو آت :

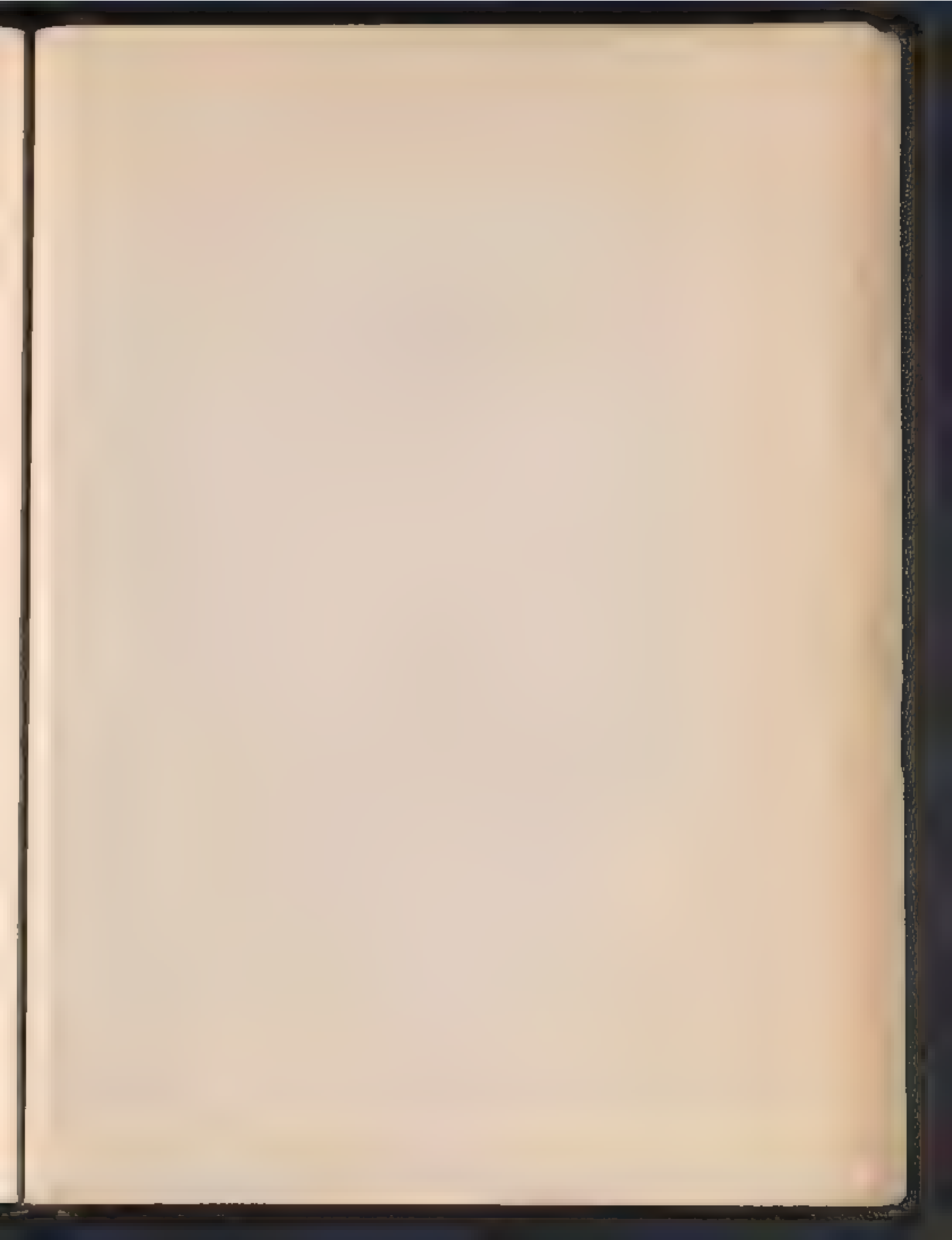
المادة الأولى

« نعتبر ملغاة من الآن المصوص الواردة في وفاق الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل »

محرراً بمصر في ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

إمضاء : إمضاء :
 بطرس غالي كرومر

السودان في تقرير ملنر



أما ما حدث بعد ذلك في السودان فلن يعيدنا في كثير أو قليل في بحثنا هذا ،
إذ أنى أرمى كما سبق القول إلى إرار نظرة المفاوض البريطانى ، وكذلك المفاوض
المصرى إلى السودان ، فمن الخير خوفاً من تشعب البحث — أن نخطو خطوة
كبيرة بعد ١٨٩٩ وننتقل إلى الفترة التى بدأت مساندة السودان تصمم فيها أساساً
من أسس المفاوضات المصرية البريطانية :

ففى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فوصت لجنة خصوصية برئاسة اللورد ملر لتحقيق
أسباب الاضطرابات التى حدثت فى القطر لمصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك
البلاد . وقدمت اللجنة مشروعاً للاتفاق مع مصر من غير ذكر للسودان ، وفى هذا
قال اللورد فى تقريره ما يلى :

« إن للمشروع الذى تنصحه المذكورة بتسول مصر فقط ولا يطبق على السودان ،
لملاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى توصفها وتركيبها وكون حاتها
السياسية محددة تحديداً حالياً فى الاتفاق الإنجليزى المصرى امبر ١٩ يناير
سنة ١٨٩٩ وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أدرجنا
السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد ، وكان ذلك معهوداً دائماً عند انعائه ،
ولكن معاً لاحظ سوء الفهم بمصر فى عدة مناقشتنا ومذاها دفع اللورد ملر
الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكورة وهو :

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٥

عزيزى الباشا

تخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس ، أعود وأقول مرة أخرى إنه ليس بين
أحراء المذكورة التى أنا مرسلها اليك الآن حرم يقصد تعظيمه على السودان كما هو

ظاهر من المدركة نفسها ، ولكنى أرى اجتماعاً لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل ، أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة : وهو أن موضوع السودان الذى لم يناقش فيه قط بمن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج مالكية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فإن البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ومن يرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر .

إن السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحامية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أشج مثل هذه التأميم الحسنة .

على أن يدرك من الجهة الأخرى أن لمصر مضاعفة حيوية في إيراد الماء الذى يصل إليها مراً في السودان ومن عارمون أن تقترح اقتراحات من شأنها أن تربل هم مصر وفاقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجتها الحامية والمستقبلة ما

الأمراء

من

لعوان : حضرة صاحب الدولة عدل يكن باشا

ويجمل بنا في هذا المقام أن يورد بالإيجاز الأسباب التى ترى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ، وشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجاسة بالنسبة إلى سواها ، وأما السودان فنقسم بين العرب والسود وى كل من هذين الجنسين الكثيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ، ويصاد بعضها ببعض كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين .

والإسلام أحد في الانتشار في السودان حتى بين الأحاس غير العربية من أهله ،
وهذه المؤثرات تطف ما بين أهالي البلدين من التصاد والتنازع ولكنها لا تقوى
عليه بعد ما زادت تدكار سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان عصر في فترات مختلفة من الزمان
الماضي فكانت دائماً روابط واهية فإن العاتحين المصريين اجتاحتوا أقساماً من السودان
بل السودان كله ، ولكن مصر لم تخضع السودان إحصاعاً حقيقياً ولا ادعته فيها
وجعلته بعضاً منها معنى من المعاني ، وكان فتحها له في القرن الماضي بركة كبيرة على
البلدين معاً وانتهى أمره نفثة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب
في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة
أكثر من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن ، فاضطرت بريطانيا
العظمى من جراء ذلك الفشل أن تحرد عدة حملات أنفقت عليها أموالاً طائلة لبجدة
الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة
واستلمت الأبدى البريطانية رمام حكومة السودان فعلاً منذ فتحت القوات البريطانية
والمصرية البلاد بقيادة فواد بريطانيا في سنتي ١٨٩٦ - ١٨٩٨ ، ومات السودان
تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام حين كان يعينه
سلطان (وسابقاً خديو) مصر فإن الحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري
المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين ، فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً
تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لأننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة
هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدة إلى بلاد أهلها
لا يزالون في أول عهد السذاجة ، حكمنا أن النجاح العظيم الذي يجتته بلاد السودان
في المدة الطويلة التي كان فيها السرر يجلد ويجت حاكماً عاماً عليها بعد أحمد صدقة
في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحسوبة

عند أهل السودان ، والسلام والتقدم يحين على تلك البلاد إلا فيما بدر .
غير أنه وإن نكس مصر والسودان بلدين متقاربين أحدهما عن الآخر ، وارتقاؤهما
يكون على مذهبين مختلفين ، فلنصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان : وهي
أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يحرق مسافة مئات من الأميال
في بلاد السودان من أهم الأمور لمصر مع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة
أراضيها الزراعية الحالية أنه أن يمنعها من صلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالي
مليون فدان وتصير قابلة للزراعة إذا حرك ماء النيل وزاد ما يرد منه للري عما هو
عليه الآن . وقد كانت كمية لمياه التي تأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى
الآن ، ولكن كما زاد عدد سكان السودان احتجت البلاد إلى ماء أكثر لأجل
تقدمها ، وقد يعنى ذلك إلى التصرف بين مصلحة مصر ومصلحة أهل مصر ، ولكن
الأمم طيدته إذا حفظت مياه النيل جيداً وورعت كذلك كعت لرى كل
الأطراف التي يمكن أن تحتاج إلى الري سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن
التحكم بمياه النيل وضبطها يرى مسألة على أعظم مكان من الأهمية ، والنفديا التي
تطوى تحت ذلك مهمة ، كانت أو غير مهمة ، صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى في رأينا
تعيين لجنة دائمة من خيرين من الطبقة الأولى وأيضاً من رجال يمتثلون عن كل
المدان التي لها علاقة بهذا الأمر وهي مصر والسودان وأوجدنا أن كل المسائل
التي لها أساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ومعبر مصر والسودان ولاشترأ كهما في لمصلحة في النيل يحسن أن تكون
سهم رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها
خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها
واحتياجاتها مستقلة بنفسها ، ويحق لها أن تكون كذلك أيضاً ، ولم يحن الوقت بعد
لتعيين لجنة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر ، ويكفيها لقضاء أغراضها

في الوقت الحاضر الحالة التي عييت لها اتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر
حيث يمس على هذه السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تحجير
السودان عن الترقى والتقدم مستقلاً عن مصر .

والضرورة تقضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عية ، ولكن
لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية ، بل الواجب القاء مقاييد
درته بقدر الإمكان إلى حكاه من اوطيين حينئذ وحدوا تحت لراية البريطانية
طراً لأنواع أرجائه واختلاف صبح نهج وأخلاقهم ، ولحكومة البيروقراطية لمركزية
لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائمه الامركزية واستحداث العاصم الوطنية
حيث يستطاع لقضاء لأعمال لإدارية السيطر التي تحتاج الملاد إلى في الحالة التي
هي عية من التقدم ، لأن ذلك يقدر مقته ، ويريد في كفاية رجعه وحسن إدارتها ،
والموظفون الآن من أهل الملاد لا يزالون قليلي العدد في حنف الـ بن يؤتى بهم من
مصر ، وهؤلاء لا يحملون الخدمة في السودان ، ولكن هذه الصعوبة ستدلل كلاً تقدم
التعليم في السودان وراة عدد الذين يسيرون كهم من أهله تقدر لوظائف الرسمية ،
والواجب في الوقت عية الاتساع الكلي إلى أمر التعليم حتى لا يركب فيه الخطأ
الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل للتلاميذ لعمل يد كرسوى الأعمال
الكتيبية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير فوق الحد من الدين
تطمح أصغرهم إلى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال لخيش من صعد
لمستخدمين ، ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربي في السودانيين القابلية والميل
إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة ، إذ حاجة ذلك الملاد الآن
هي إلى الترقى المادي وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الاتقان .
إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في لسودان كبيرة جداً . نعم إن

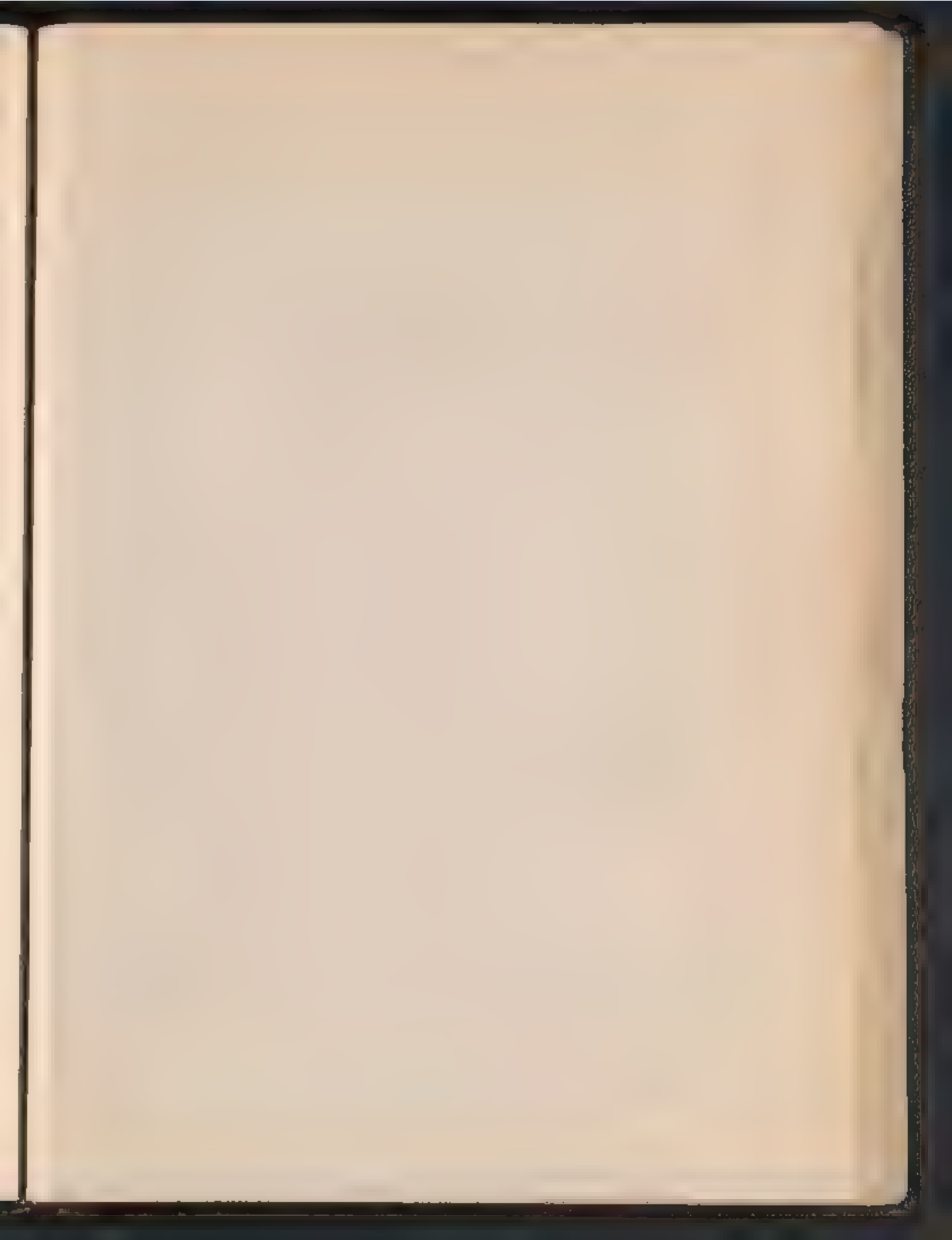
وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لإنقاذ فتحها ولاستتباب السكون فيها ،
ولسكا ترى أن الرمان قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد
وتنظيمها وتخفيف العبء الذي الواقع على عاتق مصر من انقائها هناك . ثم إن
وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين
في شخص واحد ، وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجهة في الماضي ، ولكن قد
يمكن الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائماً ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام
ملكي عند سبوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال أن العرض الذي ترمي إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون
إخلاء مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل
على قاعدة تضمن ارتفاع السودان ارتقاءً مستقلاً ، ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل ،
ولمصر حق لا يمارع فيه في الحصول على إيرادات كاف مضمون من ماء لرى أراضيها
الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيرادات الماء ينسب للبراعة
الهندسية أن تأتي بها . وإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق
وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع
المصريين (!!!) وجمعت عنهم اتفاق المستحود عليهم من هذا القبيل . ورأينا
أن هذا التصريح يفي بالقرض المقصود ، إذا تم في الوقت الحاضر .

مشروع الوفد المصري في سنة ١٩٢٠

أما الوفد لمصري فكان قد قدم إلى لجنة اللورد ملتر أيضاً لمشروع المعاهدة
في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ جاء في مادته الثالثة عشرة أن « مسألة السودان تكون
موضوع اتفاق خاص » .

السودان في مفاوضات سنة ١٩٢١



وفي شهر يوليو سنة ١٩٢١ أبحر وفد مصري رسمي من الاسكندرية برئاسة المعمر له دولة عدلى يكن ناشا إلى لوندرة إجابة لطلب الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ الذى رأت فيه تعيين وفد رسمي بمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين .

وقد وصل الوفد إلى العاصمة الإنجليزية في ١١ يوليو سنة ١٩٢١ وبدى بالمفاوضات من اليوم الثانى لوصول الوفد ، وأثيرت مسألة السودان في الجلسة الثانية التى عقدت في يوم الأربعاء ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية البريطانية بين الوفد الرسمى المصرى وبين اللورد كيرزون وزير الخارجية ومساعديه . وقد أشير إلى التحفظات التى قدمها سيد رغول ناشا وكان من رأى اللورد كيرزون أن اللورد ملر كان على حق في تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان حرجاً عن احتصاص اللجنة
والكمه رأى — رأى اللورد كيرزون — قرعة هذه التحفظات ، فمما جاء دور التحفظ المختص بالسودان قال عدلى ناشا « لا حاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد في الصورة لمقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشككة ، ولما فيها وجهة نظر وصيات تعد وأوسع مما هو وارد في هذا التحفظ فطلب رجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى » .

نم عاد الوفد الرسمى المصرى إلى الكلام في مسألة السودان في الجلسة التاسعة عشرة التى جرت بين دولة عدلى ناشا ومستر لندسى في يوم الاثنين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ بدار وزارة الخارجية البريطانية وقد دارت بين الطرفين مناقشة التالية :

« مستر لندسى — وماذا ترون في السودان ؟ »

« عدلى باشا - اننا لم نتعرض له لأننا فصلنا أن تنتظر المراع من المناقشة في المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

« مستر لندسى - إن الموضوع لم يمهّد إلى الكلام فيه ، على أنه لم يجمع على ، ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملر في تقريره عنه ولا أظن أن الحكومة الإنجليزية الآخذة رأيه فيه

« عدلى باشا - ولكن اللورد لم يصع لمسألة السودان حلاً معيناً وضمن تقريره شيئاً عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر في ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى في السودان من عهد فتحه إلى الآن ، وإذا كان لنا أن نتكلم في السودان الآن ، فبني أحب أن أعرف أولاً رأيك في مركز السودان .

« مستر لندسى - إنه حكم ثنائى ' Condominium ' (ملك مشترك) .

« عدلى باشا - اى الاشتراك في الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركتة رماً ولكنها لم تدرقه . لحظة فكرة استرجاعه حتى تهيات الظروف لإعادة فتحه « اشتركت المحلثة مع مصر في جره من التجريدة التي أرسلت إليه والأموال التي أنفقت عليه ولكنها لم تدع يوماً حقاً على السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فأنما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر . ومارالت مصر تسد عجز ميرايته حتى عهد قريب ، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه .

« مستر لندسى - ولكن المرفوع على دور الحكومة في السودان هو العمدان الإبحارى والنصرى .

« عدلى باشا - نعم ، ولكن السبب في ذلك لم يكن الرغبة في تقرير حق سيادة لإيجلترا على السودان ، وإنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتفاق سريان الامتيازات

على تلك البلاد، وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل سيطم السودان وترقية
موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان
أرض مصرية ، ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه . وإما وضعت اتفاقية
سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر والمحتل في إدارته ، على أنك لا تجهل أن
نصيب مصر من تلك الشركة في حكم العدم ، فإن الإدارة أصبحت انجليزية محضة ،
وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التي يصدرها حاكم السودان تمنع إلى رئيس مجلس
الوزراء بمجرد تبليغ . وليس لهذا أن مقص أمراً أو يبرم حكماً ، والذي يعيننا الآن
من أمر السودان هو أن نقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصح لهذه الحقوق مظهر
خارجي . وآية ذلك أن يكون لمصر يد في إدارة السودان . أما الصورة العملية لتلك
اليد فهي محل البحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهني أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع
بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، وإما يدفعنا إلى ذلك النظر في مصالح السودان
والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس هو كل ما يعيننا
في السودان ، فهناك الجيش السوداني ووجوب تسميته للجيش المصري وإحلاصه لولى
أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يجدوا كل
التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست
أنفي حصر المسائل التي تهتمنا في السودان ، وإما أردت أن أسوق لك مثلاً على
المصالح المختلفة التي يمكن أن تقوم لما فيه .

« المستر لندسي - أعلن أني فهمت وجهة نظركم .

« عدلى باشا - وماذا ترون في مسألة النيل ؟

« المستر لندسي - إن اللورد كيرزون مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدي

في قسمة مياه النيل وهو يرى أن يشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التي توحد

في أمر بكا وإن كانت قسمة لمياه في مراكا لا يتفق بها تنظيم الري وإنما تنظيم
القوى الهيدروليكية .

« عدلى باشا - يجب أن يسبق التفكير في قسمة المياه تقرير مصر من الحق
في أن يأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التي تروى حالاً أو القابلة
للاستصلاح والزراعة في المستقبل .

« المستر لندسى - يعنى أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل .

« عدلى باشا - إننا نريد أن يكون لنا وحدها حق المراقبة عليها .

« المستر لندسى - نحن نألف في مصادفة ، فإن لكم أن تطلبوا ألا يعمل
شيء دوسكم ، أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يصركم وتكون فيه فائدة
للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن يقر لكم به ، ويجب في مثل هذه الأحوال التي يقوم
فيها الخلاف على صلاحية لأعمال أن نحصل في الأمر لحمة مشتركة .

« عدلى باشا - إن اللورد ميسر أشار إلى ذلك في تقريره وبما ينظر بيق الإجماع
ولم يعرض كيف يكون تشكيل «ك اللجعة . ولدى يعيب فعل كل شيء أنه لا يجوز
أن يعمل شيء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

« المستر لندسى - تريدون أن تقدموا مذكرة أو مشروعاً عن مسألة السودان ؟

« عدلى باشا - سنظر في ذلك ، وأذكر أن سعد باشا في المفاوضات السابقة
لم يتعرض لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاق فاصراً على مصر وأن تتولى
مصر في نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع إنجلترا . ولكن المندوبين^(١)
لم يذهبوا إلى مصر ليتفقوا رضى الأمة في مشروع جلسة مائة الذي لم يتعرض أيضاً

(١) كان الوفد قد أرسل خمس رجالة إلى مصر لاستطلاع رأى الشعب في مشروع لدى قدمته

لمسألة السودان تبنوا أن الأمة شديدة الحرص والوعسة في أن تحل مسألة السودان
ممد الآن ، وهذا أصل التحفظ الأخير الذي لم تقدمه وهو يرمى إلى صفة الإشراف
 على النيل وإلى جعل سيادة مصر على السودان فعلية لا إسمية . أما تفعيل ذلك
 وترتيب أحكامه فهو محل البحث ويصح أن نقفم عليه . »

مع رئيس الوزارة البريطانية

في يوم الأربعاء ٢٠١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ اجتمع عدلى بكر باشا مع المستر لويد جورج
 رئيس الوزارة البريطانية بدو سح ستريت ودار بينهما حدث كان نصيب السودان
 فيه الآتى نصه :

« المستر لويد جورج : ومدا ترون في مواصلات مع السودان :

« عدلى باشا — إن هذه المواصلات حاصلة بطريق بورسودان .

« المستر لويد جورج — ولكنها قد لا تكفى .

« عدلى باشا : ست أرى دخلا للسودان في مواصلات بين ما بينهما

المصريون من المواصلات البريطانية هي المواصلات مع المستعمرات الانجليزية
 فيما وراء البحار . أما السودان فهي مسألة أخرى وهي كبيرة الأهمية عند المصريين ،
 ولم نشأه مطاب لم مدهم «مد لأنه أردن أن تدين أولا ما إذا كان الانعاق ممكنا
 بشأن مصر ، وكما قد اعترفت أنه إذا تم الانعاق بشأنها انتقلت إلى تحت مسألة
 السودان فهي مسألة م بدأت دورها بعد .

« المستر لويد جورج - لمصر شأن غير شأن السودان فاما فيم عدا تامين مواصلاتنا

بطريقها لا يريد التداحل في شؤونها ، ويريد أن ترتبط وإياها بحمة حقيقية وانكسما

لا يسعنا ترك السودان أو أن نزل عن مركزنا فيه على الصورة التي نزل بها عن
مركزنا في مصر .

« عدلى ناشا - ولكن ما هي علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات أو مسألة
القوة العسكرية ؟ فان في السودان جيشاً مصرياً ، وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه
والدفاع عنه .

« المستر لويد جورج - قد تقوم قس واضطرابات خطيرة في السودان محتاج معها
إلى إرسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

« عدلى ناشا - إن هذه حالة نقل جنود في ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة
عسكرية دائمة وهي حالة لا يمكن النظر فيها على حدة ، أو بمناسبة البحث في حماية
المواصلات والقوة العسكرية ، وإنما هي مرتبطة بمسألة السودان في جهاتها . ويمكن
عند البحث في القسط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه
الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى نى حال فبى لا أرى أن يكون محرد احتمال
الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع قس في السودان سبباً يستدعى حفظ قوة
عسكرية في مصر .

« المستر لويد جورج - هذا حق ، وخير أن نترك هذه المسألة الآن . »

مشروع الحكومة البريطانية

وفي يوم الخميس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ سمت إلى الوفد المصرى مذكرة بنصوص
مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر جاء فيها عن السودان ما نصه :

سابعاً — السودان

« ١٧ — حيث إن رقي السودان في هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ
 مئوتتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم للحكومة السودان من المساعدات
 الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة
مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان
 تحت أمر الحاكم العام .

« وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل
 وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب
 وادى حلما بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمراء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان
 وثالث أوغندا . »

رد الوفد الرسمي المصري

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ رد الوفد الرسمي المصري على مذكرة الحكومة البريطانية
وسون الرد المسألة السودانية بالآتي نصه :

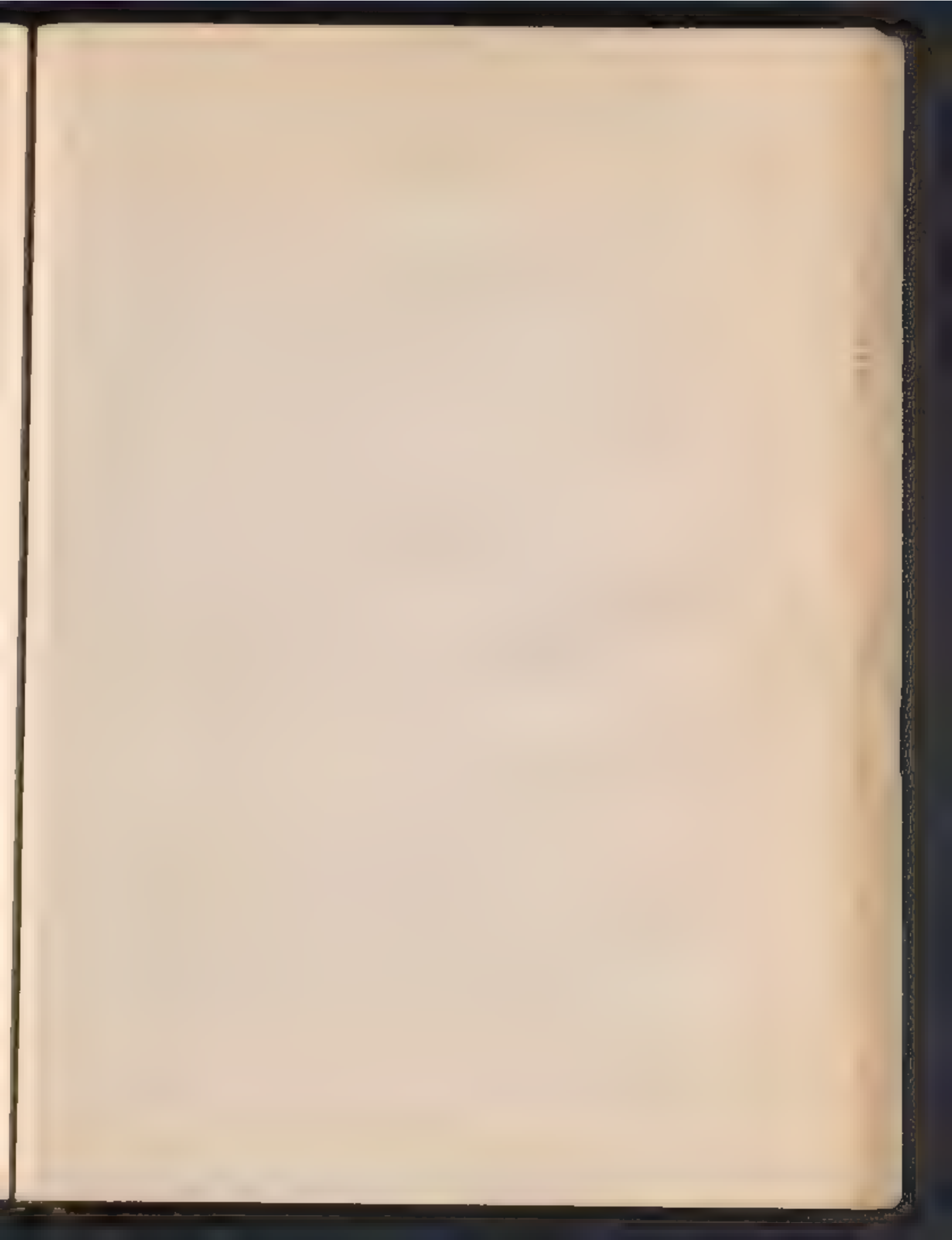
« أمم سنة السودان التي لم يكن قد تم وفد المبحث فلا بد أن يوجه النظر إلى
أن المصووص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانب فان هذه المصووص لا تكمل
مصر المتمتع بماء على ملك البلاد من حق السيادة الذي لا نزاع فيه حق و السيطرة
على مياه النيل »

وقطعت المفوضات بعد ذلك ، وعاد عدلى يكن ناشا إلى مصر ورفع تقريراً
إلى صاحب العظمة استطلاعية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ضمنه ما دار في الجلسات
التي عقدت بين الطرفين ولكنه لم يشر إلى مسألة السودان صراحة وإن كان قد أشار
إلى رده على مذكرة الحكومة أنه صافية بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أبلغ القيدل مارشال اللورد اللنبى إلى حضرة
صاحب العظمة السطى نصريحاً من الحكومة البريطانية لمصر عرف باسم « تصريح
٢٨ فبراير » احتفظت فيه حكومة حلاله ملك الانحيز بصورة مطلقة تتولى بعض
الأمر من « السودان » وقد عرفت هذه التحفظات باسم « التحفظات الأربعة »
كان السودان هو (راسها)

الدستور.. وملك مصر والسودان



وفي سنة ١٩٢٢ - في عهد تولى المعفور له عبد الخالق ثروت باشا رئاسة الوزارة -
تألفت لجنة لوضع الدستور . وقد جاء في مشروع الدستور الذي وصحته هذه اللجنة
ما يلي :

مادة ٢٩ - الملك يلقب بملك مصر والسودان .

مادة ١٤٥ تجرى أحكام هذا الدستور على الملكية المصرية جميعها عدا
السودان فتحاله جزمها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .



واحتج المندوب السامي البريطاني على هاتين المادتين بحجة أنهما تخالفان نص
اتفاقية ١٨٩٩ !

فلما استقالت وزارة ثروت باشا ، قبل أن يصدق على الدستور ، ألف (دولة)
سليم باشا وزارته وأراد أن يصدر الدستور وفيه هذان المادتان ، فاحتجت الحكومة
البريطانية في بلاع رفعتهم إلى جلالة الملك ، فرأى (دولة) سليم باشا الاستقالة ورفع
استقالته إلى جلالة الملك في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

وقد جاء في استقالة دواته ما يلي « . . . ولم ينقص من الدستور ما يمس بحقوق
الأمة ، بل أبقت فيه ما يتعلق بأشترها كما في الحكم اشتركا فعلياً وترك لها الاشراف
ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وقد كان محل المبحث والتعديل إلى آخر لحظة
وهو على وشك الصدور مطاباً لغيره من دساتير الأمم لتمتددة لولا ما صادفته
الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه شأن السودان

طامة تحرير أحدهما وقصر الآخر على تنقيب ملك ملك مصر وأسس بملك مصر
والسودان ، وقد كان المبحث مقصوداً في أول الأمر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى
تبدل الرأي فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أست في عضونها بالحجج القانونية والأدلة
العملية الفهية على وجوب الاحتياط بمصر المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن
المادة ١٤٥ المقصودة بتبديل الرأي لا تنطوي على شيء ، يحذف الحالة السائدة
الآن في يتعلق بالسودان من جهة الواقع والقانون بل أن كل ما تحتويه إنما هو
مجرد تقرير مصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تعديل على الحالة الراهنة .

« وفي مهبة الأمر اقترحت دار المسدوب السمي مصاً حديداً طرح على ساط
المبحث والمناقشة معدته يره تخوياً طعناً حاز الموافقة وأبلغ إلى وزارة الخارجية
وحلاصة ورد فيه أن الدستور ينص على تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان
شروط ألا يمس هذا الاستثناء سيادة مصر على السودان ولا حقوقها الأخرى
فيه . ثم حدثت مناقشة تنقيب ملك ملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية
بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان
وقصره على ملك مصر ، ولآخر بتبديل المادة ١٤٥ تمديلاً جوهرياً ، ولما كان ذلك
مساً بحقوق الملاد ما وسعى قبوله ولا تحمل مسؤوليته وقدمت مذكرة بمحكمة
لمسدوب السمي ممساً وجهة النظر ولأسباب في هذا الموضوع ، ولكن مع الأسف
الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنجليزية التي قدمت أخيراً لجلالتكم
مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورهم خصوصاً وقد كانت لمفاوضات
دائرة بينهم وبين دار المسدوب السمي روح الوفاق والوثق . فلما أطلعنا على هذه
مذكرات لم أقبل تحمل مسؤوليتها وعرضت في الحال على جلالتم استغاثتي ولما
كان لما كره خطراً والوقت لمصروب للاحقة على هذه المذكرات معدوداً ناساعات
صمد مدة ريثما يجتمع بقية الوزراء في الصباح .

« ولقد جرت محادثات بين الحكومة ودار خدمة المندوب السامي كانت نتيجتها وضع نصين^(١) ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين الموصيين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ورفع خدمة المندوب السامي الصيني إلى وزارة خارجية المختارة منتظراً الرد الذي لم يحصل بعد.

« ونظراً لما ذكره خدمة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدم خلالها تم أن الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل، وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة، فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان، ومصر وأدري أنها بعد الصعوبة إلى أي مدى تدير تراه ممسماً.

« وظراً للأخطار الحسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من حر، هذا الإلحاح في حالة الرقص القمطي عند حلول لمية دوم، كانت تدعو إليه الحاجة والظروف تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لخلافتكم بقول هدى الصين لمراد وضمهما في الدستور الذي لم يرفع لخلافتكم إلى الآن ريثما يردد الحكومة الانكليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة بوصوله.

« بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محدودة لمد المطالب من مصر، وهي إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجمت نصاً من أول لأزمة إلى الآن واجم

(١) لاقتراحين ص. لأول - أن المادة الأولى من نص على أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان « ترفع منها الآن كله السودان إلى أن يصدر من المصري قراره « مع معاوضات يقوم بها السودون الذين يسلمهم الديار ويعومهم باسم معوضته في تقرير مركز سودون نهائياً، والثاني - المادة ١٢٥ - أن حذف كلمة « السودان حزه من مصر » ونطبق قواعد الدستور على مصر لا يمس ما لمصر من الحقوق بالسودان.

نحو البلاد فقد تمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت عليه جلالتهم تحت تأثير الحوادث محفظة على العرش في أخرج المواقف وعلى حقوق البلاد

وفي ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ قبلت استقالة وزارة (دولة) نعيم ناسا وخلفتها وزارة يحيى ابراهيم ناسا التي أعلنت الدستور في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وجاء فيه ما يلي :

المادة الأولى - مصر دولة مستقلة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجرأ
 . لا يرل عن شئ منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نياني

المادة ١٥٩ - تحرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدور أن يخل
 ذلك مطلقاً عما لمصر من الحقوق في السودان .

وقد حرص نواب وشيوخ البلاد في افتتاح كل دورة من الدورات البرلمانية على الاحتفال بملك « مصر والسودان » بعد الانتهاء من إلقاء خطاب العرش . ولكن في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقبل النواب والشيوخ وهم وقوف جلالة الملك فاروق الأول قبل البدء في إلقاء خطاب العرش هادعين « بعيش ملك مصر والسودان » .
 ورددوا الهدف ثلاثاً

مفاوضات سعد - ماكdonald عام ١٩٢٤



وفي أكتوبر سنة ١٩٢٤ سافر دوتة سعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية إلى لندن حيث جرت بينه وبين مستر رامزي ماكدونالد محادثات لعقد معاهدة مصرية بريطانية لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات فلم يفض هذه المحادثات إلى نتيجة تسمح بالسحول في معاوضة رسمية ، وقد كانت مسألة السودان من أهم المسائل التي قطعت بشأنها هذه المباحثات .

وجاء في الكتاب الأبيض البريطاني عن هذه المحادثات ما يلي عن السودان وقد أذيع هذا الكتاب في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ :

« أما في شأن السودان فابى ألفت النظر إلى بعض المبادئ التي فاه بها زغلول باشا بعفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته في هذا العدد أن زغلول باشا قال : إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة فإنداء مثل هذا الشعور في بيئات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السري ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملتحقين بالجيش المصري في هذا المركز .

« ولم يفتى أيضاً أنه قد نقل لي أن زغلول باشا ادعى مصر في شهر يونيو الماضي بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها عاصمة .

« فقال زغلول باشا إن الأقوال السابقة التي فاهها لم يكن مردداً فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط بل رأى الأمة المصرية أيضاً . فاستمجت من ذلك أنه ما زال متمسكاً بهذا المركز على أن الأقوال التي من هذا النوع لا بد أنها نثرت

في عقول المصريين المستحدثين في السودان وفي عقول السودانيين في الجيش المصري فكان من حراء ذلك أنه أصبح يوح أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ولا يطبق عليه ، وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام في روح التعاون الانجليزي المصري الذي كان سائداً في السودان بل وحد الرعايا لمصريون المستخدمون في حكومة السودان مشجعاً جعلهم يقدرون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمرت الحال ، بالرغم من وجود أي اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالي مصدراً للخطر على الأمن العام .

« وقد وعدت في أثناء محادثات الأولى أن أكون صريحاً جداً مع رغول ناشا ولم أترك في نفسي أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذي اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقوفه في شأن مصر والسودان .

إلى أن قال « ويؤخذ من كل ما جرى لي من المحادثات مع رغول ناشا في مسألة السودان أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذي صرح به في أقواله العمومية ، فلا بد لي من التمسك بالبيانات التي فلتت بها في هذا الموضوع في مجلس النواب ، وبحسب لا يبقى شك في ذلك لا في مصر ولا في السودان ، وإذا كان هناك شك فإنه لا يقضى إلا إلى الاضطراب وفي خلال ذلك يظل الواجب العملي في حفظ النظام في السودان متوقفاً على عاتق الحكومة البريطانية وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ، فإسها منذ ذهبت إلى هناك وصمت على عاتقها تمهيدات أدبية بإيجاد نظام إداري جيد ، فهي لا تسمح بأن يرول هذا النظام ، وهي تعد مسئولياتها وديعة في يدها للشعب السوداني ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها

«إن الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات الحالية، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن المايهة الحاضرة التي تسمح للموظفين المسكين والصغار المسكينين أن يتأخروا ضد النظام المدني هي حالة لا تقاوم».

«فبذلك تقل الحالة الحاضرة باحلاص وتظل قائمة إلى أن يوضع اتفاق جديد؛ فان حكومة السودان تحمل نواحيها إذا سمحت لمثل هذه الحال أن تستمر ولم تعمل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح يجب أن تضمن وتصل، وأنهمها هو ما يتعلق بحياتها في مياه النيل، وأما مصر ما قد يكون من المطالب المالية من حكومة السودان فالحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة صينة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر».

وفي صباح الاثنين ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وصل دولة زعلول باشا إلى الاسكندرية عائداً من المحلة بعد فشل مفاوضاته

الانذار البريطاني عن مقتل السردار

وفي خلال حكم سعد زعلول باشا حدث ما دعا الحكومة البريطانية إلى اتخاذ ما أعدته من رمن بعيد لإخراج المصريين من السودان إذ أنه بعد كان الفريق السرلي متأكد من سر دار الجيش المصري والتأكد من أن السودان حارجا من مكتبته في وزارة (الخربية) فاصدأ إلى مصر في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أطلقت عليه طغفات صارية. وقد توفي السردار في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من مساء اليوم التالي.

وفي مساء ٢٢ نوفمبر رار اللورد السبي المدبوس السبي البريطاني في موكب عسكري بريطاني دولة سعد زعلول باشا رئيس مجلس الوزراء بمكتبته ونلا عليه الإندار التالي:

« يا صاحب الدولة :

« ١ — أقدم لدولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية الملاح القالى :

« ان الحاكم العام للسودان ومردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً ضابطاً فى الجيش البريطانى قد قتل بكيفية فظيعة فى القاهرة .

« فحكومة جلاله الملك تعد مقتله هذا الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينه ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وصد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة القذمة على انكار الجميل اسكاراً مقروناً بعدم الاكتراث الايادى التى أسستها بريطانيا العظمى لم نشط من جانب حكومة دولتكم . وقد أثارته هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

« وقد أهتمت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب التى لا بد أن تنشأ عن هذه الحملة إذا لم توقف . ولا سيما فيما يتعلق بالسودان^(١) . ولكن هذه الحملة لم تقف . والآن لم تعرف الحكومة المصرية كيف تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأظهرت أنها غير فادرة على حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

« فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة الملك من الحكومة المصرية :

« ١ — أن تقدم اعتذارات كافية وافية عن الجناية .

« ٢ — أن تمنع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص المبحث عن الخدمة ، وأن تترك المحرمين بدون مراعاة لأشخاصهم وأعمارهم أشد العقوبات .

« ٣ — أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

^(١) دارت مناقشات عبيده فى مجلس النواب المصرى فى ٢٢ يونيو بشأن السودان .

« ٤ - أن تدفع في الحال إلى حكومة جلالة الملك عرامة قدرها نصف مليون جنيه .

« ٥ - أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الصداط المصريين ووحدات الجيش المصري المحتلة من السودان مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك وتعين فيما بعد ،

« ٦ - أن تبلغ المصاحبة المختصة : أن حكومة السودان ستريد مساحة الأصبين التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠٠ فدان إلى عدد غير محدود على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

« ٧ - أن تعمل عن كل معارضة لرعات حكومة جلالة الملك في الشؤون المدنية فيما بعد تتعلق بحرية المصالح الأحسية في مصر .

« وفي حالة عدم تلبية هذه المطالب تتحد حكومة جلالة الملك على الفور بالتدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان .

« وإني أنتهر هذه الفرصة لأؤكد لدوتكم مرة أخرى احترامي الفائق ما »

(الامضاء)

كما كتب المدوب السامي إلى دولة رئيس مجلس الوزراء خطا جاء فيه شأن السودان أنه بعد ما سحب الصداط المصريون والوحدات المصرية المحتلة للجيش المصري تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا و « باسمه » تصدر المرائض والعرائات للصباط

وبعد ذلك بأيام صدر بلاع رسمي وكات الوزارة ووزارة دولة زيور باشا - جاء فيه ما يلي .

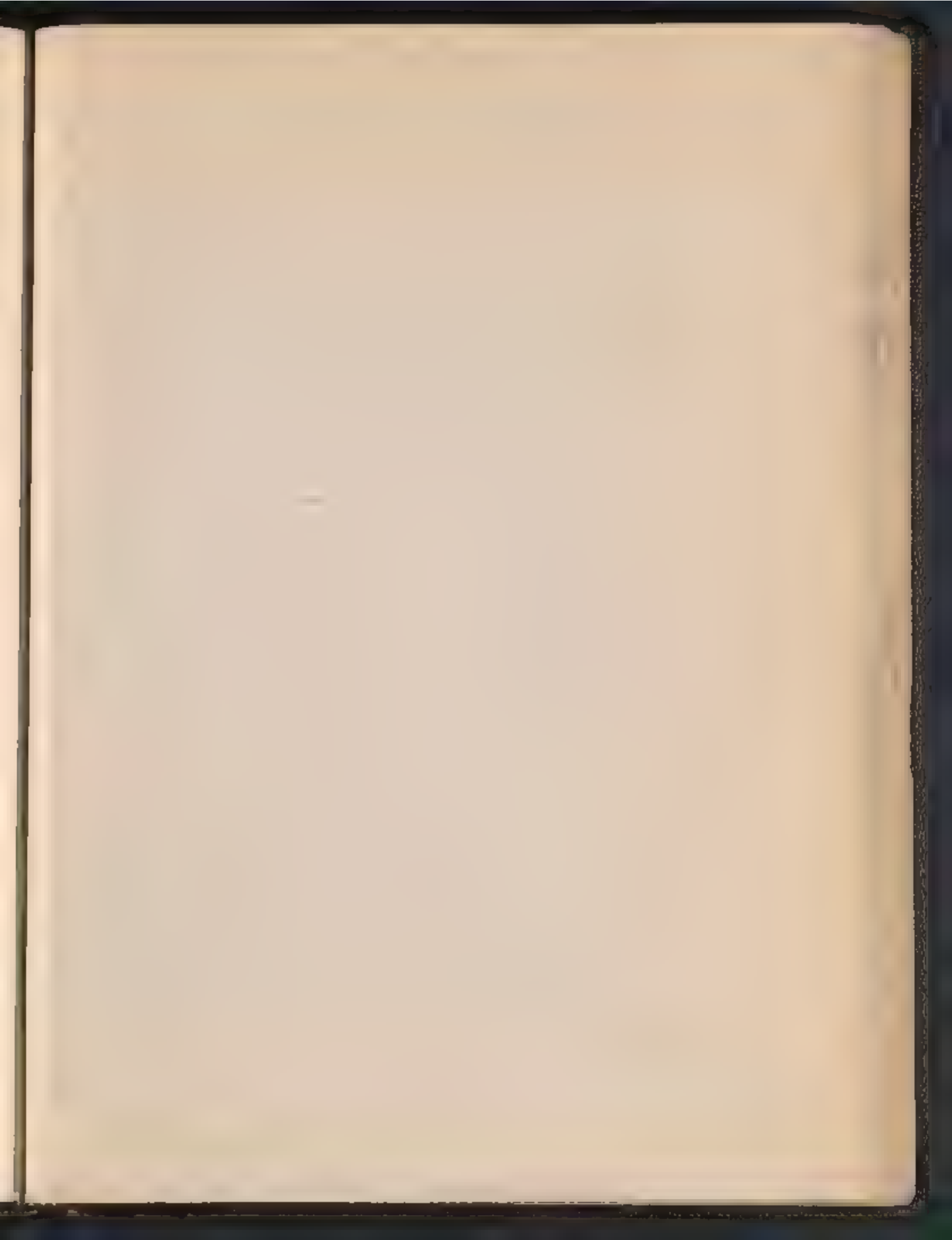
« في ٢٥ الخارى تلقت الحكومة بواسطة لجنة المدون السامي البريطاني تلعرافاً
 وارداً من الصراط وسط الصف والحدود الطوبجية المصرية في الخرطوم ذكروا فيه
 أنه قد صدر لهم أمر نائب الحاكم العام للسودان بمغادرة السودان في الحال وأن الجنود
 البريطانية قد أحاطت بهم من كل جانب . وصدقوا إلى ذلك أن ذخيرتهم وهي
 عشرون خرطوشة لكل مدقية بمقدار قليل للدفاع كانت غير كافية للدفاع ضد
 قوات كبيرة مسلحة بمقدور لا أحد لها من الذخيرة فضلاً عن أن مستودعات الذخيرة
 المصرية مازالت من يوم فتح السودان تحت يد السلطات البريطانية ولسكنهم أصروا
 على أن لا يغادروا السودان إلا بأمر حلاله الملك . وبعثوا عن آخرهم بعد أن
 استنفدوا ذخيرتهم . »

ولم اطلع بحس انوراء على هذا التفاراف تفاوض سلباً في الأمر ، وقرر
 في جلسة خاصة ضرورة الاسراع إلى منع سفك الدماء بنهر جدوى وتجنب كل عمل
 من شأنه المساس بحقوق البلاد.

وفد عهد مجلس انوراء بساء على ذلك إلى وزير الحربية في توجيه الرسالة الآتية
 إلى الضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصري في السودان :

« عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا بداحلنا في شك في أنكم مستعدون جميعاً
 لإبراقة آخر نقطة من دماءكم في خدمة جلالة الملك وفي سبيل الوطن . على أنما تأمركم
 أن تكفوا عن مقاومة الإجراءات التي اتخذها نائب حاكم السودان العام لإخراكم
 بالقوة من الأراضي السودانية ، فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء
 بغير جدوى ، وما أن الحكومة المصرية قد احتجحت احتجاجاً صريحاً على هذا العمل
 الذي يعد ناقية القاهرة فعودتكم لا يترب عليها أي مساس لا بحقوق الوطن
 ولا بشرفكم العسكري »

فی مباحثات ثروت - تسمیرن



وفي خلال زيارة حصرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول لبريطانيا من ٤ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ جرت مباحثات أولى بين دولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وسعادة سير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا العظمى لأجل الوصول إلى اتفاق يصلح لأن يكون أساساً لمفاوضات رسمية يكون العرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وحررت كذلك مباحثات ثانية في لوندون خلال الفترة القصيرة التي أقامها دولة ثروت باشا عقب زيارة جلالة الملك لمدينة بروكسل مباشرة . وجرى الدور الثالث من المباحثات في القاهرة وكان أهم أعراضه تدل الرأي تنمة الأحاديث السابقة .

وقد كتب المغفور له دولة ثروت باشا وتائق سياسية عن هذه المباحثات جاء فيها عن السودان في تقريره رقم (٢) ما يلي :

« أما فيما يتعلق بمسألة السودان ، وهي المشكلة التي رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وحوب تأجيلها ، فـ فيها مسألة مياه النيل ، وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صعبة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد ، فلا يسكر أحد أن مركزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيراً مما هو عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعتري تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت في سنة ١٩٢٠ ، وإنما تخرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ ، فبالنظر لما نجم عن ذلك من الصعوبات التي لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بمحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد ، أنني إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت

عليه قبل سنة ١٩٢٤ ونسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، في الحال ؛
 أنكون قد بلغت نتيجة مرصية لمصر ! ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق
 على كل حل لحل أمرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان . »

وفي المذكرة رقم (٥) عاد دولة ثروت باشا وأشار إلى مسألة السودان ففس عنها
 في سطرين « أما السودان فقد فت في أمره (في حديثه مع تشمران ورجال
 وزارة الخارجية البريطانية) في المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، تحل مع
 المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية في هذا السبيل . »

وفي المذكرة رقم (٧) أشار دولة ثروت باشا إلى المشروع المصري الذي قدمه
 إلى الحكومة البريطانية ، هل فيه عن السودان « أما مسألة السودان فقد كان
 المشروع صرح له حلا ابتدائيا عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسي لتلك
 المسألة وأن يسهلها . »

المشروع المصري

فما نحن الذي أشار إليه دولة ثروت باشا بشأن مسألة السودان هو هذا :
 « مادة ١١ — مع الاتفاق على تأجيل نسوية مسألة السودان إلى معاضات تجري
 فيما بعد وبكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها عدم الحرية في تقرير حقه ،
 توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤
 وعلى أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل
 الأزرق ، النتائج التي وردت في التقرير لدى وضع مع ما أدخل عليه من التعديل بناء
 على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية

في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقاً للقواعد التي وصفت في التقرير المذكور وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع الأعمال الأخرى على بحرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر . »

المشروع البريطاني

« ما المشروع البريطاني وقد اقترح بشأن المائدة السودانية بما يلي :
 « مادة ١٣ — يعترف الطرفان لتصادقان بأن وفي ضمن لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في بحارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .
 « وكلاهما متفقان على أن يتخذا ، كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق ، النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلي مصلحتي الري في مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قنطرة سنار كما أنه يكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التي وصفت في التقرير المذكور . وتمنح حكومة حصرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكها من القيام ، بنصحتها الخاصة وعلى نفقتها ووجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن ، بأعمال الحفظ المخصوص عليها في ذلك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكليلى ودفع كل مبلغ نفدى تدعو الحاجة إليها باعتراف الطرفين تعويضاً للمصالح المحلية من كل نف أو تفكك يسبب عن الأعمال المشار إليها .

« ويستمر حصرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظراً لاهتمه بحفظ السلام في ربوع

السودان وعلى حدود مصر الجمهورية - في دفع حصته الحامية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحل تدعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب . هـ

ملاحظات الجانب المصري

وقد قدم دولة نروت ناشاً ملاحظاته على المشروع البريطاني جاء فيها عن السودان ما يلي :

« المادة الثالثة عشرة - لقد حرصت في المشروع الذي قدمته (ولتحدث هو دولة نروت ناش) على تجنب القطع رأى في مسألة السودان العامة التي تختلف فيها الحكومتان ، وذلك احتضراً للمساكنة بقدر الإمكان . وقد اجتأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون معينة نطلب حلاً عاجلاً ، غير أن المشروع البريطاني ، على العكس من ذلك ، أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقها وجهاً لوجه ليحلها على النحو الذي ترسمه خطة السياسة الإنجليزية في هذا الموضوع ، ومن ثم كان يتمذر على مسيرته في هذا الطريق ، ولهذا أثر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة .

« أما المسائل المستعجلة التي يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فوراً فهي التي أوجحتها في المادة الثانية من مشروعى : أى الحالة قبل سنة ١٩٢٤ ونوزيع مياه النيل ومشاريع الري .

« الحالة قبل سنة ١٩٢٤ . فعلى نصريح ٢٨ فبراير بالاحتياط بالحالة الحاضرة في السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التي جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه ، وبخاصة طلب إخلاء السودان من الجيش المصري . ولا مرأى في أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث ، وما أفضت إليه من عواقب ،

بقدر ما أسفت مصر . ولا يخفى في شك في أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، في عهد الصداقة الذي سيفتح معه هذه التحالف إذ بسود السلام والودق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتئذ قدمت امداد بومهر سنة ١٩٢٤ ، ولا يعرب عن نال الحكومة البريطانية أن الحواطر من الحامين قد هدأت ، وأن المعوس تستطيع أن تواجح في هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه . بيد الثقة المتجددة وبوثق العلاق الودية بين البلدين .

« وان الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية في عام ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ في الميراثية المصرية بالاعتمادات اللازمة لمقتات الدفاع عن السودان لدلالة على استمرار حق مصر على السودان ، وتمهيداً لعودة لأحوال إلى محراها السابق . وقد وافق البرلمان المصري على تلك الاعتمادات في ميراثية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ونسحب هذه الموافقة بتجسّطات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة في السودان ليست إلا وقتية لا بد أن تسوى عند سبوح أول فرصة مما تقتضيه مصلحة البلدين ، غير أنه لوح من مشروع البريطاني أنه يريد أن يحمل تلك الحالة الوقتية نهائية دئمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تحل مصر عن حقوقها في السودان ، وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين في السودان — يحل بالمسألة مصلحة بريطانيا .

«لذا كان الحل الذي يتمق وحده مع مكر بريطانيا العظمى ومودها ومع كرامة مصر وحقوقها ، هو أن تعود الحالة في السودان إلى محراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألتها نهائياً . وهو أيضاً الحل الذي وحده يحمل البرلمان المصري على الاستمرار في الموافقة على الاعتمادات اللازمة لمقتات السودان في الميراثيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا تعدل أن نكون أمراً طبيعياً لا صعوبة فيه

ولا تعقيد ، فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطبق عود الحال إلى ما كان عليه ، البدء في تنفيذ معاهدة التحالف ، لا سيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبق على غرار الود الصريح .

« مياه النيل - أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لي أن المشروع البريطاني يوافق في الواقع على ما أبدته من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة من مشروعى ، غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرر ظاهرها قول الدين يزعمون حصاً في نظرى أن السياسة الإبحيرية ترمى إلى إلقاء رقابة ووزارة الأشغال العمومية على مياه النيل . الحق إنى لا أجد تفسيراً واضحاً للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها ، بعبارة « منح تمثلى مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعمية سد سدر » وعبارة « إعطاء الحرية للوصول إلى الميادات المتعلقة بها » فإن بين العاصرتين اللتين صيغتتا على وجه التصديق قد تهلل على العن أن مراقبة مصر لن تكون حسية للأرقام وعميت الجمع ، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها ، وفى حين أن حرية الوصول إلى الميادات تستلزم حتم الوصول إلى معرفة نظام حركة الحزان ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد أن تغير التقاليد التى شنتها ، ودافع عنها بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمشارين أو وكلاء وزارة . وأثرهم فيها ما شئت من علم ومن إخلاص . تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دوماً وبخاصة فى إنشاء خزان سدر . أفليس من الأسهل فى هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التى اقترحتها بدلاً من الصيغة المهمة الواردة فى المشروع خصوصاً أن هذه الصيغة على إسهامها تؤدى إلى نفس النتائج العملية التى تؤدى إليها الصيغة الصريحة ؟

«ومن جهة أخرى ، قد يؤخذ من عبارة المادة الششة من المشروع بصدده مشروعات
الرى التى قد تناشر مصر إقامتها على محرى النيل أنها تتحدث عن «لا حق له على
السودان ، وإنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح
السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الأعمال التكميلية
والتعويض عن الضرر الذى يلحق من جراء أعمال الرى فالتست لمعاهدة على ما رى
موصفاً لذكراها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق
سيادتها على السودان . دعى أن مصر لم تعمل قط على وحاشا فى هذا الموضع .

« يبقى أن نتبين ما هو المقادق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير لمشروع إبيه
فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصاً أنه يلاحظ أن المشروع البريطانى
لم يشير إلى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية
لذلك التقرير ووافقت عليه مصالحة رى السودان على ما أذكر »

وفى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ غادر دولة ثروت باشا لوبدره عائداً إلى مصر
وكتب إلى السير أوستن تشمبرلين كتاباً رقيقاً ، قال فيه : « ولقد كان يسمدى أن أرى
مساعيتكم المحميدة فى تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكال بالسبح ، كما أنه يؤلى
أن يحقق كل ما بذل من الجهود فى هذه السبيل »

وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أنلت الحكومة البريطانية مشروعها النهائى شاف
الصيغة التى وضعها مشروع لمعاهدة . وفى هذا مشروع أعصت لمسألة السودانىه
تماماً ! ثم طلت المباحثات مستمرة بين الطرفين بواسطة اللورد لويد المندوب
السامى البريطانى فى مصر فى صورة رسائل ومذكرات متبادلة بين الحكومة المصرية
ودار المندوب السامى والحكومة البريطانية . وقد جاء فى رسالة من السير أوستن
تشمبرلين إلى دولة ثروت باشا فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ : « وإبى مستعد للاستمرار
فى المفاوضة قبل التوقيع على لمعاهدة وبعد التوقيع عليها فى تأليف واختصاص

المعثة العسكرية البريطانية في مصر وفي توزيع مياه النيل » .

وكان السير أوستن تشمبرلين يستعجل عرض لمعاهدة على هيئة الوزارة المصرية حتى يعرض الأمر من جاسه على البرلمان الإنجليزى فرد عليه دولة ثروت ناشا في رسالة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨ جاء فيها: « . . . فكان لي أن دهش لتصریح سعادتكم بأن هذه الطريقة لا يمكن أن تستمر ودعوكم إياي في الآن نفسه إلى عرض للمعاهدة على رملاني قبل أن تسوى وتوضح مسألة مياه النيل والجيش والميليس . . . (ثم جاء في ختام هذه الرسالة) . . . والآن وقد استوفيت المحدثات . . . سأشارك مع اللورد لويد في بحث مسألة المياه التي انفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة في وقت واحد . . . » .

وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٨ كتب السير أوستن تشمبرلين إلى دولة ثروت ناشا رسالة جاء فيها: « . أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اعتقد كلاً على أن تبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرة تسويتها . . . » .

وفي ٤ مارس سنة ١٩٢٨ كتب دولة ثروت ناشا إلى لجنة اللورد لويد لمعدود السامي البريطانى كتب « أشار فيه إلى « أن المشروع البريطانى عرض على مجلس الوزراء فرأى أنه لا يسهه قبوله . . . »

وفي اليوم التالى رد دولة ثروت ناشا في كتاب آخر على كتاب السير أوستن تشمبرلين بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جاء فيه: « . . . حقا، كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح وأن أصفى مسائل النوايس والجيش وتوزيع مياه النيل، وقد كان يتكفى أن أطرح على رملاني مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ويتضمن حملة من لرايا المحسوسة لا مشروعا يترك معه بعض مسائل التي تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جداً ويحمل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل . . . » .

وهذا انتهت مساحات ثروت — وتشمبرلين .

اتفاقية النيل في عام ١٩٢٩



وفي ٧ مايو سنة ١٩٢٩ تم الاتفاق بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة
« دولة محمد محمود باشا » ، والحكومة الإنجليزية ممثلة في « اللورد جورج لويد »
المدعوب السامي البريطاني عن صمصاء النيل وتوزيعه بين مصر والسودان وقد جاء
في ختام كتاب (دولة) رئيس الوزراء إلى المدعوب السامي البريطاني « أن هذا
الاتفاق لا يعتبر بأي حال ماساً بمراقبة وضبط النهر ، فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة
بين الحكومتين عند المعوضة في مسألة السودان » كما أن المدعوب السامي البريطاني
سجل في رده على هذا الخطاب « أن حكومة حلاله الملك سبق لها الاعتراف بحق
مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل ، وأقر أن حكومة حلاله الملك تعتبر المحافظة
على هذه الحقوق مبدأً أساسياً من مبادئ السياسة البريطانية ، كما تؤكد لدوتكم
بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ ونعصبات هذا الاتفاق ستعقد في كل وقت أيًا كانت
الظروف التي قد تطرأ فيما بعد » .



مفاونات صيف ١٩٢٩



وفي الثالث عشر من شهر يونيو أنحر المعمور له (دولة) محمد محمود باشا ، فاصداً إلى
المجئراً لحضور الجمعية التي رسمتها جامعة أكسفورد لتقديده لقب دكتور في القانون
وكان (دولته) قد أرمع على أي حال ريادة تلك البلاد في صيف هذا العام لاستئناف
الحديث في أمور كان قد بدأها منذ الشتاء واستتبعه في أمور أخرى كان يرى أنه
قد آن الأوان لتحريكها وتقديمها خطوات محسوسة . . .

وكتب ديوته تقريراً في هذا قال فيه عن السودان « . . . كذلك كنت أرى
أن الوقت قد آن خصوصاً بعد أن وضع الاتفاق الخاص بالنيل ، لأن يعاد النظر
فيما بقي من آثار الإبدار البريطاني متممةً بالسودان للرجوع فيها إلى ما كان عليه
الحال قبل سنة ١٩٢٤ » .

ذلك هو الأحساس الذي كان يسوى (دولة) محمد محمود باشا أن تبحث مسألة
السودانية بمقتضاه . وقد قال (دولته) في تقريره إن الساطات البريطانية لغت
نظره إلى أن لمشروع الذي تمحضت عنه المفاوضات بين المعمور له ثروت باشا وبين
السير أوستن تشمبرلان في سنة ١٩٢٧ اعتبر أقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية
وإلى أنه لا مندوحة من اتخاذه أساساً للحديث . . . »

ويستطرد دولته في تقريره فيقول « . . . وأما السودان فقد طست أن تحترم
وتعقد اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتاً وعلى ذلك يعود إليه قسم من الجيش المصري
كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ ، ويجب أن تنقطع التدابير والاجراءات التي ترم
إلى التصديق على المصريين فيكون شأنهم في حرياتهم ومصالحهم في السودان شأن

أرغابا البريطانيين وقررت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة في المفاوضات في مسألتها في الوقت الذي تراه ملائماً .

وفي ٥ يوليو سنة ١٩٢٩ سلمت وزارة الخارجية البريطانية دولة محمد محمود باشا المشروع الذي وضعته بناء على محادثات الطرفين . وبعد دراسة هذا المشروع دارت مباحثات أخرى انتهت إلى وضع مشروع معدل .

المشروع البريطاني

مادة ١٢ - تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقاً لشروط الاندفاعات الحالية أو ضمة لأي تعديلات لتلك الشروط توصل في المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

« وتطال حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها تامة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاندفاعات .

« ويسمح لأحرار مصرية أن تكون في السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصري إلى الموظفين التابعين له . »

هذا هو نص المادة الخاصة بالسودان في المشروع البريطاني . وقد كتب (دولة) محمد محمود باشا في مذكرته عن هذه المادة ما يلي :

« نذكر ما أن تضمن هذه البلاد التي تقرر التسوية الوقتية لمصلحة السودان في وصف جديد أو محدث لمركز الطرفين وذلك بحكم اتفاقات سنة ١٨٩٩ التي استقر الرأي على العودة إليها . فوجب سلك أن يهدف كلمة 'condominium' ، كذلك رؤية أن تصدر المادة واحتفاظ مصر بحقوق في المعوضة بشأن السودان تمويها بأهمية ذلك الحق . واقع فصلاً عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقات سنة ١٨٩٩

يترتب عليه عودة الجيش المصرى إلى السودان، كما يترتب عليه أن يظل الحكم العدم متوالياً لسلطات التي فوضتها له الدولتان بالاتفاقات المتقدمة ذكرها .

« ولما كانت هذه السلطات لا تشمل إلا التشريع للسداد وإجراء الحكم فيها ، فقد أثبتت مسألة تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات إذ كانت هذه السلطة لا تدخل في نطاق السلطات التي قررت بها اتفاقات سنة ١٨٩٩ للحاكم العام . وبعد مناقشات طويلة ، انتهى الرأي إلى ما نصمته الكتابان المتداولان^(١) في هذا الشأن . وهو مطهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية في السودان كان يوشك أن يعنى عليه العرف الذى جرى في السنين الأخيرة . »

واستطرد المحث إلى التشريعات والإجراءات التي حمت المصريين في حكم الأغراب عن السودان وإلى ما نصمته تلك التدابير المختلفة من وجوه التصديق حتى ظن المصريون الظلون عراى الحكومة الإنجليزية في السودان ، وتم التماسه على «أن العودة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة في تنفيذها كميل أن يرد الأمر إلى نصاه الطيمى » وهو بلا شك كذلك ، خصوصاً إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقات سنة ١٨٩٩ في صلب المعاهدة التي تضمن أحكامها التحكيم ، يجعل لأحكام تلك الاتفاقات قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيراً أثبتت مسألة ديون مصر على السودان^(٢) واتفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

(١) الكتابان المذكوران فيما بعد .

(٢) اتفق على وجوب بحث مسألة الدين بواسطة مندوبين عن حكومة بريطانيا ومندوبة المصرية .

المشروع المعدل

وبناء على هذه المحدث انتهى الأمر إلى مشروع معدل نص فيه شأن السودان على ما يلي :

« مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ .

« يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام مباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . وعندما تصح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية في السودان ؟ »

المشروع الأخير

وفي ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ سلم مستر هدرسن وزير خارجية بريطانيا إلى (دولة) محمد محمود باشا نص المقترحات لاتفاق إنجائري مصري ، لعرضها على البرلمان المصري الجديد ، وكانت الحياة السياسية معطلة ، وقد جاء في هذه المقترحات ما يلي بشأن السودان . ويلاحظ أن النص الجديد لم يشير إلى مسألة عودة الجيش المصري كما جاء في المشروع الأول إذ دارت مناقشات بشأن ذلك في مجلس الوزراء البريطاني انتهت إلى المادة التالية :

« مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ؛ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام مباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي حولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . » وقد قال دولة محمد محمود باشا في هذا : « وانتهى رأي الوزارة البريطانية في موقف

لم يخل من الدقة إلى ما كتب لى به بعد ذلك وزير الخارجية البريطانية من أن عودة الجيش ستكون محل نظر وتعام عند سحب القوات البريطانية من القاهرة وبشرط أن يكون تنفيذ المعاهدة حاصلًا بالروح التي نأشربا بها المعروضة »

تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة

وفيما يلي من الكتابين المتنادين بشأن تمثيل السودان في المؤتمرات المختلفة :

المذكرة البريطانية

« حضرة صاحب الدولة . . .

« يحسن إثبات الاتحاق الذي انتهينا إليه بشأن الطريقة التي تجعل بها المعاهدات الدولية منطقة على السودان ، وإن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذي تكون له صفة فنية أو إدارية عامة .

« في الأحوال التي تكون المعاهدة قد وقعت بمصر وبريطانيا العظمى والتي يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان ، يمدى لمدونون مصريون والبريطانيون في الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توفيقاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد به إجماعاً أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفي الأحوال التي تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح لمشار إليه أنه عند إيداع تصديق صاحب الخلافة ملك مصر وصاحب الخلافة البريطانية تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . وداءً بهذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الاتفاق الذي يشار إليه فيما بعد .

« وحيث يمدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان دكراً خاصاً في وثائق التصديق .

« وفي بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جوار الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم وثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى إثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إبداء وثائق الانضمام في كل حالة . ولا محل طبعاً في مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

« وفي المؤتمرات الدولية التي يتفاوض فيها في أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون في اتصال بشأن أى عمل يرويه بالاتفاق فيما بينهم مرغوباً فيه لمصلحة السودان . »

المذكرة المصرية

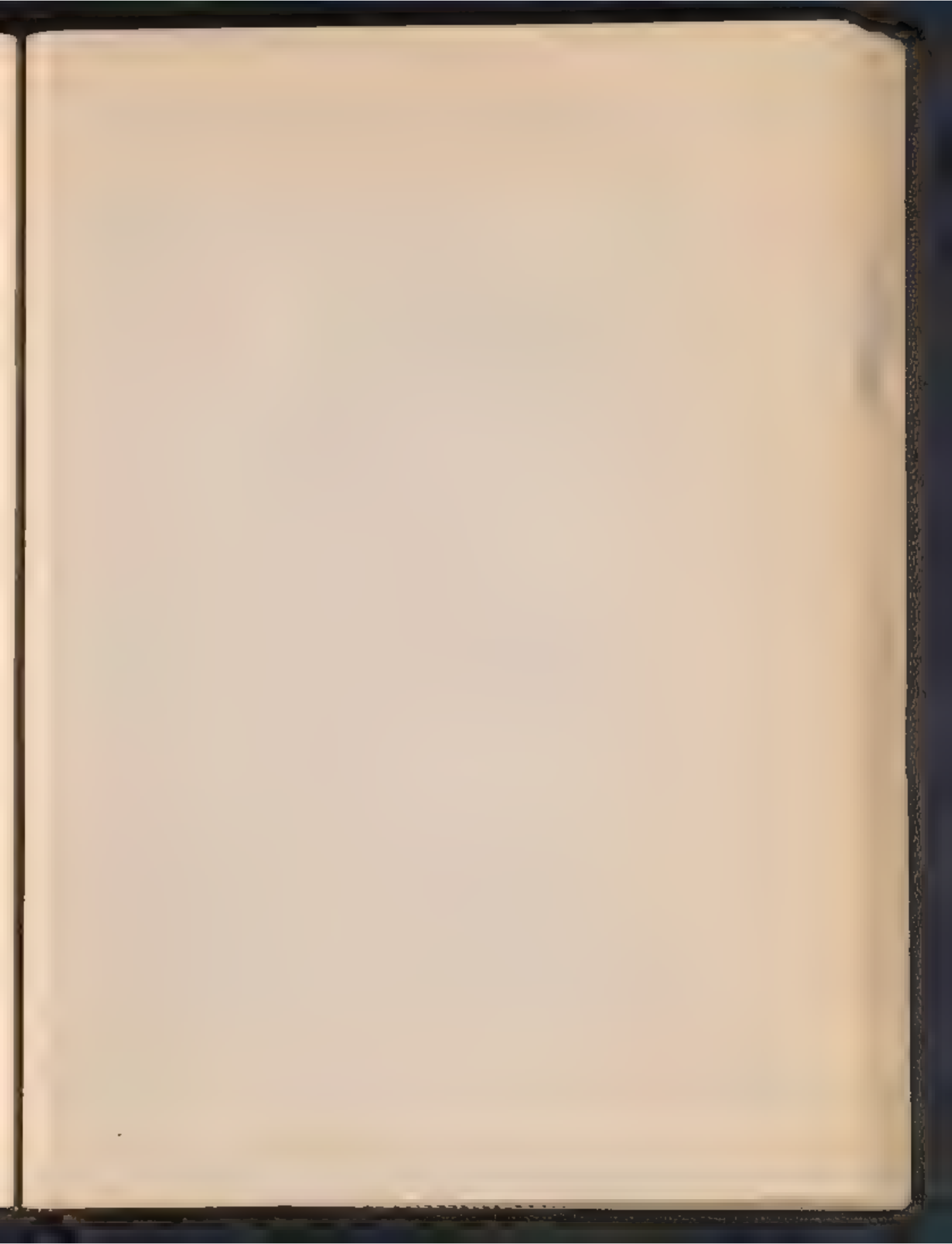
« حصرة صاحب السعادة . .

« أشرف بإطلاعكم أنى تمقيت مذكركم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التي يراد تطبيقها على السودان ، وأؤيد ما جاء بها بشأن التعميم الذي تم بيننا . »

عرض الاتفاق على الشعب

وبعد أن تسلم (دولة) محمد محمود باشا مشروع الحكومة البريطانية كتب إلى وزير خارجية إنجلترا رسالة ذكر فيها : « . . وإني لأدرك أن هذه المقترحات هي أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه وإني مستعد من جهتي أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصري واثقاً تمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلادى . . »

مفاونسات صيف ١٩٣٠



وفي ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ فوص العرب لمصرى الحكومة المصرية التى جاءت وليدة انتخابات جديدة فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها (التى انتهى إليها دولة محمد محمود باشا) لوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين ، وهذه المفاوضات هى التى عرفت باسم « مفاوضات المحاس — هندرسن » .

وفي يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأت المفاوضات ، وقد تكلم المحاس بش : « إن المبادئ التى تستنتج من المقترحات البريطانية يمكن لمجبتها فيما يلى :

« خامساً — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة أقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكاً فعلياً .

« هذه هى المبادئ العامة التى تؤخذ من المقترحات وتروى أنه لم يخرج عن روحها لأن عرصنا هو أن نصل فعلاً وإخلاص إلى الاتفاق المنشود ، أما ما عدا ذلك فتفصيل يأتى الكلام عنه فيما بعد .

« مستر هندرسن هل أفهم مما قاله (دولة) المحاس باشا أن هذه المبادئ الكبرى إذا وصفت فى صيغ مقبولة من الجانبين فإنه من تقوم عقبات فى سائر التفاصيل ؟

« النحاس ناش - قد تقوم صعوبات في التفاصيل ، ولكن أرجو أن نتمكن من التغلب عليها بسهولة إذ حسن النية متوافر في الجانبين .
 « مستر هندرسن - طبيعة الحل ستكون اقتراحكم فيها محلاً للمناقشة .
 « النحاس ناش - لا شك .
 « مستر هندرسن - إن هذه المبادئ الخمسة مهمة حقاً ولكن الكثير يتوقف على الصيغ التي ستوضع فيها على نى من ناحيتى زريد أن أسترشد رأيى زملائى فيما قد يكون عليه هذه الصيغ فإذا كنتم قد أعددتهم بصورة خاصة شمد هذه المبادئ فإنه يسرنا أن نطلع عليها ونبدى لكم رأينا فيها
 « النحاس ناش - إنما مستعدون لأن صم الصيغ لهذه المبادئ بالمعنى الذى ذكره ونقدم لكم فى أقرب فرصة . »

المشروع الأول للوفد المصرى

وفى الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى مشروعه الأول إلى مستر سلى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الإنجليزى ، وقد جاء فيه عن السودان :

« ١٣ - إلى أن تحل مسألة السودان بمحادثات مقبلة ، ومع الاحتفظ بجميع الحقوق ، يشار الطرفان لتعاقدان إدارة السودان بلاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً . »
 وفى يوم الخميس ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠ عقدت الجلسة الثانية حيث أبدى الفريق البريطانى ملاحظاته على المشروع المصرى فقل مستر هندرسن فى أثناء سرده هذه الملاحظات : « ... فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التغيير ووقع فيها خلاف كبير بيننا وبينكم . وبعض هذا التغيير مهم جداً فى نحو خمس مسائل حيوية

أخص بالذكر منها مسألة السودان التي ستكون على ما يظهر عقبة كأداء في طريقنا وسنجد صعوبة كبيرة في التغلب عليها . ولابد لي أن أصرح لكم بأن الحكومة الانجليزية حتى لو سلمنا نحن بمطالبكم في هذه اللحظة — يستحيل عليها استجابة مطلقة أن تصل إلى حل العرمان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغي لي أن أنبهكم ، على مسئوليتي الخاصة بصفة كوني وزيراً للخارجية ومن غير استشارة زملائي الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجديدة التي وضعتها ، إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة » .

ورد رئيس الوفد المصري على الملاحظة الخاصة بالسودان قائلاً : « . . . وأما فيما يختص بالسودان الذي حصه مستر هندرسن بالذكر فإنه سيري أن الصيغة التي وضعناها شأنه لا يختلف في روحها عن الصيغة التي وضعها جنابه في مقترحاته ، لأنه لم يطلب في الوقت الحاضر إلا الاستمرار العملي في الإدارة وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها ، فقد أشير فيها إلى أن القواعد التي تنفع في السودان مؤقتاً هي القواعد المستمدة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وما صرح به في أن الإدارة التي كانت تعمردها مصر في السودان قد أعطى شطر منها إلى إنجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، ومن أجل ذلك آمل كل الأمل أنكم عندما تدرسون هذه المسألة في ضوء هذه الحقائق ترون أننا في هذا المطلب المهم الحيوي بالنسبة لمصر كما في غاية الاعتدال . . . »

وفي اليوم التالي اجتمع دوة الفخام باشا مستر هندرسن على مائدة العشاء بدار المعوضية المصرية بمدن وقد دار الحديث بينهما الذي تناول المقترحات المصرية وخاصة مسألة السودان على النحو التالي :

« مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جداً منها مسألة السودان .

« المحاسن ناشا - ومادام في الصيغتين الحاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك في الإدارة وترك الباب مفتوحاً لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

« مستر همدرس الفرق كبير جداً لأن مادنتنا تشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ والحالة التي بحمت عنها وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر والمجترات في إدارة السودان . وأنت تظلمون أن يشترك المتفقان مصر والمجترات في إدارة السودان اشتراكاً كاملاً ، قد تقصدون ؟

« المحاسن ناش - تقصد أن تكون الإدارة مؤقتاً في أيدي المصريين والإنجليز معاً ، وهو ما لم يكن معترف به من قبل ، فهذا في الواقع تساهل منا ولا يهم لماذا تعارضون فيه ؟

« مستر همدرس - إن ما وقع في السودان في السنوات الأخيرة لا يزال مثلاً في الأذهان وكذلك في التصريحات التي صدرت عقب ذلك كل ذلك يقيد ما تمام التقييد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء المسير ماكدونالد عندما كان وزيراً للأجارية ورأساً للأدارة في سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياسته في السودان ، وقد شئت في البرز عن هذا كنت مرتبطاً بها فعدت ارماطى بها وقبولي لها

« المحاسن ناش - لقد صدرت تلك التصريحات في وقت لم تكن فيه مفاوضات فالروح التي أوحى به غير الروح التي تحرك المتفاوضين في وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز مطلقاً أن تحرم مصر من حقوقها الناشئة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت ونست الفحص ، راءة مصر ورعايتها بها .

« مستر همدرس - ومادام عني أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يتجاوب صداها في أحيائه .

« المحاسن ناش - نحن الآن نصدد نسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا

عائق من التصريحت التي صدرت في ظروف ونحت مؤثرات خاصة ، وإذا كنتم
تتمسكون بتصريحكم الأخيرة فهل مصر أن تتم تلك التصريحت سنة لإيجابر
وكبرائهم فيما يختص بالجلاء إذ قد صدر لمصر ما يزيد على السنين عهداً ، وهذه
جيوشكم لانزال في بلاده ؟ فهل لن تتم هذه التصريحت كما تتمسكون
بتصريحكم ؟

«مستر هندرسن — أنا في الواقع أشير إلى تصريحاتي في البرد فقد أعدت
أكثر من مرة أن سنة السودان ستصل خصصة لانتقبي سنة ١٨٩٩ ثم إلى مرتبط
بالمادة الواردة عن ذلك في مقترحاتي ، وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذي
ذهتم إليه ؟

«الساحس باشا — إن كل ما يريد هو هذه الإشرة مطلقاً إلى امتدتي سنة ١٨٩٩
لأنهما بمقتوتان في مصر كل الوقت . ومع ذلك فهاتان الامتدتين تمدن على إعطاه
انجلترا نصيباً في إدارة السودان ومادنا تشير إلى وحبب اشتراك الطرفين في إدارة
السودان فني فارق هذا بين الأمرين ؟ إن مصر لا تعترف قط بامتدتي سنة ١٨٩٩
ولم تقبل في يوم من الأيام التشيخ التي نزلت عليهم ، وكل ما رجوه الآن أن يشترك
المتعاقدان في الإدارة اشتراكاً فعلياً إلى أن توضع اتفاقات جديدة ، وهي عصصة
في ذلك ؟ وهي اعتماد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

«مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماماً بعبارة الاشتراك الفعلي ؟

«الساحس باشا — تقصد بذلك رفع القيود الموصوعة على حرية المصريين بالسمة
للسودان . أي حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ، ثم حمل
الإدارة السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء .

«مستر هندرسن — ومن الذي يعين الموظفين المصريين في السودان ؟

« النحاس باشا - الحكومة المصرية .

« مستر هندرسن - هذا مستحيل لأن حاكم السودان هو المسؤول وحده بحكم
الاعتقبي سنة ١٨٩٩ عن النظام الإداري والعسكري في السودان . وهاتان
الانفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة ، والمادة التي وردت في مقترحنا
تترك الباب مفتوحاً لذلك .

« المحسن باشا - إن طريقة الاشتراك العملي في الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد
فيما بعد . وإيما يريد التسليم لمبدئها لأن هذا لا يعتمد عن روح المقترحات ولا عن
حكم مدينتي سنة ١٨٩٩ نفسها .

« مستر هندرسن - - أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التي وقعت حديثاً
في السودان ، والتصرّيات التي صدرت بشأنه ، لكان موقفنا اليوم غير ما نرى . ولكن
المسألة ليست ما يجب أن يكون ، وإيما هي مسألة ما يمكن جعل البرلمان الإنجليزي
على قبوله . وإذا نحن قدّمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالمقترحون فإن البرلمان
يرفضها رفضاً تاماً وتصبح المعاهدة لا تساوي الورقة المكتوبة عليها .

« المحسن باشا - لا نستطيع أن نتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرصية تقبلها
الأممات فيذكر كل منا ولتعاون معاً . وأملك تذكر يا مستر هندرسن أني في بلادى
محل الثقة العامة في الدفاع عن حقوق البلاد كالملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا
معتدلة جداً ، ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

« مستر هندرسن - أعرف ذلك تماماً كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضاً صعوبة
مركري . لقد خطر ببالي هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان
الواردة في مقترحاتي فنقول : أنه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب
جديد ، ولكن لا بد لي من استشارة زملائي في ذلك أولاً .

« المحاس باشا يحب عبيد أن يفكر ويبحث في إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرقص المحتم في برلمانكم. ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا. ولى كبير الثقة والأمل في الوصول إلى حل مقبول .

« مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما في وسعنا لأنا لا ندن فصل إلى الاتفاق لمشود ، وإنترك الآن هذه المسألة ، ومن حسن الحظ أننا في جلسة العدد سنقوم بول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى مادة الخاصة بالسودان

وفي مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ إثر دعوة إلى العشاء بمندق هيد بارك حضرها المستر هندرسن وآخرون، حرت محادثة خاصة : (أولا) بين مستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد، و(ثانياً) بين المستر هندرسن ودولة المحاس باشا بحضور الأسماء ذ مكرم عبيد والدكتور دالتون وكين ووزارة الخارجية البرلماني . وقد دار الحديث في المحادثات الثانية عن مسألة السودان وخلاصته أن مستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصري على اتفاقية سنة ١٨٩٩ فأكده المحاس باشا عدم الحاجة إلى ذلك ، كتنه تقبل الإدارة المشتركة في السودان مؤقتاً وهو جوهر الاتفاق المذكور . فقال مستر هندرسون « ومدا نعدون بالإدارة المشتركة ؟ » فقال المحاس باشا . « نعتي بها أن يكون لها وكيل مصري لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والإنجليز على السواء » فسأل مستر هندرسن : « وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء للإنجليز الموجودين الآن ؟ » قال المحاس باشا : « نكتفي بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصري وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة » فقال مستر هندرسن : « ولكن سيترتب على ذلك مضاعمة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعي زيادة كبيرة في المصروفات لا قبل للحكومة السودان بها » فقال

النحاس باشا: «إني آخذ على معنى من باب التسهيل أن أدافع، بعد الاتفاق مع زملائي، عن أية مبالغ الإحالة السبوية التي تدفع لاسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه، والتي يفكر البرلمان دائماً في حذفها، عني أن يصرف هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصري الذي يعود إلى السودان» فقال المستر هندرسن: «وهل لديكم بيان بعد هؤلاء الموظفين؟» فقال النحاس باشا: «كلا ولكن في الاستنطاعة أعداد هذا البيان في قبة فرصة» فطلب مستر هندرسن أعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ما عرضه النحاس باشا من إبقاء مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الرائدین.

وفي صباح يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب السير روبرت فاسيترت والدكتور دالتون والمستر سالي مقدمة (دولة) النحاس باشا موفدين من قبل المستر هندرسن فقبلهم دولته ورملاؤه بمصدق هايد بارك وبنقوه أنه قد وجه إلى المستر هندرسن في مجلس العموم سؤال عما إذا كان لا يزال متمسكا بالمص الوارد في الكتب الأبيض بشأن السودان، وأن مستر هندرسن أعده جوابه بأنه يس في الية الاعتماد عن المبدأ الوارد في المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضي (مشروع محمد محمود - هندرسن) فسأل النحاس باشا عن المقصود من هذه العبارة وهل هي تعني التمسك بمص الحرق المادة ١٣ أم تعني جوهراته بقيت سنة ١٨٩٩، فأجابوا بأنهم لا يدرون شيئا عن ذلك ومن كانوا يرحجون المعنى الأول، فقال النحاس باشا: «ولو أنه لا شأن لي في إحالة المستر هندرسون ولكن أستحسن أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثاني» فقالوا: «إياه لا يمكن التغيير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذي وضع الجواب المذكور» فقال النحاس باشا: «ولماذا عرضتموه على إذن ما دام لا يقبل التغيير؟» قائما: «إن المستر هندرسن قصد بذلك ألا تعالاه» قال النحاس باشا: «إذن فالأمر يرجع إلي ما يقصده مستر هندرسن من هذه الإحالة، فإذا كان يقصد المعنى الأول كان ذلك عقبة في سبيل الاتفاق. أما إذا كان يقصد المعنى الثاني فلا اعتراض لنا عليه.

وقد أرسلت هيئة الوفد المصري إلى الفريق البريطاني اقتراحاً ببعض المواد منها المادة الخاصة بالسودان جاء فيها : « مع الاحتفاظ بحرية عقد عقد في معاوضات مقبلة تعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون خلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

« و جاء على ذلك به شرطان للطرفين المتعاقدان إدارة السودان ، لا يشترط بينهما اشتراكاً فعلياً و مباشر الحكم العام ، فسيادة عنهما ، السلطات التي حوتها إياه لا تقتصر على المشار إليهما . »

وقد جاء في المحضر الرسمي لهذا : « أن الفريق لمصري قبل أن يشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، أكد أن طلب المستر همدرس من دولة المحسن باشا في حديث خاص أن يقلد ذكره في ١٨٩٩ في المادة الخاصة بالسودان تسهيلاتاً لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلي في الإدارة بأنه يعتبر تطبيقاً لأحكام هاتين الاتفاقيتين . فقبل دولة المحسن منه ذلك على شرط المحسن أيضاً على حق سيادة المصرية الكاملة على السودان فلم يعرض المستر همدرس في ذلك وطلب تقديم نص به . »

وفي يومى ١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ عقدت الجلسة العاشرة للمناقشة في بعض المواد ومنها المادة الخاصة بالسودان . وقد طالت المناقشة بين المستر همدرس ودولة المحسن باشا والأستاذ مكرم عبيد وتخللها إشارة من الجانب البريطانى إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فاسمهم يعتبرون مؤتمراً قد فشل في مهمته وبعد ذلك عاد دولة المحسن باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى رملأتهما للجدولة ثم استأنفت المناقشة مع همدرس ، ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ الخاصة بمسألة السودان في أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف إلى النص انوارد في مقترحاته اللجنة الآتية :

« بدون إحلال حقوق مصر ومصالحها المادية » على أن تأتي بعد عبارة « يتمق الطرف امتع قدان » بحيث يصح نص المادة كما يأتي :

« مع الاحتمال بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ يتمق الطرفان المتعقدان ، على أنه غير إحلال لحقوق مصر ومصالحها المادية ، يكون مركز السودان هو المركز السنّي من اتفاقية سنة ١٨٩٩ المذكورين .

« وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما . »

فقبل الفريق المصري هذه الالفقة على أن يفسل الفريق البريطاني في نفس الوقت المذكورة الآلى نصه :

« المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعقدين به اشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكاً فعلياً . »

« و عليه يعين وكيل مصري للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع المواطنين البريطانيين في إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاحرة . »

« لكن لما بحثت هذه لمادة أشار مستر هندرسن إليها بقوله : « . أما مدكركم عن السودان فقد وجدناه غير مقبولة أصلاً ومع ذلك سنعرضه على مجلس الوزراء . » وفي الجلسة الحادية عشرة ، التي عقدت في يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب دولة المحاس باش إبلاعه مذكرة الفريق البريطاني الخاصة بالسودان لإبلاعه .

إلى الوزراء في مصر ، وعلى هذا تأجلت الجلسة إلى اليوم التالي حتى تعد هذه المذكرة .

وفي يوم الأربعاء ١٦ أبريل اجتمع مستر هيرسن مع (دولة) المحمدي باشا وأعضاء الفريق المصري مرة في الصباح وأخرى في المساء دون أن يحضر هاتين الجلستين أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز . ولم يدون محضر هاتين الجلستين ، وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة السودان وتمتخص هذه المناقشات في أن الفريق المصري اقترح أن ينص في مذكرة الملاحقة بالمعاهدة على أنه :

« تطبقاً لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اعق الطرفان المتعقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يمدآن إعادة الحالة العملية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستنتجان حتماً ألا يكون هناك أي قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والتجارة » .

وقد أجاب المستر هيرسن « بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يخص العودة الجش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد في المقترحات » . أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قل المستر هيرسن : « إنه إذا لم يمانع الحاكم العام فيهم يقولون أن ينص في المذكرة الملاحقة بالمعاهدة على أنه :

« لا يكون هناك أي عرق بين الرعايا البريطانيين والأهل المصريين في السودان في مسائل التجارة والهجرة أو حيازة الملك » ^(١) .

وأخيراً اقترح الفريق المصري أن ينص في المذكرة الملاحقة بالمعاهدة على ما يأتي :

(١) اتفق مستر هيرسن بعد ذلك دولة المحمدي باشا بأنه أقرق إلى الحاكم العام لأحد رآه في ذلك جاء الرد بالقبول .

« بالسمة المصعب لحماية في الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتمديد
نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعقدان على أن يدخل في بحر السمة
التالية للتصديق على الماهدة وفي محادثات تقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفي نفس
الوقت لا يكون هناك أي قيد على رعاية أي فريق من الفريقين المتعقدين بمراجعة
في مسائل التجارة والهجرة والملكية . »

ولكن المستر هدرس رفض قبول هذا النص ، واقترح أن يضاف إلى مواد
الماهدة النص الآتي :

« اتفق الطرفان المتعقدان على أن يدخل ، إذا طلب أحدهما ذلك ، في مدققت
ودنة في بحر سمة من تاريخ مدد الماهدة ، وذلك بالسمة لأي مسألة تمنحهم من
تطبيق الماهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما . »

وقد قال المستر هدرس : « إن هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد
الماهدة ومنها مادة الخاصة بالسودان » ورفض الفريق المصري ذلك إذ لا حديد فيه
... كما أنه من فيه إشارة إلى تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ وتميدها وهو ما طلب
الفريق المصري حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السمة التالية المصادقة على
الماهدة ، ومن جهة أخرى فإنه يحشى أن يهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصمة
لأمم عند الخلاف في تطبيق الماهدة مقصور على مدة سنة . . . واقترح المستر
هدرس نصاً آخر ، ولكن الفريق المصري رفضه أيضاً لعدم النص على حالة
الخلاف في تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذكيراً للصعوبات أن ينص
في المذكرة الملحق على ما يأتي :

« إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعقدين بالسمة لتطبيق وتمديد اتفاقية
سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول في محادثات في غضون سمة من تاريخ

التصديق على المعاهدة فقد لاندق على هذا التطبيق وفي نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعاية أى فريق من الفريقين المتعاقدين في الملكية والمتاجرة والهجرة . »

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصرحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا للإثارة مفاضة في مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسؤولية حلها في الوقت الحالي وأنهم لا يمكنهم تطبيق الاتفاقية ١٨٩٩ باشتراك مصر في الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة في السودان .

وفي يوم الأربعاء ١٦ أبريل قام (دولة) لحسن باشا مأمدة عشاء المستر همدرس وأعضاء اللجنة البريطانية بدار المفاوضة المصرية . وقد عقدت جلسة بعد مأمدة عشاء حوالي منتصف الليل وحضرها المستر نكت المنشر ومروى لورارة الخارجية البريطانية :

« المستر همدرس - يؤسفني أن أصرح في هذا الاجتماع أننا لا نستطيع بحال الموافقة على طوائف الوفود المصرية فيما يخص السودان طرأ مركز الحكومة البريطانية الدقيق في السودان . وأحب أن نعت النظر إلى ما في مقترحاتنا لم نت في المسألة نهائياً بل تركنا الباب مفتوحاً لمستقبل فلا يجوز واحدة هذه أن تمثل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصري هذه المسألة اهتمامه .

« الحسن باشا - وإن أيضاً بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة في سبيل الاتفاق آسف لأن رأينا مختلف كل هذا الاحتمال من أجل تطبيق مادة اتفاقنا على مبدئها . نحن متفقون على نظام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تصديق تطبيق هذين الاتفاقيتين تترك المحادثات تجري بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة بعد توضع لأجل أن تطبيق . لا أدري كيف يمكن أن

نعرض الأهمير ذلك البناء العظيم الذي أقامه في هذه المفاوضات بكل عناية واهتمام،
وننحرج بعد كل هذه المحمودات، نتيجة غير مرضية مع أنها لم تطلب شيئاً محافاً
في روجه مقترحات امستر هندرسن، ومع أن المسألة كلها لا تنحرج كما قلت عن كونها
مجرد تطبيق لمبدأ قره الطرون، يقول امستر هندرسن إن المادة العامة التي يقترح
إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكدية لتحقيق ما يريد، وهذا كان الأمر كذلك،
فلماذا لا نضع العبارة التي نطلبها وهي أنه: [في مدى سنة من تاريخ التصديق
على هذه تجري أحداث بين الطرفين المتعاقدين الثلاثة على طريقة تطبيق
اتفاقيتي سنة ١٨٩٩] .

« تلك هي المسألة لا أكثر ولا أقل . فهو يصحح أن يصر جميع ما واصل إليه
من حر . هذه العدة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من
يوم التصديق عليها، ومن حق مصر أن تطالب به، إذ أن المعاهدة لم توضع لغير
التطبيق . ولا يجب أن يغيب عنكم أنها في عبارتها لا تطالب بتطبيق اتفاقيتي
سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة، بل تطالب بميجاد فرصة الاتفاق على أمر
التطبيق في غضون سنة من هذا التصديق، ومن ذلك نرون مدح ما واصل إليه من
النساهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى باسم مصر، وقد تساهل
كثيراً في مسألة قيادة السويس وهي البريطانية المعطى أول أهمية وحيوية من السودان
لمصر، ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذاً عملاً مسألة السودان كل هذا الإعفل .

« امستر هندرسن — رداً على ذلك ذكر أن كثيراً مما قاله دولة المشاع من مآله
في مصر ينطبق تماماً على مركزنا هذا فإذا كان يستحيل عليكم أن تترجخوا عن
موقفكم الحالي فكذلك يستحيل عليكم نحن المتفاوضين البريطانيين أن تترجخوا عن
موقعنا، ثم تلخص امستر هندرسن الخطوات التي سبقت ثم تلت مباحثاته مع (دولة)
محمد محمود باشا إلى أن قال : وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حين وجد أنه

لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان بينما هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاعتق مع السير أوستن تشمبرلن ألا يثيرا إلى السودان في مشروع المعاهدة وأراد بذلك إثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للرسم بظهور روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارة الطيبة عملها في إقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة في السودان إذا أحييت المطالب المصرية الخاصة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

« إنكم إذا كنتم ترون أنه يصح أن تقطع المناقشات من أجل هذه المسألة فإني أقبل هذا الموقف آمناً . »

« لقد بد لنا كل جهد بالإجابة عنكم في مسألة السودان فلم يوفق لإرضائكم، ولقد حصر كل جهدهما في تسوية المسألة الكبرى أولاً : يقول دوتة المجلس باشا إنه لا يطالب أكثر من إعطائه فرصة للكلام في تطبيق تعاقبتي السودان ونحن نرى أنه قد أعطى هذه الفرصة فيما يوصح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل في محادثات ودية في غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بمسألة لأى مسألة نسحر من تطبيقها فله ذلك . ودعوني أقول ، وزملائي على ذلك شهود ، بل أنا أحد رأى مجلس الوزراء في إضافة هذا النص إلى المعاهدة . ولكنى اعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهذه ، والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن يحرف قليلاً فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح في قبضة يدينا وإذا صاعت هذه الفرصة فإني أخشى ألا تعود في وقت قريب بل لا أظن أحداً يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه ستسبح في مستقبل الأيام ، إذا لم نستطع تسوية المسألتين فليقع الآن تسوية مسألة الكبرى بين مصر وانجلترا ولترك المسألة الأخرى كما قلت لعلى الزمن . »

« نطون أنا أغلق الباب في وجه مسألة السودان مع أننا لم نعلق الباب دون

ما تظنون ، لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أبا اجتهدنا كثيراً جداً في إجابة رغباتكم وأرجو أن أتمسك من إلقاء تصريح في البرلمان يبعث على السرور بين البلدين .

« إذا دكرتم متاعكم في مصر أحوال تذكرها أيضاً أن أمامي متاعب كبيرة . وسيكون من دواعي الاعتبار أن تتمكن من تسوية العلاقات بين مصر وبلجيترا ، فإذ مدت المعاهدة بعد ذلك روح لإحسان واجتهاد ، أمكن التعاون على تخطي باقي العقبات وحل المشكلات التي تحول الآن حدها دون محاج .

« هذا هو موقفي وأنا متمسك به مع زملائي الذين يؤيدوني في كل ما قلت .
« النحاس باشا — أحب أن أتروى في الأمر لأنه خطير حقاً ونحن لا نستطيع أن نعلمين إلى النص العام الذي يشير إليه المستر هندرسن .

« مستر هندرسن — متى تعود إلى الاجتماع ؟ سأكون عدداً في البرلمان الساعة ١١ صباحاً لأجيب عن سؤال وجه إلى عن مفاوضات ، وبدأ استمعنا أن نقبل في وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحاً أن نكون شاكراً لأعرف باصط كيف أجيب على هذا السؤال .

« النحاس باشا — إذن نتقابل غداً في الساعة العاشرة صباحاً .

« مستر هندرسن — ولكني بطبيعة الحال لا أستطيع أن أقي معكم طويلاً فسأضطر إلى أن أترككم في الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب إلى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة » .

وقد بقي مستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصري محاولاً إيجاد صيغة يرضى الطرفان في مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أورطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد المستر كامبل بأن يدافع

عن هذا الحفل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المدة بالمصر
الذى قبل الفريق البريطاني تعديدها إليه ومع إضافة المدة العامة الخاصة بالتطبيق
وقد انتهى هذا الاجتماع في الساعة الثانية ونصف صباحاً .

وفي يوم الخميس ١٧ أبريل وصل الفريق المصري في الساعة العاشرة صباحاً إلى
غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية فحضر إليه مستر كامبل وقال إنه
أسف لأنه يحمل ذنباً غير سار فقد حمل إلى اللجنة البريطانية آخر ما وصل إليه
الوفد المصري ، وعليه الآن أن يحمل إلى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يناقش
فيما يأتي :

« لا تقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية إلى السودان ، وأن المستر هندرسن معطى
إلى القاء تصريح في البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحاً وسيقدمه أحد زمري : أن
المفاوضات فشلت وانقطعت . أو أن الاتفاق لم يأت على كل شيء . لا مسألة أو مسائلين
أجل الاتفاق عليهما إلى ما بعد عطلة عيد الفصح .

« النحاس باشا — نحن في حالة يستحيل علينا فيها القول ونكسنا مصطرون إلى
استشارة زملائنا في مصر ونحن ندن محدثون إلى مصر لوقت لأن المسألة خطيرة جداً »
ثم خرج المستر كامبل وبعد قليل حضر المستر هندرسن وقال إنه أعد تصريحاً
لائقاً في البرلمان صه : « قد دارت كالمحس في الأسابيع الماضية ما فشلت
بين المفاوضين المصريين وبين حكومة حلاله ذلك التي كانت ترحون يتم الاتفاق
قبل اجارة عيد الفصح ولكن بعض المسائل المهمة اكتسبت ، هذه الصعوبات
فأملت مناقشات إلى ما بعد العطلة . »

وفي منتصف الساعة الواحدة عاد مستر هندرسن ودارت مناقشات بشأن تنظيم
العمل واقع على اذاعة بيان على الصحف بأن الوفد المصري رأى أن ينتهز فرصة

اجارة العيد يستشير زملاءه في مصر في بعض المسائل الهامة . ومن طريف ما يذكر
 أن مستر هندرسن أشار إلى أن مستر تشرلس كل حاصراً إيجاته في البرلمان « وكان
 مستعداً للمناقشة لو أنني صرحت بنتيجة المفاوضات » !!

وعيناً لما قرره الوفد المصري من استشارة اوبراء في مصر فيما وصلت المفاوضات
 إليه أوفد إلى مصر « مطايرة في يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين
 ومعه أوراق منها مجموعة المصوص الخاصة بمسألة السودان مؤشراً عليها بدين تطور
 هذه المصوص وقد كتب دولة رئيس الفريق المصري خطاً إلى زملائه جاء في مقدمته
 « . . . وبعد فقد وصفت في مهمتنا إلى حد واحد معه أن لا بد من الرجوع إليكم لأخذ
 رأيكم فيه وفيما عنده قتل أن نتخذ قراراً نهائياً بشأنه . ذلك لأنه يتعلق بمصير
 السودان لدى هو حياة مصر » إلى أن قال « أما أن النقطة الخطيرة فهي مسألة
 السودان » وهذا أشار دواته إلى ما دار في المفاوضات منذ بداية الكلام في مسألة
 السودان ثم ذكرته مفصلاً إلى أن قال دواته « نجد لذلك كل العجب وهمنا منه
 أنهم لا يريدون أن يصطبوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة ، أي أنهم
 على بية مسئلة ألا تشترك مصر في إدارته ولا أن ترسل جيشاً إليه وإن كل ما يكون
 له فيه هو أن يبوب الحاكم العام في هذه الإدارة ولم تقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب
 أولية التي أقامها مندوبية من محادثات خاصة تأكدنا منها هذا المعنى وأنهم
 يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر وإسمية
 . بسمة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزي لا يقدرون الآن تغييراً في حالة
 السودان لإقامة ، على أن الباب مفتوح لإعادة النظر في هذا الأمر في المستقبل عندما
 تتحسن الأحوال ونكتفي مصر الآن بما هو مذكور في المادة ١٣ من أن حقها
 محتفظ به لمفاوضات مقبلة » ثم سرد دواته بعد ذلك تفاصيل مناقشته الأخيرة مع
 الفريق البريطاني وختم رسالته بطلب رأي إخوانه وحدد لذلك اثني عشر يوماً .

وفي يوم الاثنين ٥ مايو سنة ١٩٣٠ عاد الفريق المصري إلى الاجتماع بالفريق الإنجليزي :

« مستر هندرسن - يسرنا أن نسمع ما تريدون أن نقوله ، فقد فهمنا أنه قد وصلتكم المعلومات اللازمة من حكومتكم . »

« النحاس باشا - نعم وصلت هذه المعلومات بتفصيل رأى زملائنا ، وقد بذلنا مجهوداً كبيراً لإيقاد المفاوضات من العيش ، ولهذا وضعت عين لمادة السودان تقدمها إليكم لاختيار أحدهما حسبما ترون . وفي الوقت نفسه تقدم المدكرة المصرية مشتملة على بيان المقتضى الذى كما قد حفظه لأعضائنا حق التكلم فيها »

أما المصان اللذان قدمهما الفريق المصري فهما :

« المادة الحادية عشرة - من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجري بينهما في بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة . »

نص آخر لنفس المادة : « من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة ، وفي انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة العملية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ »

وهذا انسحب الفريق المصري ليعطى الفريق البريطانى فرصة يدرس فيها الموضوع المقدمة عن السودان وغيره ، وبعد نصف ساعة رُسل إليه الفريق البريطانى راجياً عودته :

« مستر هندرسن - لقد راجعنا بعناية ما قدمتموه إلينا الآن ، وإنى أحرك أن النصين اللذين مقترحون أن يحل واحد منهما محل المادة الخاصة بالسودان غير مقبولين من اللجنة أصلاً إبنى أقول لكم بكل صراحة إن قبول أى صيغة من

الصيفتين اللتين قدمتهما لتحل أحدهما محل المادة ١٣ خارج عن توكيدها فلا يمكن
أن نقترحه على البرلمان الإنجليزي .

«المدرس ثاش - إني استغرب كثيراً أن يقال إن الصيغتين الجديدتين اللتين
قدمتهما في مسألة السودان غير مقبولتين وكما يحسب أنهما بتقديهما، سقذ الموقف الذي
تتخذ تتعدى الاتفاق على تنفيذ المادة الخاصة، السودان . وقد رأيت من أجل هذه
المسألة بوجاهة الت في مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة .

«ومع ذلك من جانب تساهلاً كبيراً في سبيل الوصول إلى حل كامل للمسألة
المصرية . في مسألة السودان . ومع ذلك فإن عند ما رأيت اليوم تعدد لاهق
على مسألة السودانية قبل تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة مع نقاشا عند التمهيلات التي
قمتها في مسائل الأخرى فلا أفهم كيف يكون هذا الحل غير مقبول في لجناتكم
خصوصاً وأن في الأمر مدة من الزمن في مسألة السودان هو في مصالحكم أتم»
ثم دارت مناقشات بشأن نصوص المعاهدة الأخرى . ثم عاد الحديث فتناول
مسألة السودان مرة أخرى :

«مستر هيندرسن - يرجع الآن إلى مسألة السودان فاسمكم لم نقفوا في مدرككم
الجديدة، وهي المادة «التي نقترحوها» لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا، إلا العبارة
التي أضفناها لإرضائكم وهي عبارة [من غير أساس بحقوق مصر ومصالحها] .

«المدرس ثاش - لقد غير، المادة كلها لأنها لم تصح مادة اتفاق رايها بل
مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

«مستر هيندرسن - كرر أني مستعدون لمواصلة المفاوضات لحل المسألة المصرية
مع ملاحظة أن لا نستطيع قبول نصكم عن السودان . وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ
حقوقكم فيه ونفهمكم أن لا نذهب إلى أبعد من ذلك . فإذا قلنا هذا يمكن
مواصلة المفاوضات من جديد في المسائل الأخرى .

«الحاجس ناشا — إني لآرت أستعرب ما سمعته منك في أن قبول النص الذي وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل لجنتم . لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالمة محل جميع المسائل لمعهود حلها إليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجاً منها عن توكيلها . لقد عرصد التأجيل لا نقدر لموقف وكل من هنالك أنه يؤخر الاتفاق في مسألة من المسائل إلى معاوضات مقبلة .

«مستر همدرسن — لقد بيئت مراراً وتكراراً أن إلهي يحسن على راحتي بعد لاكم هو أما حينها وضعنا مقترحت في الصيف الماضي صرحنا بأنها أبعد ما يذهب إليه . ومع ذلك قبلنا تسهيلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذي لا يمكن أن نتعداه . وفي مسألة السودان بالذات لم نلجأ لهذا لارضائكم ، صفة عذرة [من غيرهم من بحقه في مصر ومصلحتها] وهي العسرة التي وافقتم عليها على المادة ١٣ من مشروع ، ولكن أراكم اليوم ترخصون مع نبي بيئت لكم أنه يجب أن تتركوا للصدقة وللتجارب المقبلة تحسين مركزكم في السودان .

«الحاجس ناشا — لقد قبلنا من مادة ١٣ بعد إضافة لعسرة المشار إليها شرط أن ينص في إشارة على الاشتراك الفعلي في إدارة السودان وهو ما فهمت أنه مرمى النص الخاص بالسودان في المقترحت التي بشرت في الصيف الماضي ، وقد رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعديراً للصعوبات التي تفرها الفرق البريطانية في اقتراحنا تأجيل المسألة بحذافيرها انقذاً للموقف .

«مستر همدرسن — ولكن المسألة بيئت بهذه البساطة . وفي المقترحت مادة تفاوضنا فيها والآس نجد أن السمك الوحيدة التي تريدون انقائها هي التي وضعناها لمصحتكم . تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتي ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك مني لأنني لم أقبل شيئاً يحملكم على هذا الفهم . وقد حاولت أن أعرف

موقفكم وذهابكم خاصة قبل سمر من مصر ولكمكم وحدتم ، لحكمة رأيتموها أن
تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا وكان يجب أن تخبروا برأيكم أو تستفسروا
عن رأينا .

« النحاس باشا — لم تكن في حاجة إلى أن تستعلم قبل حضورنا عن رأيكم
في السودان لأنه وارد في الكتب الأحقر الذي نشر في مصر وقد قسم في إجابة
لكم في البرلمان إن هذا الكتاب يعترف جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن
أنه مستعمل بالشكر على تساهلنا بقول تحيل بحث مسألة السودان .

« مستر هدرس — هل يمكنكم أن تذكروا لما من الذي قال إن الكتب الأحقر
موافق في جوهره للحقيقة ؟ وهل لكم أن تذكروا ما بالحق ما قيل في البرلمان ؟
« النحاس باشا — هذا ما فهمناه مما نشر في الجرائد المصرية .

« مستر هدرس — إن مقترحكم جميعها متفقة في جوهرها وهي لا تكاد تختلف
إلا في الأسماء وقد ذهبتم إلى حذف مادة عرست على البرلمان ولم تبقوا منها
إلا العبارة التي أصبحت لأرضائكم وإلى لأشعر إنما لا تقترب من بعضنا بل تزداد
بعداً يوماً بعد يوم والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ .

« النحاس باشا — العبارة التي أصبحت طبيعية وما دامت العبارة مؤهلة إلى
مفاوضات مقبلة فكل شيء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالحقوق والمصالح .
ولا يصح أن يؤدي ذلك إلى سوء فهم بين الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .
« مستر هدرس — قلنا في مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان في الماضي
وأنتم تريدون حذف ذلك فتتكون الإدارة معلقة .

« النحاس باشا — نحن لا نسوي الآن مسألة السودان بل نطالب تأجيلها . ولم
تسكلم عن الإدارة وكل المسألة تحيل لمفاوضات مقبلة ، فها نحن نأخذ على ذلك ؟
« مستر هدرس — أنتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد

حذفت مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن تصارح بمصداً ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للمفاوضة في المسألة المصرية إلى النهاية .

« ونصيحتي إليكم أن تحلوا النظر في الانتهاء من المسألة المصرية وإبقاء المسألة السودانية .

« المحاس باشا - هذه المصيحة هي التي عرضتها أما بمقتضى النص الذي قدمته .
« مستر هدرس - هذا تأجيل نظري بقتكم لا بالطريقة التي وافقت عليها أعلانية
البرلمان الإنجليزى .

« المحاس باشا - هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها ؟

« مستر هدرس - ما الحكمة في حذف المادة ١٣ بعد أن أضمت إليها الفقرة التي لمصلحتكم ؟ إنكم كنتم قبتم هذه المادة ثم عدتم الآن تقترحون حذفها .

« المحاس باشا - إن المادة التي قسمتها لم نقلها إلا بشروط صحت عليها في المذكرة التي قدمتها . وأنهم هذه الشروط الاشتراك الفعلي في الإدارة الذي رفضتموه بهدئت .

« مستر هدرس - هل تريدون توصلاً إلى الاتفاق أن تعودوا إلى المركز الذي كنتم فيه قبل استشارة رملاتكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

« المحاس باشا - قبل ذلك ولكن بالشروط الواردة في المذكرة .

« مستر هدرس - قبل إن المذكرة غير مقبولة ، ولكن دعوى قراء المذكرة التي قدمتموها (وقراء المذكرة لمشار إليها) قد ضمت مادة جديدة تجعل لكم الحق في رفع المسألة إلى العصمة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قضا لكم فيما مضى إنها غير مقبولة .

« المحاس باشا - نحن لم نعد إلى الماضي لأن ما قبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلي في الإدارة ولذلك عندما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التي تؤدي إلى ذلك

وعندما قدمنا مذكرة أخرى قبل [نبدأ في التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤] أم الآن فمسألة غير ذلك بل جشفا بشىء حديد في الصيغتين مقدمتين من اليوم . فالصيغة الأولى هي أنه [إلى أن تحصل معاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤] وبعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة رملائك يحتمل الاشتراك العملي في الإدارة على أن يبدأ في تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل معاوضات جديدة في مسألة السودان . فامرق كبير كما ترون - هذا في مختص بأحدى الصيغتين اللتين قدمتهما اليوم . أم الصيغة الأخرى فقد عرض فيها حلاً آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان . كأنها إلى معاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة معينة ، فلا شك أن هذين حلين حديدان ورجو أن نقدر الأجرة هذا التساهل الجدى من طرفنا منعاً لغش للمعاوضات .

« مستر هندرسن - نقولون إنكم تريدون التأجيل ونصا لا يجمع إلا على في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ »

« المحاسن باشا - لقد قدمت رأيين حديدين فيهما تساهل كبير فارجو أن تقدروا ما صحيفاه . »

« مستر هندرسن - لا أريد أن أجدعكم فإنه لن تكون معاهدة إذا أصررتهم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدلتها . »

« المحاسن باشا - إذا قلنا هذا النص سهل تقبلون الدخول في مناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقيتي ١٨٩٩ »

« مستر هندرسن - يمكن ترك الباب مفتوحاً إذ يلزم أن تأخذ رأي الحاكم العام . »

« المحاسن باشا - نحن على كل حال نعطيكم ردنا غداً . »

وفي يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية

في الميعاد المحدد وأخير الأستاذ مكرم عبيد المستر سبي أنه يريد مقابلة الدكتور دالتون بعد المستر سبي وأخبره أن الدكتور دالتون ينقطره في حجرته الخاصة ، فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه في شأن اقتراحه الذي اقترحه بالأمس على أن يحد من بعض الأصناف من حرب العزل (ونحوه) هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المادة بشرط أن تعدل الظروف المذكورة يمين فيها كل منها وجهة نظره ^(١) ، فأخبره الدكتور دالتون أن لا اقتراح شخصي محض ولا يبر عن رأي أحد سواء ويجدر التمهيد مع مستر هندرسن في الأمر لأنه (أي الدكتور دالتون) لا يمتثل نفسه مفاوضاً بالمعنى المفهوم بعد الأستاذ مكرم وأخبر زملائه بذلك .

ثم حضر المستر هندرسن وتقال مع دوتة المحس بش ولأستاذ مكرم في عروبه وأخبرهما (أن اقتراح الدكتور دالتون شخصي محض وأنه لا يوافق عليه) ، ونح في قول المادة الأصلية بعد أن عدلت بعبارة « من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادة » وقال بإمكانكم أن تكتبوا مذكرة عما تهتمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة وتوافق عليها ، فأجاب المحس بش أن الفريق المصري يريد أن يحتفظ في المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان وبحق الإشراف في داره . فبعض مثلاً على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تنص بسيادة مصر على السودان ولا حق في الاشتراك في داره . وإذا قبل هذا الوضع كان ذلك حلالاً للموتة القائمة . فقال المستر هندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة في صيغتها وبه يتسبها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد القول بأن هذه المذكرة المصرية العامة التي قدمها الفريق المصري أخيراً قد تناولت تعبيرات عديدة ومهمة جداً ، ومع

(١) كان حبيب مستر مالان عضو مجلس النواب بمرمر وولست إبور (بخور الديومسي بحريدة الديلي هرالد والستر تشارلس روبرتسون من حزب العمل قد قبلوا حجاب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطاني ساعين للوصول إلى حل يوفق بين وجهي النظر بشرط به والصحة ثم انصوا بالموضوعين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذي اقترحه الدكتور دالتون فقبوه .

ذلك وإن قيل الفريق لمصرى مادة السودان فإنه يعتقد بإمكان الوصول إلى تمام
واتفاق بشأن مسائل الأخرى التي تدور حولها المذكورة ثم أبدى النحاس باشا ملاحظاته
على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل عليه التعديلات الآتية :

« أولاً — أن ينص على أن قيام الحاكما العام بأعمال وظيفته في السودان إنما هو
إحدى نتائج اتفاقية ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لها كما يؤخذ من نص المادة الواردة
في المقترحات البريطانية .

« ثانياً — استبدال كلمة « status » بكلمة « Administration » .

« ثالثاً — لا معنى لتخصيص مصطلح مصرى لسودان بأنها « مدية » بل تحذف .
« رابعاً — بصفة عسرة [حل مسألة السودان] إلى العمارة الأولى الواردة في أول
المادة والتي يحتمل فيها نسخ في الموصفات لعمدة تعديل اتفاقية ١٨٩٩ فيكون
نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتي : [مع الاحتفاظ بحرية عقده عقداته جديدة
في استفسار تعديل اتفاقية ١٨٩٩ وحل مسألة السودان . . .] » .

وقد درست مذكرة طويلة بين المستر هندرسن من جهة والنحاس باشا والأستاذ
مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات في نص المادة وعلى نص المذكرة
المصرية الخاصة بالسودان ، وكان مما اقترحه الفريق المصرى أن ينص في رأس
المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وملك مصر والسودان
فرفض المستر هندرسن هذا الاقتراح وأجيب قال إنه لا يمكن أن يمدى رأياً قاطعاً
في التعديلات المقترحة من الفريق المصرى قبل أن يطرح على نص المذكرة ، فرجع
النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى رمالتهما وخلصهما على ما دار من مناقشات مع
المستر هندرسن . وكان المستر هندرسن والنحاس باشا قد اتفقا على أن كل ما يحصل
الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ، فقرر الفريق المصرى

التعديلات التي اقترحها دولة المحاس باشا وأحد فوراً في كندة المذكرات وتعديلات المراد إدخالها على المادة ، وفانل دولة المحاس باشا والأستاذ مكرم مستر هندرسن في غرفته وسلماه نصين محررين باللغة الإنجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصري والآخر نص المذكرة المعصرة لمادة مذكرة وفيه بين النص :

١ - نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصري :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديل مقتضى ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعقدان على أنه يجب حل المسألة في مصر ومعالجتها المادية يكون مركز السودان هو المركز المسمى من هـ بين لاهة قيتين وكما جرى تشيخ انه في سنة ١٨٩٩ بواصل الحكام في سنة ١٩٠٠ عن الطرفين المتعقدان مباشرة السلطات المحولة له تقتضي الاتفاقيتين المشار إليهما »

٢ - نص المذكرة المعصرة لمادة السودان :

« بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نعلم من هذه المادة أنها لا تؤثر في حل في حق سيادة مصر على السودان ولا في يدى على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الفريقين المتعقدين »

وبعد أن اطلع المستر هندرسن على هذين النصين في ١٠ سبتمبر صمما على اللجنة البريطانية بعد الظهور وعلى مجلس الوزراء عدلاً ولو أنه يرى أن النصين لا يقران كثيراً من الحل .

وفي مساء نفس اليوم - الثلاثاء ٦ سبتمبر - عاد الفريق المصري إلى وزارة الخارجية فحضر الدكتور دالتون ورجا من دولة المحاس باشا والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة المستر هندرسن في غرفته فتوجهوا إليه واحتلوا به من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة والدقيقة العشرة مساء ، وتحدثا معه طويلاً لا يحدد حل الصعوبة

السودان واقترح عليه في آخر الأمر صيغة تجمع بين الحول المخلعة وتنفق في كثير من اوجوه مع الحل الذي طرح قد استنشرة اورراء في مصر . ولما عرض هذا الاقتراح وفق عاينه مستر هندرس فوراً وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته باللغة الإنجليزية فوجب دولة الهندس باشا ولأستاذ مكرم معاً أن الألى وضع الصيغة بواسطة موطنى وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون مشاراً لأى خلاف فيما بعد وفعل استدعى مستر هندرس مستشار وزارة الخارجية البريطانية إلى عرقه وملاه الأستاذ مكرم بالبحرية محل الحل متفق عليه وطلب إليه المستر هندرس وضع الصيغة وإحدها في الحال . وبعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة آخر تعرضها على مستر هندرس وعلى دولة الهندس باشا ولأستاذ مكرم فوافق الجميع عيه . دون أى تغيير وعاد مستر هندرس إلى الفريق الإنجليزى (وكان جميع الوراء الموضوعين حاضرين) ، كما عاد النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى الفريق المصرى (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصرى فحازت موافقة الإجماعية ثم عاد المستر هندرس وأخبر الفريق المصرى أنه عرضها على الفريق البريطانى فحازت موافقة الإجماعية ، وعلى أثر ذلك تم ادل الفريقان التهى لحرة على حل هذه المعضلة .

وبما إلى المص الذى اتفق عيه الفريقان ليكون حلاً لمسألة السودان على أن يدمج في المعاهدة كمادة من موادها :

« مع الاحتفاظ بحرية عقدا نفقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إحلال لحقوق مصر ومصالحها لمادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكأحدى شئخ اتفاقية سنة ١٨٩٩ . بواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات لمحاولة نه بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إدا طلب أحدهما ذلك في مباحث ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية »

وبعد تداول التمهني على هذا التوفيق ، طالب مستر هيدرسن من المحس ناش أن يواصل الفريقان اجتماعهما بعد العشاء حتى ينتهوا من باقي المباحث التفصيلية الواردة في المذكرة المدخلة بالمعاهدة والتي لم يتم الاتفاق عليها بعد وبذلك تنسحب الفريقين توقيع المعاهدة في صباح الفد وسكن نظراً لأن الفريق المصري كان مرافقاً في تلك الليلة بدعوة سابقة في الموضوعية المصرية قرر الفريق أن يجتمع في ساعة مبكرة من اليوم التالي على أن يبوب عن الفريق المصري في مدقشة التعديلات مع المحس المحتلعة الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ثم ينتهي بهم دولة للرئيس والملازم لاتمام المفاوضات وتوقيع المعاهدة بعد الظهر .

وانصرف الفريقان على أنهم تقام وموعدهما الفد

وفي اليوم التالي حضر الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر في الموعد المتفق عليه واجتمعا على التوالى مع الحان مختلفة لانهاء المسائل المتعلقة . . .

وحوالى الظهر حضر المستر هيدرسن عائداً من جلسة مجلس الوزراء وطالب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته ، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر تاجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قدمه الفريقين وأن معارضة المحس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التي نصها :

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إدا طلب أحدهما في مباحث ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وأضاف مستر هندرسن أن لا مانع لدى مجلس الوزراء في مقابل حذف هذه الفقرة من أن تصف في أول المادة العبارة التي كان دولة المحاس باشا قد طلبها وهي عبارة « حل مسألة السودان » فأنجاه الأستاذ مكرم أن العبارة بالفقرة الخاصة بتطبيق المقتضى سنة ١٨٩٩ التي حذف مجلس الوزراء وألغت بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان وهي عبارة شكاية ضد من دولة الرئيس تحدد المرض من المفاوضات المتقبة ومصرعهم ، وقد استر هندرسن أن مجلس الوزراء البريطاني مصر على حذف الفقرة الخاصة بتطبيق المقتضى سنة ١٨٩٩ وأنه - أي استر هندرسن - يريد أن يعرف رأي الفريق المصري في ذلك فأنجاه الأستاذ مكرم أنه سيتصل بدولة المحاس باشا وبقية الزملاء نايهونياً ليحضروا إلى وزارة الخارجية ويتخذوا الموقف المحدد ، وفعلاً اتصل بهم ايعقوباً فحضر على لائتر إلى وزارة الخارجية .

وقد اجتمع المحاس باشا والأستاذ مكرم باستر هندرسن في عرفتة وحاولا جهدهما بتعديل الموقف وفي نهاية المناقشة قال استر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعد قرار مجلس الوزراء وسأل دولة المحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصري حل آخر تقدمه فأنجب المحاس باشا ليس لديه حل غير الذي سبق لنا أن اتفقنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

وانفق الطرفون على الاجتماع بعد الظهر .

عاد الفريق المصري إلى وزارة الخارجية في الميعاد المحدد وكان دولة الرئيس وبعض حصرات الأعضاء قد اتصلوا في فترة العداة ببعض الوزراء والنواب الانجليز من حزب العمال للسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق الأخير . واتصل بعضهم بالمستر هندرسن لهذا الغرض .

ولما وصل الوفد المصري إلى وزارة الخارجية قصد دولة المحاس باشا والأستاذ

مكرم عبيد إلى غرفة مستر هندرسن وتناقش معه في مسألة السودان حتى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الظهر وقد اقترح امستر هندرسن تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبله بدلاً من النص الذي رفضه وعرض أن يستعاض في هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان «فقرة الآتي نصها: «واتممت الحكومتان على أن تدخلا إذا ظلمت إحداها ذلك في مناقشت ودية في بحر سنة من تاريخ هذا المعاهدة. وذلك بالنسبة لأي مسألة تعجز عن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو لأي مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما.»

ولكن المريق المصري اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

«ودلك بالنسبة تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة.»

فعرض امستر هندرسن أن يترك اختيار أي النصين لمجلس الوزراء البريطاني باعتباره «محكما» فرفض المريق المصري فكرة «التحكيم» وطالب من امستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التي اقترحها المريق المصري من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطاني عسى أن يقبله إقناعاً لموقفه. فوعد امستر هندرسن عرضها في صباح الغد وأشار بالاستمرار في بحث المقطع الناقية حتى يعرض مشروع المعاهدة كاملاً على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله في مسألة السودان فانفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء... وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان...

وبعد منتصف الليل دارت لمناقشة في غرفة امستر هندرسن بين دولة المحسن باشا ومعه الأستاذ مكرم عبيد وبين امستر هندرسن ومعه بعض موظفي وزارة الخارجية في مسائل المحبرة والتجارة والملكية في السودان وعرض المريق البريطاني الصيغة التالية :

« من متفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفرق بين
الرعايا البريطانيين والأهالي لمصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة
في السودان وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالي المصريون أحراراً في حيازة
الملاك . لا تستعمل بالتجارة والصناعة في السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية
التي لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل . ويجب ألا تستعمل
الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استمالاً
غير معمول لحرم الرعايا المصريين والأهالي المصريين من حق دخول السودان
والهجرة إليه . »

فندى «مرفق المصري بعض الاقتراحات على هذه الصيغة واقترح بدلاً منها
النص الآتي

« من متفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفرق بين
الرعايا البريطانيين والأهالي لمصريين في تمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه
أو حيازة ملك أو الاستعمال بالتجارة أو الصناعة فيه . »

ثم قبل الطرف الانجليزي هذا النص .

فرجع المحاسن باشا والاستاذ مكرم إلى زملائهما للتشاور معهم في الأمر ، ثم
عادا إلى غرفة مستر هندرسن ليعرضاه عليه صيغة أخرى . وفي تلك الأثناء حضر
الدكتور دلتون وطلب الاختلاء بالمستر هندرسن . خرجا معاً ، وكانت الساعة قد
درمت الواحدة صباحاً ، ثم عاد المستر هندرسن حوالي الساعة الثالثة صباحاً وأخبر
دولة المحاسن باشا والأستاذ مكرم بأن الفريق البريطاني يرى ألا يستمر في مناقشة
الصيغ والتفاصيل ويحدد موقفه في مسألة السودان بما يأتي :

١٥ - يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمر من غير أي تعديل .

« ٢ - يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل
أمين العطف إلى عودة أورطة من الحشد المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة
فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل

« ٣ - يجب أن يكون النص الحاص سنة الهجرة كما وضعه الفريق
البريطاني أخيراً . »

ثم طلب المستر هندرسن رأى دولة النحاس باشا فى ذلك .

فقال دوقته : « ابنى متعب الآن بعد عمل مصنع استمر حتى الساعة الثالثة صباحاً
ولا أستطيع أن أتلقى منك هذا التغيير الشامل فى الموقف .

« نعم أستطيع رغم التعب الاستمرار فى نظر المسائل التفصيلية ولكنى لا أستطيع
أن أتلقى الآن ما يقلب الموقف رأساً على عقب فأنا فى احتياج إلى الراحة قبل تلقى
مثل هذا التغيير . »

فقال المستر هندرسن : « سيحتمع مجلس الوزراء البريطانى فى الساعة العاشرة
فدستطيع الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة لتعدي لى رأيك فيه عرضته عليك الآن . »
قال دولة النحاس باشا : « ابنى أعتبر أنك لم تعرض شيئاً الآن ولك أن تعرض
ما تشاء عند العودة إلى الاجتماع ، ولعل راحة الليل تهدئك إلى اجتماع ما ترتب
عليه انهيار هذا البناء الذى أقامه . »

وانتهت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع صباحاً .

وفى يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية
البريطانية فى الساعة الحادية عشرة صباحاً فرجا المستر سالى من دولة النحاس باشا
والأستاذ مكرم عبيد مقابلة المستر هندرسن فلما قال له قال : « إن مجلس الوزراء البريطانى

قد قرر بهجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المعوصات إلا إذا قبل الفريق المصرى حل مسألة السودان :

« ١ - يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

« ٢ - يجب قبول العبارات الخاصة بأن الحكومة البريطانية تمطر في المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة في الفقرة الرابعة عشرة من المدكرة المقدمة إليكم في ١٧ أبريل .

« ٣ - يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيراً . »

وقد سأل دواة المحاس باشا عن رأيهم في النص الخاص بالمناقشة في تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ في محرسة من تاريخ نذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول .

فرجع دواة المحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأقربا إليهم بما قاله المستر هدرس فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتى :

« ١ - يتمسك الوفد المصرى بأن ينص في مادة السودان أو في المذكرة على وجوب الدخول في مناقشات ودية في محرسة من تاريخ نذ المعاهدة وذلك بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩

« ٢ - لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان .

« ٣ - لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والمسكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى ويأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من

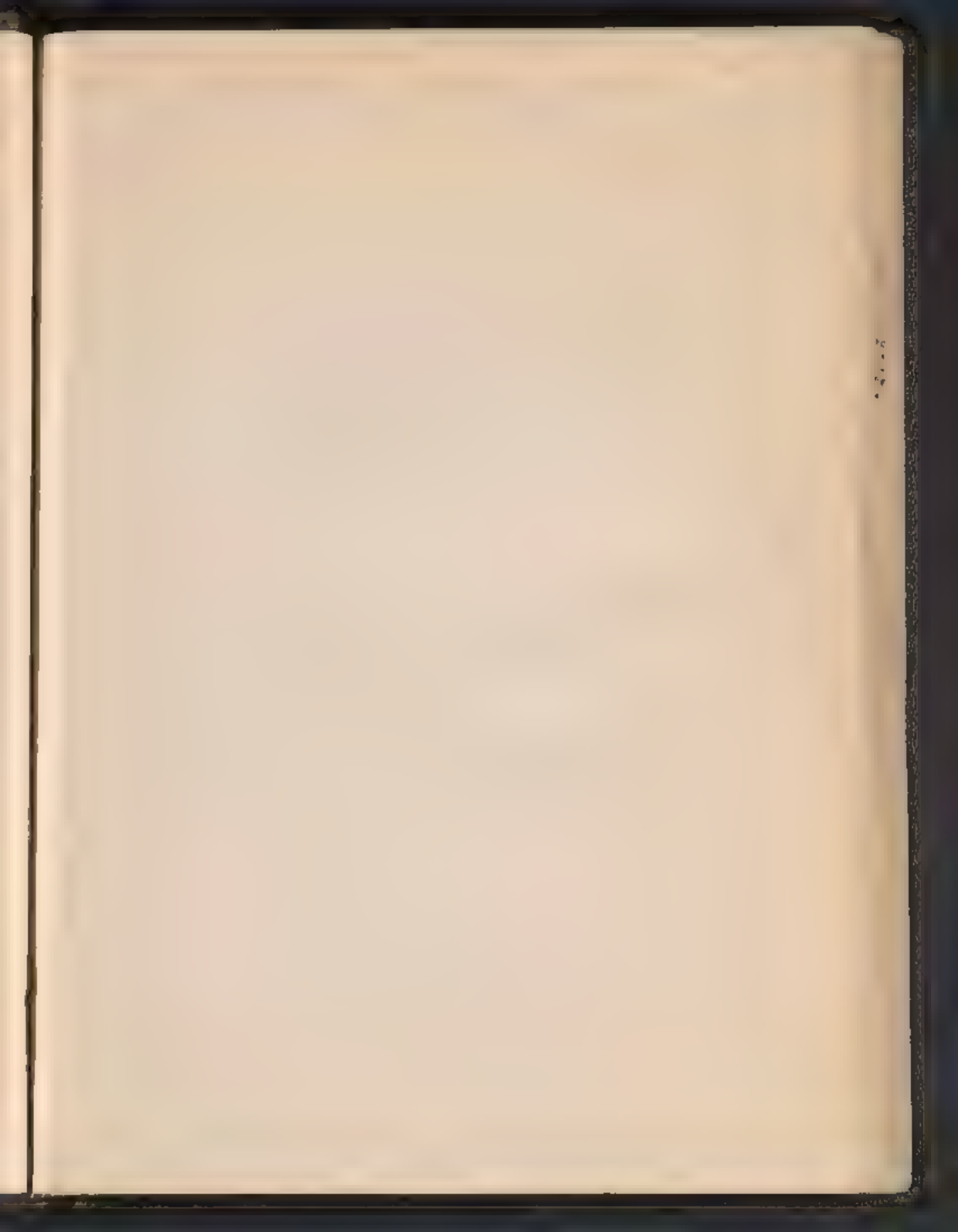
التساهل في المسألة المصرية كلياً تأمل الوصول إلى اتفاق عادل في مسألة السودان ينتهي الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته في لوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن في قبول هذه الحالة مصيبة لحقوق مصر المقدسة في السودان »

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى مستر هندرسن فسمعاه رد الوفد المصري السابق ذكره .

وهذا انتهت المفاوضات التي عرفت باسم مفاوضات (هندرسن - النحاس) ولم يعد الفريق المصري إلى مصر التي دولة رئيسه بياناً في مجلس البرلمان هل « إنه مع الأسف لم يصل إلى اتفاق على مسألة السودان يحون حقوق البلاد المقدسة ومصالحها الحيوية » .

12
14
16
18
20

محدثات صدقی باشا بجنیف



وكان دولة صدق ناش قد مهد للاجتماع باسير جونس سيمون وزير الخارجية
البريطانية أثناء وجود الأخير بكنيف في سبتمبر سنة ١٩٣٢ وقد دعاه دولة الوزير
المصري إلى مائدة عشاء حضرها معه مستر إيدن الوكيل البرلاني لوزارة الخارجية .
وقد تكلم الوزير البريطاني عن الاتفاق بين مصر وبريطانيا فقال : « إنني أعتقد
شخصياً أن مشروع الاتفاق استق ٣٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساساً للمفاوضات المقبلة
وهناك مسائل سلم بها كانت . الاحتلال البريطاني والتحالف بين البلدين وللمساعدة
على إلغاء الامتيازات غير أنه يجدر في البدء بتحفظين اثنين : (الأول) حصص
نالمط العسكرية و (الثاني) بالسودان أما بخصوص السودان فيجب
في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتياط بالإدارة الحية القائمة في السودان . ودا
مهم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطع بها المحافظة على مصالح مصر
المعوية ولادية في السودان .

ورد دولة صدق ناش قائلا « أما بخصوص مسألة السودان فمرت
تكرراً تتطلب كل مناقشة حول أساس المظالم المرع إدخاله فيه . . . »
وقد اتفق بعد ذلك على الطريقة التي تتبع بين الطرفين لمواصلة المحادثات ثم
المفاوضات . وليس في الوثائق الرسمية ما يثبت أن هذه المباحثات خلت خطوات
أخرى .



محدثات سنہ ۱۹۳۶

DEC - 1 1942

ولما تطورت الحوادث الدولية في عام ١٩٣٥ ، ودخلت في دورها حطوره انتهت
جهة وصية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية وأرسلوا خطاباً إلى سعادة
المندوب السامي طلبوا فيه أن تصرح الحكومة البريطانية بقبولها التام هذه الهدية
وبين حكومة مصر لدستورية النصوص التي انتهت إليهم مقبولة هدرس -
النحاس في عام ١٩٣٥ « وأن تحمل المسائل التي لم تكن قد دخلت في المناقشات
المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تحت المناقشات »

وبعد تبادل المذكرات الخاصة بالنصوص السابقة ، عدم التقيدهم تم الاتفاق على
أن تجري المحادثات في مصر ، فعقدت جلسة الافتتاح في ٢ مارس سنة ١٩٣٦
بقصر الرعمران ، واستمرت المحادثات حتى شهر يوليو سنة ١٩٣٦ عندما انتقلت إلى
مسألة السودان واشترك فيها السير ستيفورات سميث حاكم السودان العام - مثلاً بصرف
البريطاني (١١١) والذي حضر من لندن بالطيارة لهذا الغرض - واشتغل معالي
مكرم عبيد ناشأ مع المستر بكت مستحضر وأخيراً تم الاتفاق على نصوص هذه
المسألة ووقعها الرئيسان في جلسة عامة عقدها الوفدان بقصر نطاويديس في أول
أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وفيما يلي نصوص المادة الحادية عشرة وملحقها :

المادة الحادية عشرة

« ١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل الاتفاقية
١٩١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان
تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا
الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

« والطرفان متعاقدان متفقان على أن القبة الأولى لادارتهم في السودان يجب أن تكون رعاوية السودانين »

« وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

« ٢ — وبناء على ذلك تنقى سلطنة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم بحولة الحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

« ٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام ليدفع عن السودان فصلاً عن الجنود السودانيين .

« ٤ — تكون هجرة مصريين إلى السودان حاية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

« ٥ — لا يكون هناك تمييز في السودان بين اربعة البريطانيين وبين الرعايا لمصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

« ٦ — اتفق الطرفان متعاقدان على أن الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصحح فيها الامتيازات الدولية سرية في السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة

« ما لم وإلى أن تنقضى الطرفان متعاقدان على غير ما يأتى تطبيقاً للمادة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المدأ العام الذى يراعيه في المستقبل بالنسبة للاعاقات الدولية هو أنه لا تطلق على السودان إلا عمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك إذا ريد بها إنشاء مشترك السودان في اتفاق دولى منطبق عليه .

« والاتفاقات التي براد مبرياتها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة
 قمية أو إنسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام
 إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تنبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارية
 السودان ويجرى الانضمام وثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل
 فيما يخصه شخصان معوضان في ذلك تعويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة
 الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

« وفي حالة ما إذا أراد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص
 بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع نشور واتفاق بين الحكومتين .

« وإذا كان السودان «لعمل طرق في اتفاق وأراد إليها اشتراكه فيه فاشترك
 المملكة المتحدة ومصر في إصدار الإعلان اللازم لهذا الأمر .

« ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما أو إليها ذلك الاشتراك
 لا يكونان إلا لعمل مشترك يجري خصيصاً باسم السودان ولا يترتبان على مجرد
 كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على توقيعهما لهذا الاتفاق .

« في المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المعاهدات في مثل هذه الاتفاقات يكون
 المدونان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالسمعة لأي إجراء قد
 يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

وقد جاء في محضر متفق عليه : « أن من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى
 من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة
 المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ
 التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة . »

وجاء في هذا المحضر كذلك : « من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من

المادة الحادية عشرة أنه يجب يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خصصاً بالضرورة عدد الوظائف المناسبة الحية ووقت حلولها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ومن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

« وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للحسنة وذلك بالاختيار تبعاً للأهمية الشخصية .

« ومن مفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى ، كما لم يقتصر وجود دوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السود بين . »

وحاء في مختصر كذلك : « من المتفق عليه في يتعلق بالمادة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترسب في إرسال جمود إلى السودان من الحاكم العام سبباً بالنظر في أمر عدد الجمود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها ، وانكسرت اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع العمل العام استشرته في هذه الأمور . »

وجه فيه أيضاً : « بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الخلافة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالملكة المتحدة ، وما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رتب أنه ليس من الضروري أن تتضمن المعاهدة أي نص خاص بهذه المسألة . »

وفي ١٢ أغسطس أرسل معاهدة المندوب السامي إلى دولة رئيس الوفد المصري الرسالة الآتية نصها :

« سيدى :

« فى خلال مناقشاتنا فى المسائل التفصيلية المتصلة بمقبرة الثانية من مادة ك^(١) اقترح نذب حمير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم وأدى الحاكما عدم رغبته فى تعيينه لظ مصرى سكرتيراً حريباً له وقد غلب هذا الاقتراح والرغبة مشرأياً واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه عتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكما عدم كل انظر المجلس فى مسائل متصلة بعمل مصاحته » .

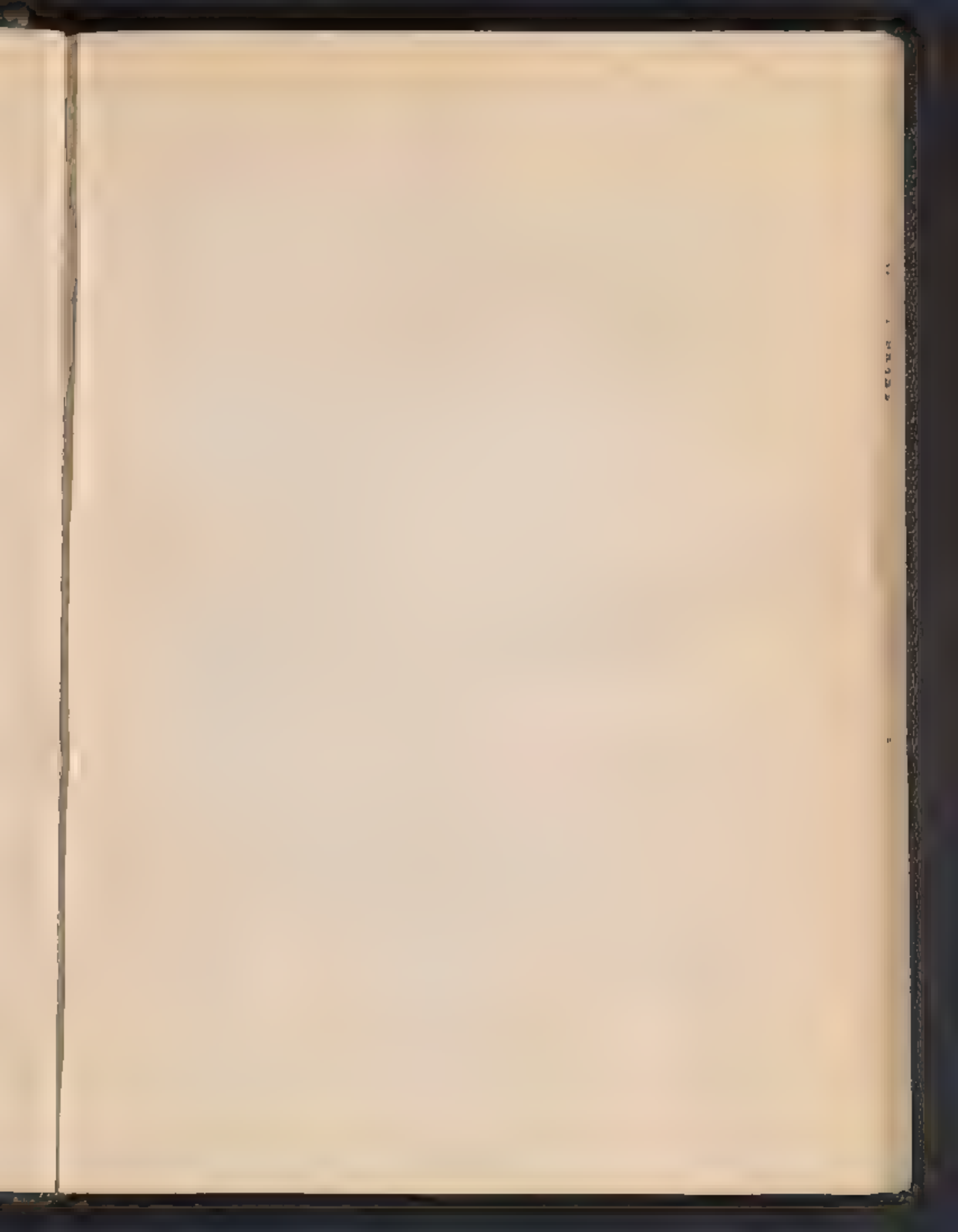
وهكذا حلت (١١) مسألة السودان . . . ووقف (رفعة) رئيس الجهة فى مجلسى البرهان بشرح المادة الخاصة بالسودان ويقول فى حذاء شرحه . « ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح المصرين نصب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الخربية . . . »

فهل حدث هذا فعلا ؟

إذا كمت لا تزال فى شك من أن هذا الكلام لا يمثل حقيقة الواقعة . وعد قراءة البحث الذى صدرنا به هذا الكتاب .



(١) المادة الحادية عشرة من المادة كما تم تبويبها



أود أن أسجل شكري لكل من عاونى في خراج هذا
الكتاب وخاصة زميلى وصديقى الأستاذ ابراهيم موسى رئيس
القسم الخارجى بجريدة الكتلة لدقته فى ترجمة الوثائق الرسمية
الخاصة بالمجالس الاستشارية فى السودان .

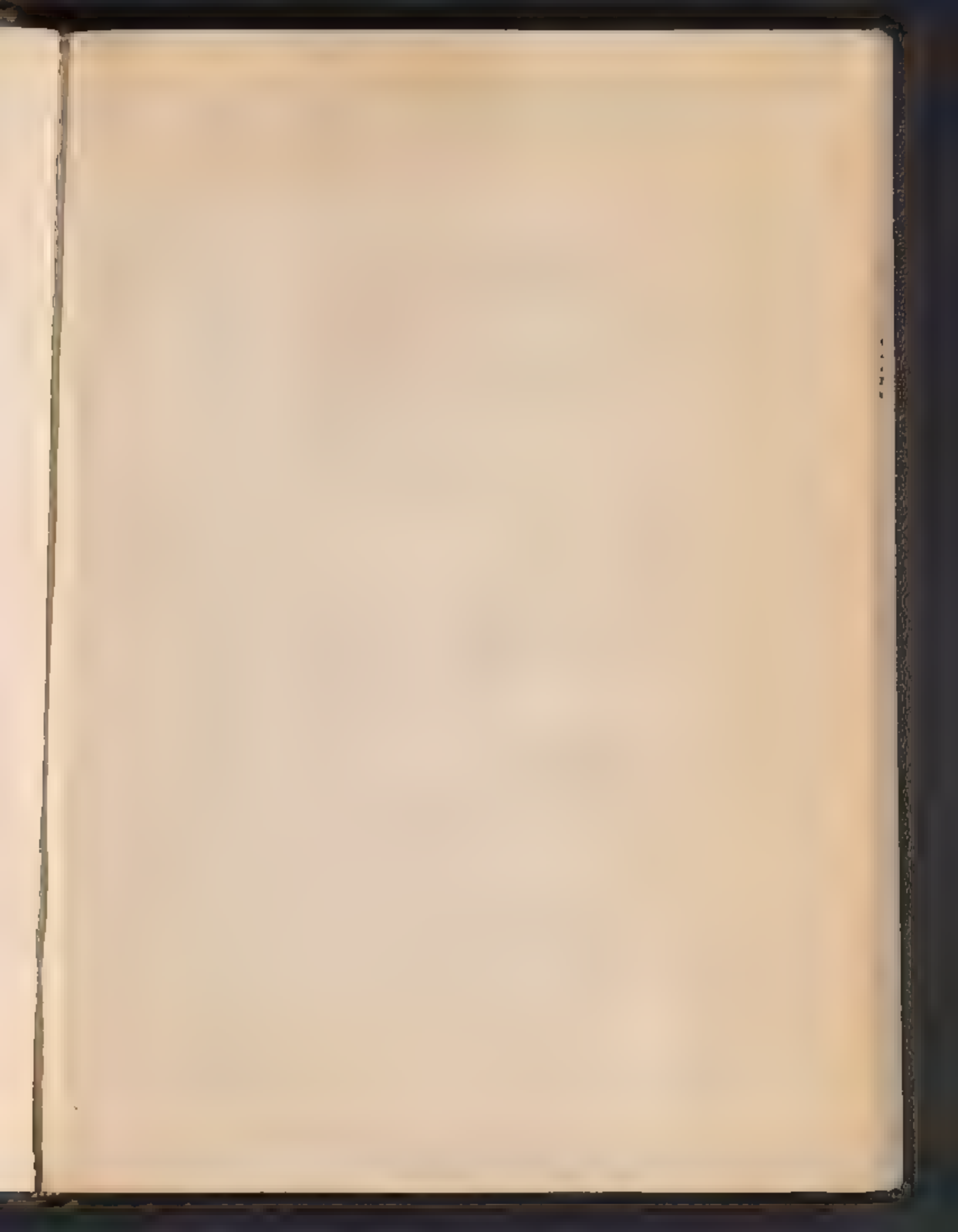
كما أشكر زميلى الدكتور سيد كريم الذى تفصل فرسم
بريشته البارعة غلاف الكتاب .

فهرس

الصفحة

موضوع

٣	لاهد
٥	مقدمه ك. بعضى مكره عدايت
٧	مقدمه يوسف
٩	حقيقى فرد
١٧	رسى شعب و رسى حكومه
٢٧	لاحى فى اسور
	تهدى حرب لاهى
٣٥	بروج لآخر سور
٤٥	مقدمه ك. لاهى
	تولى لاهى و قرضه - مقدمه ك. حى و قرض حكومه
	مقدمه ك. قرض حى و قرضه - مقدمه ك. حى و قرضه
	مقدمه ك. حى و قرضه
٥٣	ملاحه رسى مشرق و اسور
٥٩	سوره مشرق و اسور
٦٧	سوره مشرق و اسور
	ملاحه رسى مشرق و اسور - مقدمه ك. حى و قرض حكومه
	ملاحه رسى مشرق و اسور - مقدمه ك. حى و قرض حكومه
	ملاحه رسى مشرق و اسور - مقدمه ك. حى و قرض حكومه
	ملاحه رسى مشرق و اسور - مقدمه ك. حى و قرض حكومه
٩٣	سوره مشرق و اسور
	ملاحه رسى مشرق و اسور



1 1.4534836

B12914952

JUN 1973

MAR 16 1987



1 0 0 0 0 0 2 8 3 7 5

M 1945 62

9 OCT 1989

